

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة - العربي بن مهيدي - ام البواقي

نيابة مديرية الدراسات ما بعد التدرج

قسم التسيير

معهد العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير

تخصص إدارة أعمال المؤسسات

## دور البنك المركزي في تحقيق الاستقرار النقدي

### دراسة حالة البنك المركزي الجزائري

مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل درجة الماجستير في ادارة اعمال المؤسسات

إشراف الدكتور:

سحنون محمد

إعداد الطالب:

سعيدان عمر

#### لجنة المناقشة:

رئيسا	جامعة أم البواقي	أستاذ التعليم العالي	أ.د.رجال السعدي
مقررا	جامعة قسنطينة	أستاذ محاضر	د.سحنون محمد
عضوا	جامعة قسنطينة	أستاذ محاضر	د. سحنون محمود
عضوا	جامعة قسنطينة	أستاذ محاضر	د.بوعشة مبارك

السنة الجامعية: 2008 - 2009

## الفصل الأول: النقود والبنوك المركزية

المبحث الأول: نشأة النقود، تطورها التاريخي، أنواعها، وظائفها وخصائصها

المبحث الثاني: ماهية البنوك المركزية، وظائفها، خصائصها، وعلاقتها بالنظام المصرفي

المبحث الثالث: عناصر النظام النقدي والقواعد والمكتلة النقدية

## مقدمة الفصل الأول

تعتبر النقود شريان الحياة في الاقتصاد المعاصر إذ بدونها لا تستطيع الحضارة الاقتصادية المعقدة الحالية أن تعمل و لا يمكن أن يتطور الاقتصاد الحديث دون وجودها، و للنقود تاريخ طويل و حافل بتأثيراتها الايجابية و السلبية فقد صاحب تطورها تقدم كبير في التبادل التجاري على المستويين الوطني و الدولي و في تقسيم العمل و التخصص الإنتاجي و كذلك في تطوير الموارد الإنتاجية و تحقيق النمو الاقتصادي و الرفاهية الاجتماعية في العالم.

و من الواضح أن اغلب اقتصاديات العالم في الوقت الحاضر إن لم تكن كلها هي اقتصاديات نقدية يجري فيها تبادل السلع و الخدمات باستخدام النقود. لذا فان دراسة النقود تعني دراسة دور النقود في اقتصاد نقدي، فبالإضافة لكونها وسيلة للتبادل فإنها تعتبر الآلية التي بواسطتها يستطيع البنك المركزي أن يؤثر في مستوى النشاط الاقتصادي الكلي و بالتحديد في معدلات النمو الاقتصادي و مستوى الاستخدام الكلي و نسب التضخم.

كما أن للبنوك المركزية دورا هاما في توجيه الأوضاع النقدية باعتبارها المشرف الأول على النظام المصرفي و خصوصا الإصدار النقدي، و ما يترتب عنه من إجراءات بهدف تحقيق الاستقرار الاقتصادي و النقدي.

و عليه سنتناول في هذا الفصل ماهية النقود و البنوك المركزية، حيث نستعرض في المبحث الأول ماهية النقود من خلال نشأتها، تعريفها، تطورها التاريخي، أنواعها، خصائصها ووظائفها.

و في المبحث الثاني نتطرق إلي ماهية البنوك المركزية من خلال تعريفها نشأتها، تطورها التاريخي، خصائصها، أهدافها، و علاقتها بالنظام المصرفي.

أما في المبحث الثالث فإننا سنتطرق إلى عناصر النظام النقدي و القواعد والكتلة النقدية.

## المبحث الأول: نشأة النقود، تطورها التاريخي، أنواعها، خصائصها

مرت النقود في تطورها عبر التاريخ بعدة مراحل و اعتبرت كأساس لتقسيم التطور التاريخي للمجتمعات، فلقد بدأت بمرحلة اقتصاد المقايضة، و الذي كان ينتشر في المجتمعات البدائية. ثم مرحلة الاقتصاد النقدي من خلال استعمال النقود الورقية و المعدنية ثم تأتي مرحلة الاقتصاد الائتماني، و هي مرحلة توافق استعمال النقود الائتمانية و بهدف التعرف أكثر على النقود و معرفة خصائصها و تطورها التاريخي ارتأينا تناول المطالب الآتية:

### المطلب الأول: نشأة النقود، مفهومها و تطورها التاريخي

#### 1- نشأة النقود:

عندما اخذ المجتمع الإنساني في التطور كان الأفراد ينتجون سلعا بمقادير تفوق حاجاتهم إليها، و من ثم يبادلون فائض هذه السلع بسلع أخرى هم في حاجة إليها. و كان هذا التطور في العلاقات الاقتصادية بين أفراد المجتمع الإنساني بدءا بظاهرة التجارة، و سرعان ما بدا الأفراد يعرفون سبيلهم إلى مبادلة الفائض من إنتاجهم بالفائض من إنتاج الآخرين، و أول صور التبادل هي المقايضة.

#### 1-1- نظام المقايضة و عمليات المبادلة: يعتبر نظام المقايضة أول نظام تجاري أوجدته

المجتمعات البشرية، و هو نظام بدائي بسيط كان يعتمد بصورة أساسية على مبادلة سلعة ما فائضة عن حاجة صاحبها بسلعة أخرى.

والمقايضة تعني مبادلة سلعة بسلعة أو خدمة بخدمة، أو سلعة بخدمة، وذلك دون استخدام للنقود، كمبادلة قمح بماشية مثلا، أو استئجار خدمات بعض الأفراد في عملية زراعية مقابل حصولهم على قدر من المحصول العيني<sup>(1)</sup>.

و يفترض هذا النظام تزامن عملية البيع و الشراء، فالذي يبيع سلعة فائضة عن حاجته، يشتري مقابلها سلعة أخرى في نفس الوقت، مما يعني عدم وجود فاصل زمني بين العملتين. هذا الشكل البسيط من المبادلة، كان يلبي في وقته الحاجات البشرية بسبب بساطتها و عدم تنوعها و اقتصار مهارات الأفراد على أساسيات معينة، كما كانت الرغبات الإنسانية لا تتجاوز الحاجات الأساسية للإنسان و هذه الحاجات لم تتطلب آنذاك تعقد في حجم أو شكل المعاملات الاقتصادية بين الأفراد، بل أن بدائية وسائل الاتصال ( اللغة، الإشارة، الكتابة) سهل من قبول الأفراد لمبادلة السلع و دون اعتبار لخسارة طرف و ربح الآخر.

و مع تطور هذه المجتمعات و تطور الإنسان و أساليب الاتصال و تنوع المعاملات التجارية، و ظهور خدمات جديدة للأفراد و تطور مهاراتهم و خبراتهم بشكل يسمح بإيجاد سلع و خدمات جديدة، و تعدد السكان، و عدم كفاية بعض الموارد الأولية للأفراد، كل ذلك كان سببا رئيسيا في قصور نظام

(1) مجدي محمود شهاب، اقتصاديات النقود و المال - النظرية و المؤسسات النقدية - دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، 2002، ص: 3.

المقايضة عن مواكبة هذه التطورات مما أدى إلى انهيار هذا الأخير. و من بين الأسباب التي أدت إلى انهياره يمكن ذكر ما يلي:

- عدم توفر وحدة حساب عامة و مشتركة تقاس بها أثمان أو أسعار السلع و الخدمات و ذلك من خلال أن سعر كل سلعة يتم التعبير عنه ضمن إطار السلع الأخرى.

- عدم وجود وسيلة لاختزان قيمة السلعة: و ذلك لان بعض السلع لا يمكن تخزينها أصلا و الاحتفاظ بها.

- صعوبة توافق رغبات البائعين مع المشترين: إذ أن هناك بعض السلع قد لا تجد مشتري أو بائع محتمل في فترة معينة من الزمن أو قد لا تتوفر الرغبة بمبادلة السلع من حيث القيمة أو النوعية أو الكمية.

- عدم قابلية السلع للتجزئة: إذ أن بعض السلع غير قابلة للانقسام إلى وحدات اصغر مما يفقدها جزء يسير من قيمتها و بالتالي صعوبة إيجاد سلعة قيمتها مساوية لقيمة تلك السلعة.

- عدم توافر وسيلة للدفع المؤجل أو أداة للاذخار: و الذي يعتبر أهم العيوب التي أدت إلى انهيار نظام المقايضة نتيجة عدم قدرة السلع على الاحتفاظ بقوتها الشرائية المستقبلية.

- الوقت و الجهد المبذولان في إجراء عملية المبادلة أو نقل السلع أو تخزينها أو البحث عن بائعين أو مشترين مما يحرم الأفراد من استغلال هذا الوقت في إنتاج أصناف أو في تطوير مهاراتهم أو حتى في الراحة<sup>(1)</sup>.

كل هذه الأسباب كانت الأساس في بحث الأفراد عن نظام جديد يسهل عمليات المبادلات الاقتصادية بشكل عادل و يتلافى عيوب نظام المقايضة.

و قد حاول الإنسان بعد اكتشافه لعدم نجاعة نظام المقايضة استخدام بعض السلع المعروفة كوسيط للمبادلة بين الأفراد، والتي بدورها اختلفت تبعا لاختلاف أماكن تواجد المجتمعات البدائية والمناخ السائد والتطور الزراعي والاقتصادي ( كالمواشي، الحبوب، الجلود...).

ومع اكتشاف الإنسان للمعادن وتطويرها ( كالحديد والبرونز والنحاس) بدأت النقود تدخل عصرا جديدا، هو عصر النقود المعدنية حيث قام الإنسان باستخدامها كوسيط للمبادلة بدل السلع السابقة، وكانت أول المعادن استخداما كنقود: الحديد والنحاس والبرونز والزنك وأخيرا الذهب. على أن أول استخدام للنقود بشكل واسع قد ظهر في القرن السادس (ق.م)، حيث يجمع علماء النميات: وهو علم دراسة النقود القديمة التي بطل تداولها، على أن الليديين بآسيا الصغرى، هم أول من اخترع العملة المعدنية في عهد كيري سوس (قارون) الذي حكم هذه البلاد في الفترة من: 561- 546 ق.م.

(1) أكرم حداد، مشهور هذلول، النقود والمصارف، مدخل تحليلي ونظري، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر، عمان، 2005، ص: 18.

وقد تفوقت النقود المعدنية على السلع التي استخدمت كوسيط للمبادلة وبقيت مستخدمة وبشكل واسع في جميع أنحاء العالم حتى بدايات القرن العشرين وتحديدًا بانتهاء قاعدة الذهب عام 1931م وسيادة النقود الورقية. وسنتعرض بالتفصيل أكثر للتطور التاريخي للنقود عند استعراض أنواع النقود في المطلب الثاني.

## 2- تعريف النقود:

لم يتفق الاقتصاديون على تعريف موحد للنقود، بل اختلفت تعريفاتهم باختلاف نظرتهم للنقود ووظائفها، ودورها في الحياة وفي النشاط الاقتصادي كما أن تعريف نهائي ودقيق للنقود أمر ليس يسيرا لأننا إذا أردنا أن نعطي تعريفًا شاملًا للنقود يجب أن ننظر إلى وظائفها والشروط التي تتطلبها. فلو سألنا مثلًا ما المقصود بالنقود؟ فإن أي شخص يستطيع الإجابة على ذلك بسهولة، بأن النقود هي العملة الورقية أو المعدنية التي تستخدم في شراء الحاجات أو بيعها. لكن هل يعكس ذلك معنى النقود بشكل شامل؟. إذا أخذنا بعين الاعتبار الأنواع الكثيرة من الأشياء التي استخدمت كنقود على مر الزمن فإن الجواب كلا، لأننا إذا أردنا أن نعطي تعريفًا شاملًا للنقود يجب أن ننظر إلى وظائفها والشروط التي تتطلبها وربما كان من الأفضل أن ينتظر تعريف النقود تلك الوظائف والتعرف إليها، ولكن تعريفًا أوليًا لها ربما كان مفيدًا كذلك.

فمنهم من يعرف النقود بصفاتها المتمثلة بالقبول العام في الدفع مقابل السلع وتسديد الديون والإبراء من جميع الالتزامات المالية ومنهم من يعرفها بوظائفها "بأنها أي شيء يؤدي وظيفة النقود يعتبر نقوداً" (1).

كما عرفها **Steiner Shaprio and Salamon** بأنها: "أي شيء ثابت لا تتغير قيمته كوحدة للحساب ويكون مقبولاً من المجتمع كأداة لتسديد المدفوعات والديون والحصول على السلع والخدمات" (2).

كما يرى بينو: **R. Penau** أن النقود هي: "مجموع وسائل الدفع المستعملة لتسوية كل المدفوعات على كامل الإقليم" (3).

كما تعرف النقود على أنها أي شيء يلقى قبولاً عاماً كوسيط للتبادل ومقياس للقيمة (4).  
- كما يمكن أن تعرف النقود بالنسبة للوظائف التي تؤديها، فهي أي شيء يلقى قبولاً عاماً كوسيط للتبادل ويستخدم في نفس الوقت مقياساً للقيم ومستودعاً لها (5).

(1) عبد المنعم السيد علي، نزار سعد الدين العيسى، النقود والمصارف والأسواق المالية، الطبعة الأولى، دار الحامد، عمان، 2004، ص: 29.

(2) أكرم حداد، مشهور هنلول، مرجع سابق، ص: 20.

(3) R. Penau, les Institutions Financières, 2 édition, Revue Banque, Paris, 1982, p: 14.

(4) محمود يونس، عيد النعيم مبارك، النقود وأعمال البنوك والأسواق المالية، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2002-2003، ص: 30.

(5) صبحي تادريس قريصة، النقود والبنوك، دار النهضة العربية، بيروت، 1984، ص: 21.

ويجب أن نذكر أن الصفة الأساسية في هذا التعريف سالف الذكر، هي صفة القبول العام للشيء المستخدم كنقد، وصفة القبول العام التي يجب أن يتمتع بها هذا الشيء كنقد تميزه عن بعض الأشياء التي تحظى بالقبول الخاص، أي التي تكون درجة قبولها محدودة وتظهر تحت ظروف معينة. وعندما نعرف النقد على أنها أي شيء نتحاشى تحديد طبيعته هذا الشيء، فالنقطة الجوهرية هنا أن يحوز هذا الشيء قبولاً عاماً في تأديته لوظائف النقد، ومن ثم ليس لزاماً أو ضرورياً أن يكون لهذا الشيء قيمة ذاتية تذكر ولكنها تتمتع بصفة القبول العام، وإن كان استخدام أي شيء كنقد لا يتوقف على قيمته الذاتية، إلا أنه يجب أن يتمتع هذا الشيء كنقد بدرجة نسبية، أي يجب أن تكون كميته متناسبة مع حاجة التداول، كما أنه لغرض تسهيل استخدام هذا الشيء وحسن تأديته لوظائف النقد يجب أن يكون قابلاً للتجزئة وسهل الحمل وسهل التمييز ولا يستهلك بسرعة.

ويمكن القول أن معظم التعريفات السابقة وإن اختلفت إلا أنها ركزت على خاصيتين رئيسيتين للنقد وهما: كوسيط للمبادلة ووحدة حساب لتسوية المدفوعات وإبراء الديون.

- وقد اجمع معظم الاقتصاديين على أن النقد هي جميع الأشياء التي هي في الحقيقة تتمتع بالقبول العام في سداد الديون، وفي سداد قيمة السلع والخدمات، وكذلك تستخدم بشكل عام كوسيط في عمليات المدفوعات<sup>(1)</sup>.

**2-1- النقد وشبه النقد:** بعد تعريفنا للنقد نرى أنه من المناسب التعرف على شبه النقد، وذلك بسبب الخلط الكبير الذي يقع فيه الكثيرون ممن لا يميزون بين الأدوات المالية والنقدية المستخدمة هل هي نقد أم لا؟ فما المقصود بشبه النقد؟<sup>(2)</sup>

أنها أصول تتميز بسيولة عالية جداً، كادوات الخزينة مثلاً، يمكن تحويلها إلى نقد خلال فترة زمنية قصيرة ودون خسائر تذكر وهي أصول ليست سائلة كاملة كالنقد، لذا يطلق عليها شبه النقد أو مشتقات النقد، وتتشابه هذه الأصول مع النقد في أنها تعد ديناً على الجهة التي أصدرتها، وحققاً لصاحبها بينما تختلف مع النقد في أنه لا يمكن استخدامها مباشرة في شراء السلع والحصول على السلع والخدمات إلا بعد تحويلها إلى نقد.

- كما أن كثيراً من الاقتصاديين يفضلون أن يمتد تعريف النقد ليشمل أشياء أخرى لها درجة عالية من السيولة والتي تستخدم على نطاق كبير وتعتبر كمخزن للقيمة.

فبعض الاقتصاديين يفضل أن يدخل ضمن النقد، الودائع لأجل أو الودائع الادخارية، والمستحقات لدى الدائنين ولكن هذه الأشياء لا تلقى قبولاً في المدفوعات.

(1) رشاد العصار، رياض الحلبي، النقد والبنوك، دار صفاء، عمان، الطبعة الأولى، 2000، ص: 14.

(2) أكرم حداد، مشهور هذلول، مرجع سابق، ص: 21.

- ولكن التعريف الأشمل لشبه النقود، هو ما اجمع عليه الأغلبية العظمى من الاقتصاديين على أنها " تلك الأموال التي يمكن تحويلها إلى نقود جاهزة بيسر وسهولة ودون خسائر تذكر، وكذلك فإن فترة استحقاقها قصيرة لا تتجاوز في اغلب الأحيان سنة. وبناء على التعريف السابق لشبه النقود فإنه يدخل تحت بند شبه النقود قيم لمستندات مالية قد استحققت أو قد حان موعد استحقاقها وكذلك الأوراق المالية، حيث أن فترة استحقاقها قصيرة. والأرصدة المستحقة في البنوك التجارية وما يعرف أيضا بالقروض القابلة للاستدعاء<sup>(1)</sup>.

## المطلب الثاني: أنواع النقود

يمكن تقسيم النقود على أسس مختلفة، وأول هذه الأسس هو تقسيمها على أساس المادة التي تصنع منها النقود، كما انه يمكن تقسيم النقود على أساس الجهة التي تقوم بإصدارها سواء كانت الحكومة أو البنك المركزي، والأساس الثالث هو تقسيم النقود على أساس العلاقة بين النقود كنقد، وقيمة النقود كسلعة وهو الأساس الذي نستخدمه هنا في تفصيل أنواع النقود. وبناء على هذه القاعدة أو الأساس تقسم النقود إلى:

### 1- النقود السلعية:

النقود السلعية هي وسائل مبادلة لها قيمة ذاتية هي القيمة الاستعمالية للسلعة التي تتكون منها والتي تحتفظ بها سواء استعملت كنقود أو لم تستعمل تمييزا لها عن القيمة التي حصلت عليها نتيجة قبولها العام كوسيلة لمبادلة السلع والخدمات، وهي أقدم أنواع النقود التي ظهرت واستخدمت في الحضارات الإنسانية القديمة بأشكال ونوعيات مختلفة. فمنهم من استعمل التبغ أو الشاي أو الفراء أو الملح. ومنهم من استخدم المعادن والأحجار النفسية كالحديد والنحاس والبرونز. وعندما كثر إنتاج هذه المعادن تحولوا إلى معادن أخرى أكثر ندرة كالذهب والفضة وقد بقيت النقود السلعية تستخدم في بعض مناطق العالم، كإفريقيا مثلا لغاية أوائل القرن العشرين ولكن في نطاق محدود ورغم أن العديد من السلع قد استعملت كنقود في أوقات مختلفة إلا أن السلعة التي سادت في النهاية كقند كانت تلك التي اتصفت عموما بالخصائص التالية:

- الندرة: تميز السلعة بندرة نسبية وارتفاع قيمتها التبادلية.
- الديمومة: أي الاحتفاظ بالسلعة على مدى فترات زمنية طويلة دون تأثر قيمتها أو تلفها.
- القابلية للتجزئة.

والنقود السلعية لا يشترط أن تصدر بواسطة الحكومة، فبعض الدول توكل مهمة إصدارها إلى منشآت خاصة مع مراعاة الشروط من حيث درجة النقاء والوزن. وفي بعض الأحيان تتولى الحكومة

(1) رشاد العصار، رياض الحلبي، مرجع سابق، ص: 15.

ممثلة في البنك المركزي إصدار هذا النوع من النقود وتحتكر هذا الإصدار. هذا وتقوم الدولة عند إصدارها لهذا النوع من النقود باتخاذ الخطوات التالية:

- يحدد مقدار قيمة الذهب الموجود في وحدة العملة، ويمكن أن يتم ذلك بإحدى طريقتين تؤديان إلى نفس النتيجة، الأولى تحديد مقدار الذهب الذي تحويه وحدة العملة والثانية، تحديد السعر النقدي لكل وحدة من الذهب.

- تكون السلطات النقدية في الدولة مستعدة لشراء أي كمية من المعدن وعند سعر محدد كما تم تحديده في الوحدة النقدية وذلك لمنع انخفاض سعر الذهب في السوق وبالتالي فلن يقوم أي فرد ببيع الذهب عند سعر اقل للاستخدامات غير النقدية طالما أن السلطات النقدية مستعدة لشراؤه بالسعر المحدد في الوحدة النقدية.

- السماح بتحويل العملة النقدية إلى ذهب، وذلك لاستخدامات الذهب في أغراض غير نقدية، واثار ذلك يكمن في منع سعر الذهب في السوق من أن ينخفض عند سعر سك الذهب ( أي سعره كعملة).

## 2- النقود الورقية:

ويرجع ظهورها إلى القرن السابع عشر حيث تأصلت عادة معينة في المجتمعات الأوروبية تمثلت في احتفاظ الأفراد بما لديهم من عملات معدنية أو سبائك نفيسة، عند بعض التجار والصاغة المالكين لخزائن حديدية قوية بهدف تجنب مخاطر السرقة والضياع، مقابل مبلغ معين يدفعونه لهم مقابل الخدمة، ومن ناحية أخرى يقوم هؤلاء الصاغة بتحرير شهادة ورقية يتعهدون فيها برد ما أودعوه لديهم بمجرد طلبهم، وقد لاقى ذلك قبولا عاما لدى الأفراد. وبالنظر لتعدد واختلاف القيم النقدية لهذه الشيكات فقد قدم الصاغة على خطوة هامة في تاريخ النقود، وهو إصدار الشيكات بفئات صغيرة لتبسيط عمليات التجارة وإتاحة الفرصة لعقد صفقات تجارية، مما سهل الحياة الاقتصادية إلى حد كبير وبالأخص لدى الأفراد المستهلكين و التجار الصغار.

ومنذ تلك الفترة ظهرت النقود الورقية التي أطلق عليها فيما بعد (البنكنوت) عندما تولت المصارف إصدار هذه الأوراق وهي تمثل دينا على المصرف يدفع عند كل طلب. ومع اتساع نطاق تلك العمليات تولت الدولة بنفسها الإشراف على إصدار هذه الأوراق قابلة التحويل حيث كان يمثلها غطاء كامل بمقدار قيمتها من الذهب، لأنها تصدر أساسا لكي تعبر عن وجود رصيد ذهبي مقابلها، والذي تم إيداعه من قبل التجار أو أصحاب الأوراق المتداولة.

وقد تطور هذا النوع من النقود الورقية عندما كسب ثقة الجمهور في الجهة التي أصدرته ولما لائمته في التداول. وعليه وجدت السلطات النقدية أو الجهات التي تصدره أنها في غير حاجة إلى الاحتفاظ بغطاء ذهبي يعادل □□ من قيمته. ومن ثم أخذت النسبة تقل ولو أن شرط صرف هذه الأوراق بالذهب ظل قائما، وهنا أصبحت قيمة البنكنوت المصدر اكبر من قيمة الذهب الموجود في الغطاء والتي تصل إلى اقل أو أكثر من □□.

ومع تطور الظروف وتحت ضغط الأحداث التي جعلت كميات الذهب غير كافية لسد حاجة الغطاء فقد أوقفت السلطات النقدية الصرف بالذهب، وان كان قد استمر مكونا لجزء من غطاء أوراق النقد المصدرة. وبإيقاف شرط تحويل الأوراق المصدرة إلى ذهب أصبحت النقود الورقية إلزامية. وعليه فان النقود الإلزامية هي تلك النقود الورقية غير القابلة للصرف بالذهب وتستند قيمتها إلى قوة الإبراء العام التي يضيفها القانون. وطالما تتوافر ثقة الأفراد فيها وتستمر تحظى بقبول عام في التبادل، كما طالما تحرص السلطات النقدية ضد الإفراط في إصدار كميات كبيرة منها، فان فقدانها للصفة السلعية أو القيمة الذاتية لا يضعف مكانتها، وهذا الحال دفع بالدولة إلى أن تضطلع بدورها في التدخل في تنظيم عملية الإصدار للنقود الورقية، ونشأت بموجب ذلك المصارف المركزية التي أخذت على عاتقها مهمة الإصدار النقدي كجهة وحيدة ومحتكرة لعملية الإصدار النقدي الإلزامي الذي نتعامل به حاليا. وصفة الإلزام في النقود الورقية على مستوى التعامل بها نابع من قوة القانون، إذ لا يحق للأفراد أو الهيئات التي بحوزتها هذه النقود المطالبة بتحويلها إلى ما يعادلها أو ما يساوي قيمتها من المعدن المغطاة به ( كالذهب في حينه).

وعليه يبدو أن أساس ظهور النقود الورقية خاصة، يرتبط بالتخلي التدريجي عن التعامل بالنقود المعدنية وهذا التعامل بالنقود الورقية ارتبط بتطور الحياة الاقتصادية وتطور الفن المصرفي الذي بدأه الصيارفة وكبار التجار في البلدان الأوروبية، إذ ساعد نشاطهم المصرفي على التعامل بالنوع الثاني من النقود، والمعروف بنقود الودائع أو النقود المصرفية. ومن ذلك يتضح أن النقود الورقية تتكون من الأنواع الثلاثة التالية:

**2-1- نقود ورقية نائية:** وهي عبارة عن شهادات أو شيكات تمثل كمية من الذهب أو الفضة مودعة في المصرف على شكل نقود أو سبائك لتعادل قيمتها المعدنية قيمة هذه الصكوك، وفي هذه الحالة يحصل تداول الذهب أو الفضة دون أن ينتقل من الخزانة. والسبب في اللجوء إلى هذه الأوراق هو سهولة حملها وعدم تعرضها للتآكل أو السرقة<sup>(1)</sup>.

**2-2- نقود ورقية وثيقة:** وهي الأوراق المصرفية أو ما يسمى البنكنوت التي تحمل تعهدا بالدفع عند الطلب يصدرها مصرف مركزي واحد، وتتوقف قوتها على رصيدها الذهبي وثقة الجمهور بها ورقابة الدولة عليها.

**2-3- نقود إلزامية ورقية:** وهي النقود التي يقابلها رصيد معدني، وتكون لها صفة إلزام الجمهور بقبولها من خلال سلطة الدولة بدعمها.

### III - نقود الودائع (النقود المصرفية):

(1) إسماعيل محمد هاشم، مذكرات في النقود والبنوك، دار النهضة العربية، بيروت، الطبعة الأولى، 1996، ص: 17.

تعتبر النقود المصرفية احدث أشكال النقود وأكثرها تطورا وارتقاء وأوسعها انتشارا كوسيلة للدفع وإبراء الذمم في التعامل في الدول المتقدمة.

والنقود المصرفية هي بالتحديد الودائع الجارية (تحت الطلب) لدى المصارف التجارية، والتي يتم تداول ملكيتها وانتقالها من شخص لآخر عن طريق الشيكات كأداة بديلة للنقود القانونية، فعندما يقوم المصرف بقبول الودائع فان النقود الاعتيادية تتحول إلى نقود ودائع، وبنفس القيمة، فلا يحصل أي تغير في كمية النقود المتداولة، لان المودع يستطيع أن يسحب أي مبلغ منها ويحوله إلى عملة في أي وقت يشاء باستخدام الشيكات. وقد ازداد الاعتماد على استعمال نقود الودائع تحت ضغط تزايد المعاملات التجارية وقد أدى انتشار استعمال نقود الودائع إلى توفير وسائل مبادلات جديدة. وفي الوقت الحاضر يعتبر الشيك وسيلة دفع مهمة إذ أصبحت الشيكات تستعمل على نطاق واسع حتى في سداد المشتريات في المحلات التجارية، والشيك لا يعتبر نقدا في حد ذاته وإنما هو وسيلة لتحويل المبلغ من ودائع العملاء لدى البنوك، فالوديعة هي النقود وليس الشيك. ونظرا للاستعمال الكبير لتداول الشيكات، أصبحت نقود الودائع أهم أنواع النقود. وقد أخذت الحكومات تصدر التشريعات اللازمة التي تكفل الثقة للمتعامل بالشيك، ومن أمثلة ذلك يعتبر تقديم شيك دون رصيد بمثابة جريمة يعاقب عليها قانون العقوبات.

- وقد ازدادت أهمية الودائع الجارية فهي تمثل ما بين ١٠٪ إلى ٢٠٪ من عرض النقود في الدول المتقدمة وتخفض هذه النسبة إلى ما بين ١٠٪ إلى ١٥٪ في الدول النامية<sup>(١)</sup>. ولا تقتصر الودائع المصرفية على قيام الأفراد بإيداع أموالهم في البنوك وإنما تنشأ أيضا نتيجة تقديم البنوك التجارية قروضا إلى الأفراد والمؤسسات.

وتعتبر البنوك التجارية المسؤولة عن عمليات الائتمان المصرفي أي قبول الودائع بأنواعها المختلفة، وان السيطرة على عمليات البنوك التجارية يعتبر احد أدوات السياسة النقدية للتأثير على مستويات الأسعار ومكافحة التضخم والانكماش.

وإضافة إلى الودائع الجارية توجد أنواع أخرى من الودائع المصرفية مثل الودائع لأجل وودائع التوفير إلا أن هذه الأنواع الأخرى لا يمكن السحب عليها بالشيكات عند الطلب، بل يستلزم الأمر مرور فترة من الزمن حتى يمكن تحويلها إلى سيولة جاهزة.


#### 4- النقود المعدنية المساعدة:

هي قطع نقدية ذات قيمة بسيطة وتصدرها عادة الخزنة العامة وتقوم بمساعدة النقود في تسهيل المبادلات ذات القيمة الصغيرة، ولا تتمتع هذه النقود إلا بقوة إبراء محدودة. بمعنى انه لا يمكن استخدامها في تسوية الديون وإبراء الذمم إلا في حدود مبلغ معين يحدده القانون. ولذلك يستطيع أي

(١) ضياء مجيد، الاقتصاد النقدي، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2002، ص: 30.

شخص أن يرفض قبولها في تسوية ديونه بهذه النقود إذا تجاوزت ديونه الحد الذي يفرضه القانون لقبولها (1).

وقد تكون هذه النقود في شكل قطع نقدية من معادن مختلفة، كالفضة والنيكل والبرونز. وقد تكون هذه النقود في شكل نقود ورقية تصدرها الخزنة العامة. ورغم أن القيمة السوقية للمعدن الذي تحتويه لا تعادل قيمتها فإن الجمهور يقبل الاحتفاظ بها لان الحكومة (ممثلة في وزارة الخزنة أو المالية) وهي صاحبة الحق في إصدارها تحدد كميتها عند الحد الذي عنده تتوازن هذه الكمية مع حاجات الجمهور لها في مبادلاته العادية. وتسمى النقود المساعدة الورقية باسم النقود الحكومية أو العملات الورقية، وبالطبع فإن المصدر من هذه النقود الورقية ليس له احتياطي يقابله من المعادن، وغالبية هذه العملات الورقية المساعدة مقتصرة فقط على الفئات الصغيرة. ومن الملاحظ انه وان كان إصدار هذه النقود هو من اختصاص الدولة، شأنه في ذلك شأن النقود المعدنية إلا أنها قد عهدت بامتياز إصدار بعضها إلى البنك المركزي.

عادة تمثل العملات المساعدة بنسبة ضئيلة من مجموع النقود المساعدة، ففي الولايات المتحدة مثلا تمثل العملة المساعدة  من مجموع عرض النقود (2).

## 5- النقود الإلكترونية:

تعتبر النقود الإلكترونية أحدث تطور يحصل في وسائل الدفع، ويقصد بها الوسائل الإلكترونية (الحاسوب) لتحويل أية مبالغ من جهة إلى أخرى كدفع رواتب وأجور الموظفين أو تسديد الديون أو دفع قيمة مشتريات سلعية أو خدمية، ويتم ذلك وفق نظام الكتروني عرف باسم نظام تحويل الأموال الإلكتروني. وقد يكون هذا النظام هو البديل المستقبلي لاستخدام العملات القانونية والشيكات وحتى بطاقات الائتمان، حيث تستخدم الآن وبشكل واسع لتحويل المبالغ الكبيرة الكترونيا من قبل البنوك والشركات وصناديق الاستثمار والوسطاء الماليين. ويمثل نسبة كبيرة من مجموع الأموال التي يتم تحويلها في العالم.

والصراف الآلي (ATM) هو احد الوسائل المستخدمة لسحب وإيداع وتحويل الأموال الكترونيا. وعندما نتكلم هنا عن " النقود الإلكترونية " نتناول الأنظمة التي تسمح بتخزين وإيداع وحدات نقدية خارج الحسابات البنكية ولهذا فقد تم اقتراح نظامين اثنين: حافظة النقود الصورية، وحافظة النقود الإلكترونية (PME)، الأولى تستخدم إمكانيات الانترنت وأجهزة كمبيوتر فردية (شخصية)، وتكون بتخزين وحدات نقدية في الكمبيوتر الخاص، وهي وحدات كان بالإمكان شرائها في مواقع البيع و الشراء، أما النظام الثاني يستخدم تكنولوجيا بطاقة الذاكرة ( Carte Puce بطاقة شريحة) وتعتمد على مبدأ نظام البطاقات مسبقة الدفع، وتعبئة هذا النظام يمكن أن تكون بواسطة الصراف الآلي

(1) عند النعيم محمد مبارك، محمود يونس، اقتصاديات النقود والصيرفة والتجارة الدولية، الدار الجامعية، بيروت، 1996، ص: 29.

(2) رشاد العصار، رياض الحلبي، مرجع سابق، ص: 19.

بطريقة مماثلة لإجراء سحب نقدي والمبلغ المسحوب يسجل مباشرة على البطاقة بينما تحول المبالغ إلى مؤسسة تسيير الشبكة التي تضمن المحافظة والتخزين. وعندما يستخدم نظام  $\sqrt{9}$  في عملية الشراء فيكون ذلك من خلال تحويل يتم من البطاقة إلى جهاز قراءة البطاقة، والتاجر يستطيع تفريغ جهازه وذلك بإرجاعه إلى وكالته البنكية التي تجعل حسابه دائما وفي نفس الوقت يسوى من طرف مؤسسة تسيير الشبكة<sup>(1)</sup>.

- وتتمتع النقود الالكترونية بعدة مزايا تصب جميعها في الكفاءة العالية التي يمكن تحقيقها باستخدام النظام الالكتروني، سواء كان ذلك ممثلا بالسرعة الفائقة في تحويل الأموال. أو ممثلا بتخفيض تكلفة تحويلها بدلا من استخدام الشيكات أو بطاقات الائتمان والتي تتضمن حجما كبيرا من الأعمال الإدارية والورقية وتكلفة إضافية.

### المطلب الثالث: وظائف النقود وخصائصها

#### ☐ - وظائف النقود:

يمكن تقسيم وظائف النقود إلى قسمين رئيسيين، يمثل القسم الأول الوظائف الحيادية للنقود وتشمل الوظائف الأساسية والمشتقة لها والثاني يمثل الوظائف الديناميكية للنقود.

**1-1- الوظائف الحيادية للنقود:** سميت هذه الوظائف بالوظائف الحيادية كونها لا تؤثر وبصورة مباشرة على مستويات الأسعار، وبالتالي مجمل النشاط الاقتصادي في المجتمع، بل تأثيرها لا يتعدى بعض الآثار المباشرة. وتقسم هذه الوظائف بدورها إلى قسمين رئيسيين هما:

**1-2- الوظائف الأساسية للنقود:** إن الوظائف الأساسية للنقود هي الوظائف التي وجدت النقود بسببها واستعملت بهدف الاستفادة منها في عمليات المبادلة الناتجة عن تقسيم العمل على نطاق واسع وبالتالي حصول التخصص الوظيفي والإنتاجي في النظام الاقتصادي، وهذه الوظائف تتبع من تعريف النقود وهي كوسيط للمبادلة ووحدة للحساب والتقييم.

**1-2-1- النقود كوسيط للمبادلة:** تتم اغلب العمليات التجارية عن طريق استخدام العملة (النقود) أو الشيكات كوسيلة للتبادل، وتستخدم لشراء السلع والخدمات. واستخدام النقود وسيلة للتبادل يؤدي إلى زيادة الكفاءة الاقتصادية لان الوقت الذي يحتاجه الأفراد لتبادل السلع والخدمات فيما بينهم ضئيل جدا<sup>(2)</sup>.

(1) Christian Descames, Jacques Soichot, Economie et Gestion de la Banque, Edition EMS, Colombelles, 2002, P: 80.

(2) غالب عوض الرفاعي، عبد الحفيظ بلعربي، اقتصاديات النقود والبنوك، الجزء الأول، الأساسيات، دار وائل للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، 2002، ص: 67.

وقد جاءت هذه الوظيفة كمرحلة لاحقة للتطور من اقتصاد المقايضة، حيث كانت تتم مبادلة سلعة مقابل سلعة أخرى بينما في اقتصاد النقود فتتم هذه العملية من خلال مبادلة السلع بالنقود ومن ثم مبادلة النقود بسلع أخرى، أي أن عملية المبادلة تتم على مرحلتين:

الأولى: وهي استبدال السلعة بالنقود. والثانية: وهي استبدال النقود بسلعة أولى، وهذا يعني انه أصبح لدى الأفراد الإمكانية والرغبة بالإنفاق أو عدم الإنفاق نتيجة استخدام النقود.

وقد أدى استخدام النقود بهذه الخاصية إلى إيجاد فاصل زمني بين عملية الشراء والبيع، وهذا أدى بدوره إلى حرية أكبر في الاختيار لدى الأفراد ناشئة عن طبيعة النقود، وإمكانية الاحتفاظ بها لفترة معينة من الزمن تفصل بين عملية الشراء والبيع، مما أعطاهم استقلالية أكبر في اختياراتهم من السلع والخدمات. كما وفرت هذه الوظيفة للمجتمع الاقتصاد في الكلفة والوقت نتيجة تقليص سلسلة المعاملات الوسيطة التي كانت في نظام المقايضة. وتستمد هذه الوظيفة للنقود طبيعتها من صفة القبول العام للنقود، والتي تعطيها الشرعية المطلوبة للتداول كوسيط للتبادل.

### 2-2-2- النقود كمييار للقيمة ووحدة للحساب: حيث تستخدم النقود لتحديد أثمان وقيم مختلف

أنواع السلع والخدمات فهي مقياس للقيمة، ويقصد بالقيمة هنا القوة الشرائية وإذا ما قدرت القوة الشرائية بالنقود يحصل لدينا ما يسمى بالسعر أو الثمن، وهذا بالطبع يساعدنا في مقارنة أثمان السلع مع بعضها البعض. وضمن هذه الوظيفة يمكن للنقود أن تكون أداة مناسبة للحساب فهي تسهل عملية المحاسبة، وهذه الخاصية تساعد الأفراد والمشاريع والشركات على إعداد مختلف أنواع القوائم المالية استنادا إلى النقود كأداة للحساب، كما تساعدهم أيضا في حساب تكاليف الإنتاج وتخطيطه وتقدير الإيرادات أو الخسائر بصورة دقيقة وعملية.

وتظهر أهمية وظيفة النقد كوحدة حساب إذا افترضنا أننا أجبرنا على التخلي عن استخدام النقود والرجوع إلى نظام المقايضة حيث لا يوجد وحدة حساب مشتركة عندئذ سنحتاج إلى مئات أو آلاف الأسعار المختلفة لسلع ضمن إطار وقيم السلع الأخرى.

ومع أن النقود مقياس للقيم ضمن نظام الائتمان في الاقتصاد النقدي، إلا أنها فشلت في توفير ثبات دائم للقيم كما هو الحال في المقاييس الأخرى، كالمتر والكيلوغرام، ويعود السبب في ذلك إلى عدم ثبات قيم النقود نفسها، واختلافها من وقت لآخر نتيجة التطورات التي تمر بها المجتمعات البشرية.

### 1-3- الوظائف المشتقة: لقد امتازت هذه الوظائف بهذه الصفة كونها مشتقة من الوظائف

الأساسية للنقود ولأن تأثيرها لا يظهر بصورة مباشرة للأفراد، ويختلف هذا التأثير باختلاف شكل الحياة الاقتصادية السائدة في المجتمع أو باختلاف مستويات دخول الأفراد وغيرها. وهذه الوظائف هي:

### 1-3-1- النقود كمستودع للقيمة: إن وظيفة النقود كوسيط للمبادلة يسمح بعملية تأجيل إنفاق

النقود إلا إذا رغب مالكوها بذلك، وبالتالي فإنه يمكن تخزين النقود كقوة شرائية مدة من الزمن بقصد

استعمالها في المستقبل حين تظهر الحاجة إليها. وبهذا المعنى فإن خزن القيمة يعني نقل القوة الشرائية من الحاضر إلى المستقبل.

وطالما أن الفرد لا يحتفظ بالنقود لذاتها وإنما بقصد إنفاقها في فترات لاحقة، أو لمقابلة احتياجات طارئة، فإن النقود في هذه الحالة تقوم بوظيفة الاحتفاظ بالقيمة، خاصة وأنها تتميز بسهولة حفظها، كما أنها تجنب الفرد في نفس الوقت تكاليف التخزين والحراسة، فضلا عن أن حفظ السلع لفترات طويلة قد يعرضها للتلف<sup>(1)</sup>.

**1-3-2- النقود وسيلة للدفع المؤجل:** وتعني هذه الوظيفة قيام النقود بسداد الديون أو المدفوعات التي يقع موعد استحقاقها في المستقبل. وقد برزت أهمية هذه الوظيفة في وقتنا الحاضر بسبب اعتماد العديد من الفعاليات الاقتصادية في إبرام العقود والصفقات التجارية على أساس تسديد قيمة مدفوعات هذه العقود والصفقات في المستقبل، أو على شكل أقساط دورية أو دفعة واحدة في وقت لاحق لوقت إبرام العقد. وقد استطاعت النقود تأدية هذه الوظيفة من خلال قبولها العام كوسيط للمبادلة بين الأفراد.

ويمكن الإشارة إلى بعض الوظائف المشتقة الأخرى للنقود، والتي يعتمد ظهورها أحيانا على شكل الحياة الاقتصادية السائدة، وبالتالي ومع تطور هذه الأشكال فستظهر وظائف جديدة للنقود لم تكن ذات أهمية سابقا أو لم تلقى الاهتمام الكافي لتسليط الضوء عليها.

**1-3-3- الوسيلة التي تؤدي بها السوق الرأسمالية عملها:** ذلك أن دور النقود هنا يتجاوز عملية تسهيل مبادلة السلع أو تقييمها إلى التعبير عن الأسعار، والتي بدورها تلعب دورا مهما في تحديد الإنتاج والاستهلاك والتوزيع، وتصبح النقود هنا هي الوسيلة التي يتم بها التوازن بين تكلفة الإنتاج مع سعر البيع وبين الطلب على السلع مع العرض عليها.

**1-3-4- حلقة الوصل ما بين اقتصاد بلد وآخر:** حيث تعمل النقود هنا كأداة تمويل لتبادل السلع والخدمات بين الدول، وتسهل عملية انتقال رؤوس الأموال عبر الحدود، كما تعمل على تعادل مستويات الأسعار في البلاد المختلفة نتيجة انتقال هذه السلع.

- إن دور النقود لا يتوقف عند وظائفها الحياضية فقط، وإنما يتعداها ليشمل وظائف أكثر حيوية وديناميكية، وتؤثر بصورة مباشرة على المستوى العام للأسعار، وبالتالي على مجمل النشاط الاقتصادي في المجتمع وهذه التأثيرات قد تكون بالغة الخطورة، مما يؤدي إلى نتائج سياسية واقتصادية لا تحمد عقباها.

**1-4- الوظائف الديناميكية للنقود:** هي الوظائف المتأتية نتيجة لتأثيرات النقود، أو بالتحديد كمية النقود المتداولة على سلوك الأفراد كمستهلكين ومدخرين أو كمستثمرين، فكمية النقود و سرعة تداولها أو إنفاقها وإمكانية البنوك في منح القروض المختلفة، لا بد وان يكون لها تأثير فعال على الطلب على السلع

(1) إسماعيل محمد هاشم، مرجع سابق، ص: 13.

والخدمات لأغراض الاستهلاك والاستثمار، وبالتالي على المستوى العام للأسعار، مما قد يؤدي إلى نتائج سياسية واجتماعية واقتصادية بالغة الخطورة داخليا وخارجيا بسبب تفاوت المنافع والمضار التي تلحق بالحائزين عليها في الاقتصاد الوطني كما وزمانا تبعا للتغير الحاصل في الأسعار<sup>(1)</sup>.

وفي الواقع أن الوظائف الديناميكية للنقد ترتبط ارتباطا مباشرا باستعمالها كأداة للسياسة النقدية، والتي هي إحدى سياسيتين رئيسيتين للتدخل الحكومي في التأثير على الأنشطة الاقتصادية، فمن خلال التدخل بكمية النقد المتداولة تستطيع الحكومات التأثير على مستوى الإنفاق الاستهلاكي والإنفاق الاستثماري وبالتالي على مستوى الإنتاج والدخل والاستخدام. ومن بين أهم الوظائف الديناميكية يمكن أن نذكر:

#### 1-4-1 إعادة توزيع الدخل: تؤدي النقود وظيفتها هذه على مستويين، الأول على المستوى

المحلي أو الوطني للدولة، والثاني على المستوى الفردي.

أ - المستوى الوطني: حيث أن حصة كل عنصر من عناصر الإنتاج تحدد بواسطة النقد، حيث تنتقل النقود بين هذه العناصر بشكل يحقق التوازن ويرضي جميع الأطراف. فمثلا أرباح المشروع الإنتاجي يظهر منها جزء على شكل رواتب وأجور للعمال، وجزء آخر على شكل فوائد بنكية.

ب- المستوى الفردي: تؤدي النقود هذه الوظيفة من خلال التغيرات الحاصلة في قيمة النقد كنتيجة لتغير مستويات الأسعار، ففي حالة ارتفاع الأسعار فإن شريحة عريضة من أفراد المجتمع سيتضررون بصورة خاصة، وذلك لان المبالغ التي يستلمونها والتي يمكن مبادلتها بعدد الوحدات النقدية التي يمتلكونها سيقبل، وبالمقابل ستستفيد فئة أخرى من انخفاض القوة الشرائية وارتفاع الأسعار ويحدث العكس في حالة انخفاض الأسعار.

#### 1-4-2 النقود كأداة للهيمنة الاقتصادية: يتم ذلك من خلال استخدام النقود في دفع عجلة

الاقتصاد المحلي باتجاه النمو والارتفاع بهذا الاقتصاد إلى مستوى مرموق.

أما على المستوى الدولي فتبرز أهمية النقود كأداة للهيمنة الاقتصادية بشكل أكبر. ومن الأمثلة على ذلك هيمنة الجنية الإسترليني على المعاملات الدولية أثناء القرن الثامن والتاسع عشر، بينما ومنذ نهاية الحرب العالمية الأولى وحتى الآن لازال الدولار الأمريكي يلعب هذا الدور وأخذت الولايات المتحدة الأمريكية تستخدم قوتها لغرض هيمنتها الاقتصادية مستغلة تفوق الدولار.

#### 1-4-3 موازنة المنافع الحدية: حيث تساعد النقود كل من المستهلكين والمنتجين على تحقيق

وتعظيم أقصى إشباع ممكن لهم، فالمستهلك يسعى لتحقيق أقصى إشباع من خلال شرائه للسلع والخدمات بحيث أن سعرها (وهو ما يعبر عنه بالنقد) مساوي لمنفعتها الحدية، أما المنتج فيسعى لتوظيف جميع الوحدات أو العناصر الإنتاجية، بحيث أن سعر كل عنصر من عناصر الإنتاج مساوي لمنفعته الحدية.

(1) عبد المنعم السيد علي، نزار سعد الدين العيسى، مرجع سابق، ص: 46.

#### 1-4-4-4- النقد كأساس للائتمان: بسبب تزايد حجم المعاملات الاقتصادية والتجارية المعتمدة

على استخدام أدوات الائتمان كالشيكات والكمبيالات وغيرها، برزت أهمية النقد في تطوير استخدام هذه الأدوات وتنوعها، إلا أن هذه الأدوات لا تستطيع إكمال دورتها دون استخدام النقد، فعلى سبيل المثال لا يستطيع صاحب الحساب الجاري أن يعطى صكا على حسابه دون وجود رصيد نقدي.

#### 1-4-4-5- النقد كمخزن للثروة<sup>(1)</sup>: تمتلك النقد العديد من الخصائص أو الميزات الخاصة

كمخزن للثروة، وإحدى هذه الميزات عدم وجود تكلفة في المعاملات، أو تكلفة زهيدة للغاية تعني تكلفة المعاملات المصرفية الإضافية، فالأشخاص الذين يقررون أن يحوزوا أصلا كمخزن للثروة يلزم أن يستخدموا النقد لشراء هذا الأصل. وبعد ذلك، حينما يريدون أن يحصلوا على سلع أو أصول أخرى محل هذا الأصل، عليهم أن يبادلونه في مقابل النقد.

والخاصية الثانية للنقد كمخزن للثروة، وهي أنها، بوضوح كامل لها قيمة ثابتة. وهذه تعد ميزة هامة نظرا لان الديون تحدد عادة في صورة نقد ومن ثم فان النقد تكون لها قيمة ثابتة بالنسبة للديون والارتباطات الأخرى مثل مدفوعات الإيجار، فأولئك الذين يريدون النقد كأصل يمكنهم من أن يسددوا الدين ومن ثمة يكون لديهم حافز محدد لحيازة النقد.

#### 2- خصائص النقد:

تنوعت خصائص النقد بتنوع وظائفها الحيادية والديناميكية، فبعد أن كانت هذه الخصائص تشتق من الوظائف الحيادية للنقد في الأدبيات الاقتصادية المبكرة، انتقلت لتركز على الوظائف الديناميكية بالدرجة الأولى، ويعود هذا الانتقال إلى إدراك أهمية النقد ودورها في التأثير على مجمل الحياة الاقتصادية في المجتمع. ويمكن القول أن المرونة الكمية وهي قدرة السلطات النقدية على زيادة عرض النقد أو التقليل منه استجابة لمتغيرات النشاط الاقتصادي في المجتمع، هي أهم خاصية للنقد متعلقة بالوظيفة الديناميكية، ذلك أنها تعتبر مفتاح الأدوات النقدية التي تستخدمها السلطات النقدية لإحداث الأثر المطلوب في الاقتصاد ومن أهم خصائص النقد نذكر ما يلي:

#### 2-1- التجانس: أي أن كل وحدة نقدية ينبغي أن تكون متماثلة مع الوحدات النقدية الأخرى من

نفس الفئة وهذا ما يعني عدم وجود فروق في النوعية أو في قوة الإبراء الذي تمنحه وحدات نفس الفئة.

#### 2-2- قابلية التجزئة: أي أن تكون النقد قابلة للانقسام أو التجزئة إلى وحدات ملائمة تسهل

المعاملات الصغيرة، ولا يتصور غير ذلك وإلا عجزت النقد عن تأدية وظائفها، ويجب أن يتبع هذا الانقسام التكافؤ أو المساواة بين قيمة مجموع الأجزاء المنقسمة ووحدة النقد الكلية. وهذه الأجزاء التي

(1) توماس ماير، جيمس أس دوسينيري، روبرت زد البيير، النقد والبنوك والاقتصاد، ترجمة: السيد احمد عبد الخالق، مراجعة: احمد بديع بليح، دار المريخ، الرياض، الطبعة الانجليزية، 1996، ص: 35.

تصدرها الدولة إلى جانب الوحدات النقدية تسمى بالعملة المساعدة، بغرض تسهيل المعاملات ومواجهة اختلاف أحجام وقيم السلع<sup>(1)</sup>.

**2-3- الدوام والثبات:** ويقصد بذلك بقاء النقود لأطول فترة ممكنة دون تلف مع احتفاظها بقوتها الشرائية دون تأثر أو كأداة ادخار أيضا. وقد كانت النقود السلعية كالذهب والفضة تحقق هذه الخاصية وبسهولة إلا أن التطور الذي حدث كان يسير باتجاه الاعتماد على السلع الرخيصة كالورق (النقود الورقية)، مما أدى لفقدان النقود هذه الخاصية وذلك بسبب التلف السريع الذي كان يصيب هذه الأوراق والذي يتأثر أيضا بسرعة تداول النقود. فعلى سبيل المثال فعمر الورقة النقدية بالمتوسط في الولايات المتحدة الأمريكية تسعة أشهر. وبالمقابل فإن من مزايا هذه النقود إمكانية استبدالها وبسهولة أيضا.

**2-4- إمكانية إدراكها ومعرفتها:** بحيث يمكن معرفتها بسهولة إذا كانت ستؤدي وظيفتها كوسيط للمبادلة و قد ساعد على ذلك سعي الإنسان للتفرد والتميز، فقام بصك العملة المعدنية وطباعة العملة الورقية بأشكال معينة لإثبات سلطته وتفرده عن غيره مما خدم هذا الهدف.

**2-5- سهولة الحمل والتبديل:** بحيث يكون وزن وحجم ما يتخذ نقدا قليل حتى يسهل حمله وهذا يعني أن النقود ذات قيمة مرتفعة قياسا إلى حجمها الصغير.

**2-6- الأمان من التزييف:** ذلك أن المطلوب في النقود هو درجة النقدية فيها، أي مقدار ما تمتلكه سلعة معينة من خصائص النقود. فإذا كان بالإمكان نقل هذه الخاصية بسهولة إلى أي سلعة أخرى سيؤدي ذلك إلى تدمير قيمة السلعة النقدية الحقيقية، و يترتب على ذلك آثار بالغة الخطورة على الاقتصاد.

**2-7- أن لا تتسم بالوفرة ولا الندرة:** بمعنى أن يتسم عرضها بالكفاية والملائمة مع حجم التبادلات واحتياجات الاقتصاد الوطني، ذلك أن زيادة كمية النقود عن حد معين سيؤدي إلى انخفاض قيمتها، كما أن تقليل عرضها عن حد معين، قد لا يواكب متطلبات الزيادة في حجم النمو الاقتصادي.

**2-8- أنها تتمتع بطلب عام:** بحيث يقبل الجميع على التعامل بها بسهولة ويسر، وتكون ذات منفعة عامة بالنسبة لجميع أفراد المجتمع، وتكون هذه المنفعة ما تستطيع النقود أن تشبع له الحاجات البشرية بما تمنحه للأفراد من قوة الاختيار.

**2-9- أن تكون اقتصادية:** بمعنى أن لا يكبد التعامل بها المجتمع نفقات باهظة من طباعة أو صك أو تخزين أو نقل وغيرها.

### المبحث الثاني: ماهية البنوك المركزية، وظائفها، خصائصها، علاقتها بالنظام المصرفي

يتكون الجهاز المصرفي في أي مجتمع من عدد من المصارف، تختلف وفقا لتخصصها والدور الذي تؤديه في المجتمع، ويتصدر الجهاز المصرفي في الدولة المصارف المركزية، نظرا لأهمية الدور

(1) سلمان بودياب، اقتصاديات النقود والبنوك، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، الطبعة الأولى، 1996، ص: 41.

الذي تقوم به في العصر الحديث، إذ تشغل مكانا رئيسيا في سوق النقد، وتقف على قمة النظام المصرفي، وتهدف إلى تدعيم النظام النقدي والاقتصادي في الدولة، فضلا عن كونها أداة إشرافية ورقابية على الجهاز المصرفي، وعليه سنتعرض فيما يلي إلى ماهية البنوك المركزية وأهم الوظائف المنوطة بها وعلاقتها بالنظام المصرفي.

## المطلب الأول: مفهوم البنوك المركزية، نشأتها وتطورها

### 1- نشأة البنوك المركزية:

قبل القرن العشرين، لم يكن هناك مفهوم محدد للصيرفة المركزية بل تطور هذا المفهوم تدريجيا، إذ أن البنوك المركزية بدأت في أول الأمر مصارف تجارية، ثم تطورت في الوظائف التي قامت بها حتى شملت وظائف البنك المركزي الحديث، وان بداية نشوء البنوك المركزية كانت بنشوء مصرف السويد عام 1688، ومصرف إنجلترا المركزي عام 1694. وكانت البداية لمصرف إنجلترا المركزي، والذي يعتبره بعض الكتاب والباحثين بأنه البداية لنشوء البنوك المركزية، لكونه أول من مارس مبادئ ووظائف البنوك المركزية. وعليه سنتناول نشأة البنوك المركزية من خلال نشأتها وتطورها قبل القرن العشرين وأيضا خلال القرن العشرين.

### 1-1- نشأة البنوك المركزية قبل القرن العشرين: من أهم البنوك التي نشأت قبل القرن العشرين

يمكن ذكر ما يلي:

- **مصرف إنجلترا المركزي:** أنشئ مصرف إنجلترا المركزي عام 1694. وكان السبب في نشوئه هو حاجة إنجلترا للأموال نتيجة لحربها مع فرنسا، وهدف الحكومة آنذاك هو اقتراض المال لمتطلبات الحرب من أغنياء التجار. وقام الأغنياء بتقديم الأموال كي تقرر الحكومة أفضل العروض. وقد قدم " وليام بتيرون" نيابة عن المقرضين هذا العرض من خلال شركة مساهمة سميت شركة مصرف إنجلترا. ومقابل ذلك سمح لمصرف إنجلترا القيام بإصدار نقود بحد أقصى يساوي رأس المال، ومنذ ذلك التاريخ أصبح مصرف إنجلترا هو القائد للمصارف الأخرى، باعتباره الوحيد الذي يمثل مصرف مساهم بشكل كبير قياسا بالمساهمين المحدودين في المصارف الأخرى، وفي عام 1697 أصدر البرلمان الإنجليزي قانونا يخول مصرف إنجلترا بميزة الاحتكار، أي يصبح المصرف الوحيد من حيث ملكية المساهمة وقد أعطى القانون ميزة أخرى تتمثل في أن المصارف التجارية سوف تكون صغيرة الحجم مقارنة بمصرف إنجلترا، لذا فلم تعد المصارف الأخرى منافسا مؤثرا لمصرف إنجلترا المركزي، وأصبح له الحق في إصدار النقود.

- ولم يكن للبنك في البداية احتكار الإصدار وان كان قد تمتع باحتكار وضع البنك كشركة مساهمة، ولكن بتقوية مركزه القانوني وارتباطه بعمليات الحكومة أعطاه ميزة كبرى على المنافسين المحتملين في عملية الإصدار. وأصبح للبنك في منتصف القرن الثامن عشر الاحتكار الفعلي لإصدار العملة بعد أن توقف غيره من البنوك عن ذلك، وكانت الأوراق التي يصدرها البنك تستخدم في تسوية

المعاملات التجارية العادية، في دفع الرسوم الجمركية والضرائب، في الاكتتاب في القرض العام، وكذلك في المقاصة بين البنوك بعد إنشاء غرفة مقاصة لندن في 1772. ولكن تداولها خارج لندن كان ما يزال محدوداً، وجاء قانون سنة 1826 وأسبغ على هذا الواقع الفعلي صفة الاحتكار القانوني، أي أن بنك إنجلترا أصبح محتكراً لوظيفة إصدار البنكنوت فعلاً وقانوناً<sup>(1)</sup>.

وفي عام 1946 صدر قانون بنك إنجلترا والذي بموجبه تم تأمين مصرف إنجلترا وأصبح مملوكاً للدولة وكان الهدف من التأمين هو التحكم المباشر والفعال على الموقع الاستراتيجي لمصرف إنجلترا لدوره الهام على صعيد النشاط الاقتصادي، واستمر دور مصرف إنجلترا منذ تأميمه فيما يتعلق بحماية العملة البريطانية وحماية النظام المصرفي ودوره في رسم السياسة الاقتصادية وتحديد السياسة الائتمانية.

- **مصرف فرنسا المركزي 1800:** نظراً لحالة الركود التي واجهتها فرنسا أثناء الثورة الفرنسية فقد أنشأت مصرف فرنسا المركزي سنة 1800، وكان الهدف الأساسي لنشئته هو قيامه بعملية إصدار النقد، حيث كان تكونه كشركة مساهمة، ثم مارست الحكومة السيطرة عليه من خلال تعيين محافظ واثنين مساعدين له.

- **البنك المركزي الهولندي 1814:** تأسس سنة 1814، وخول له حق إصدار النقد، وكان رأسماله مملوك للمساهمين، غير أن رئيس مجلس إدارة المصرف وأمين المجلس جرى تعيينهما من قبل الحكومة، أما الأعضاء يتم انتخابهم من قبل المساهمين.

- **مصرف النمسا المركزي 1817:** تأسس نتيجة لتدهور النظام النقدي وانخفاض من قيمة العملة النمساوية انخفاضاً حاداً، وهو ما دفع الحكومة عام 1817، لتأسيس بنك مركزي لمعالجة التدهور والسيطرة على عملية إصدار النقد.

- **مصرف النرويج 1817:** نشأ كشركة مساهمة برأس مال خاص، إلا أن ملك النرويج قام بتعيين المحافظ ونائبيه، وانتخبت إدارته ومدارته من قبل هيئة تشريعية، ومنح هذا المصرف امتياز عملية حق اصداً النقد.

- **المصرف الوطني الدانمركي 1818:** نشأ برأسمال خاص عام 1818، لتولي أعمال مصرف الدولة الذي نشأ عام 1813، لأغراض سحب الأوراق النقدية الحكومية ذات القيم المتدهورة وأعطى له الحق في إصدار أوراق نقدية بدلا عنها، وبالتالي أصبح المصرف الوطني هو الوحيد للإصدار، وطلب منه القيام بإعادة تنظيم السياسة النقدية.

- **المصرف الوطني البلجيكي 1850:** تم إنشاؤه عام 1850، كمصرف وطني وحيد له حق القيام بإصدار النقد وهو عبارة عن شركة مساهمة خاصة، ولكن تعيين المحافظ يتم من قبل الحكومة، وذلك لتنفيذ سياسة الحكومة من الناحية المالية والمصرفية.

(1) محمد دويدار، أسامة الفولي، مبادئ الاقتصاد النقدي، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، دون سنة نشر، ص ص: 208-209.

- **مصرف أسبانيا 1856**: جاء نشوء وتأسيس مصرف اسبانيا عام 1856، وكان واحد من المصارف الاسبانية التي لها حق إصدار النقد واحتكاره.

- **مصرف روسيا 1860**: انشأ مصرف روسيا عام 1860 كمصرف دولة بهدف توحيد التداول النقدي، إضافة إلى طرح قروض الإمبراطورية الروسية، وتم تخويل مصرف روسيا حصرا حق إصدار الأوراق النقدية، وطلب منه العمل على استقرار العملة النقدية، وتشجيع وتطوير التجارة والصناعة والزراعة من خلال تقديم القروض القصيرة الأجل.

- **مصرف ألمانيا 1876**: يعود تاريخ إنشاء النظام المصرفي المركزي والألماني الوطني إلى عام 1876، عندما صدرت العملة الألمانية الموحدة وبنك الرايخ، وقد شهد النظام المصرفي الألماني العديد من التطورات اتسمت بالعديد المشاكل والصعوبات منذ النشأة وحتى نهاية الحرب العالمية الثاني، ومن ابرز تلك المشاكل معدلات التضخم التي حدثت في ألمانيا خلال فترات الحرب مما أدى إلى انهيار العملة النقدية الألمانية، وقامت ألمانيا عام 1848 بإصلاح نظامها النقدي لمكافحة التضخم، وقد نجحت في ذلك بالتعاون بين الحكومة وبين بنك الرايخ.

للإشارة فان ملكية بنك الرايخ تعود إلى القطاع الخاص، ولكن المساهمين فيه لا يملكون قوة حقيقية في التأثير على قرارات البنك وإدارة أعماله في حين أن القوة كانت بيد مستشار الرايخ وهو يرأس مجلس إشراف يتكون من خمسة أعضاء من الحكومة ويطلق على هذا المجلس اسم مجلس الأمانة.

- **مصرف اليابان 1882**: تأسس مصرف اليابان باسم البنك المركزي عام 1882، والسبب هو إعادة النظام النقدي إلى حالة الاستقرار بعد أن شهد اضطرابات نتيجة لتوسع المصارف التجارية في إصدار النقود، والذي أدى إلى حدوث مشاكل اقتصادية وزعزعة ثقة الأفراد في النقود اليابانية. ومن الجدير بالذكر أن سبب تأسيس بنك اليابان المركزي يعد هو نفس السبب الذي تم بموجبه تأسيس معظم البنوك المركزية في العالم.

- **مصرف ايطاليا 1893**: تم إنشاؤه عام 1893 من خلال دمج ثلاثة من أكبر المصارف في ذلك الوقت، وكانت ملكية مصرف ايطاليا متمثلة في ملكية أصحاب المصارف الثلاثة الذين اندمجوا ليشكلوا بنك ايطاليا، واستمر العمل في هذا البنك كشركة مساهمة تقوم بوظيفة صندوق خزانة الدولة، ولم يتم تحويلها حق إصدار النقود دون سائر المصارف حتى عام 1926.

**1-2- نشأة البنوك المركزية خلال القرن العشرين**: منذ بداية القرن العشرين قامت الكثير من البلدان بإنشاء بنوك الإصدار و السبب في منح الدولة حق إصدار الأوراق النقدية إلى مصرف واحد هو سهولة إشراف الدولة عليه وإزالة حالة الإفراط في الإصدار، وكذلك إدراك الحكومات لخطورة احتكار حق إصدار العملة من قبل مؤسسات مصرفية خاصة، في حين أن عملية إصدار النقد تمس المصلحة العامة، لذلك اتجهت معظم الدول إلى تأميم تلك البنوك المركزية.

وتم تأسيس نظام الصيرفة المركزية للولايات المتحدة عام 1914. وجاء المؤتمر المالي الدولي الذي عقد في بروكسل سنة 1920، فأصدر توصية مفادها أنه على كل البلدان التي لم تؤسس مصرفاً مركزياً بعد، أن تبدأ في إنشائه بالسرعة الممكنة، ليس فقط من أجل تسهيل إعادة الاستقرار لعملاتها ونظامها المصرفي، وإنما أيضاً من أجل مصلحة التعاون الدولي ومنذ ذلك الوقت، وابتداءً من تأسيس بنك الاحتياط لجنوب إفريقيا عام 1921، تبعه تأسيس عنده بنوك مركزية ليس فقط في البلدان المستقلة والتمتع بالحكم الذاتي التي لم يكن لديها بنوك مركزية، بل أيضاً في العديد من الدول المستقلة حديثاً والتي حصلت على استقلالها في الخمسين سنة الأخيرة، وأنيطت بها إصدار الأوراق النقدية ومباشرة وظائفها الرئيسية تدريجياً في الرقابة على الائتمان من حيث الكمية والنوعية والسعر. كما أخذت تلعب الدور الأهم في السياسة المالية والاقتصادية وتخلت تدريجياً عن الأعمال المصرفية العادية، واقتصرت نشاطها على الأعمال المصرفية للحكومة والقيام بوظيفة المقرض الأخير عن طريق عمليات الخصم كما اقتصر حق إصدار النقد على البنوك المركزية دون سواها.

## 2- تعريف البنوك المركزية:

اختلفت تسمية وتعريف المصارف تبعاً لاختلاف المفهوم حول أهمية ووظائف تلك المصارف، فقد أطلق على البنوك المركزية أسماء مختلفة في دول العالم، ففي الولايات المتحدة أطلقت عليه تسمية نظام الاحتياط الفيدرالي، وفي الهند أطلقت عليه تسمية البنك الاحتياطي، في حين في فرنسا أطلقت عليه تسمية بنك فرنسا. وفي بعض الدول جاء تحت تسمية مؤسسة النقد. وعلى الرغم من اختلاف التسميات إلا أن الاسم الغالب في معظم دول العالم هو البنك المركزي.

وقدم بعض الاقتصاديين تعاريف مختلفة للمصارف المركزية، ترتبط تلك التعاريف مع الوظائف التي تقوم بها البنوك المركزية، ومن أهم التعريفات الشائعة للمصارف المركزية هي<sup>(1)</sup>:

- عرفت فيرا سميث (Vera Smith) البنوك المركزية بأنها: هي النظام المصرفي الذي يوجد فيه مصرف واحد له السلطة الكاملة على إصدار النقد. أكدت فيرا سميث في تعريفها على وظيفة إصدار النقد.

- أما شاو (W. Shaw) فقد ركز على وظيفة البنك المركزي في كيفية التحكم في حجم الائتمان وتنظيمه بتعريفه "هو البنك الذي يتحكم في الائتمان وينظمه".

(1) زكرياء الدوري، يسرى السامرائي، البنوك المركزية والسياسات النقدية، دار اليازوري العلمية، عمان، الطبعة العربية، 2006، ص ص: 13-

- وعرفه (A Day) بأنه: " الذي ينظم السياسة النقدية ويعمل على استقرار النظام المصرفي ".  
وبلاحظ بأن "داي" اهتم بالسياسة النقدية باعتبارها من أهم وظائف البنك المركزي، بالأخص الحفاظ على استقرار الجهاز المصرفي.

- وجاء تعريف سايرز (Sayers) بأن البنك المركزي " هو عضو أو جزء من الحكومة الذي يأخذ على عاتقه إدارة العمليات المالية للحكومة، وبواسطة إدارة هذه العمليات يستطيع التأثير في سلوك المؤسسات المالية بما يجعلها تتوافق مع السياسة الاقتصادية للدولة. وهذا التعريف ركز على وظيفة البنك المركزي كبنك الحكومة. وجاء تعريف سام ويلسون (Samulson) ليركز على وظيفة أخرى للمصارف، باعتباره البنك المركزي " هو بنك البنوك ووظيفته هي التحكم في القاعدة النقدية التي من خلالها يستطيع أن يتحكم في عرض النقود " .

- و نرى أن جونسي (Jauncy) قد عرف البنوك المركزية أنها " البنك الذي يعتبر المقاصة هي العملية الرئيسية له "، يتضح أن وظيفة إجراء التسويات بين حسابات البنوك هي الأساس لتعريف جونسي.

- في حين عرف دي كوك (Dekock) البنوك المركزية بأنها " البنك المركزي هو البنك الذي يقن ويحدد الهيكل النقدي والمصرفي بحيث يحقق أكبر منفعة للاقتصاد الوطني، من خلال قيامه بوظائف متعددة، كتقنين العملة، والقيام بإدارة العمليات المالية الخاصة بالحكومة، احتفاظه بالاحتياطيات النقدية للبنوك التجارية، وإدارة احتياطيات الدولة من العملات الأجنبية وقيامه بخدمة البنوك التجارية، من خلال إعادة خصم الأوراق التجارية وقيامه بدور المقرض للبنوك التجارية وانجاز أعمال المقاصة بين البنوك التجارية والقيام بالتنظيم والتحكم في الائتمان بما يتلاءم ومتطلبات الاقتصاد الوطني وتحقيق أهداف السياسة النقدية " .

يتضح من التعاريف أعلاه، أن التعريف الذي قدمه دي كوك (Dekock) هو جامع شامل لوظائف البنك المركزي، بخلاف التعاريف الأخرى التي ركزت على وظيفة واحدة أو وظيفتين من وظائف البنك المركزي.

## المطلب الثاني: خصائص البنوك المركزية ووظائفها

**1- خصائص البنوك المركزية:** هناك عدة خصائص تميز البنك المركزي كمؤسسة نقدية عن غيره من المصارف. وهذه الخصائص هي <sup>(1)</sup>:

- أن البنوك المركزية مؤسسات نقدية ذات ملكية عامة فالدولة هي التي تتولى إدارتها والإشراف عليها من خلال القوانين التي تسنها والتي تحدد بموجبها أغراضها وواجباتها و تشترك مع الحكومة في رسم السياسة النقدية، وتنفذ هذه السياسة عن طريق التدخل والتوجيه والمراقبة.

<sup>(1)</sup> زكريا الدوري، يسرى السامرائي، مرجع سابق، ص ص: 26-27.

- يحتل مركز الصدارة وقمة الجهاز المصرفي، لكونه يتمتع بسلطة رقابية على البنوك وله القدرة على خلق النقود القانونية دون سواه وجعل جميع البنوك تستجيب للسياسة النقدية التي يرغب في تنفيذها، وتنفذ هذه السياسة عن طريق التدخل والتوجيه والمراقبة.
- لا يتوخى البنك المركزي الربح وإنما وجد لتحقيق الصالح العام للدولة، ولكن إن حصل الربح فيكون ذلك من قبل الأعمال العارضة وليس الأساسية التي وجد المصرف لأجلها، وغالبا ما تكون البنوك المركزية مملوكة من قبل الدولة.
- يتمتع بالقدرة على تحويل الأصول الحقيقية إلى أصول نقدية وله القدرة للهيمنة على إصدار النقد وعملية الائتمان في الاقتصاد الوطني.
- يمثل البنك المركزي المؤسسة المحتركة لعملية إصدار النقد، ولم يعد للمصارف التجارية أي دور في الإصدار في جميع دول العالم.
- هناك بنك مركزي واحد في معظم دول العالم باستثناء الولايات المتحدة الأمريكية حيث يوجد فيها مؤسسة للإصدار النقدي خاضعة لسلطة نقدية ممثلة بمجلس الاحتياط الفدرالي. ويسري هذا الإصدار على الهند، وكذلك توجد مؤسسة نقد للإصدار في المملكة العربية السعودية والبحرين.

## 2- وظائف البنوك المركزية:

- من الواضح أنه يوجد تشابه كبير في الوظائف التي تقوم بها البنوك المركزية في معظم البلاد، ولكن تطبيق هذه الوظائف تختلف من بيئة اقتصادية إلى أخرى ومن أهم تلك الوظائف ما يلي:
- 2-1- البنك المركزي ووظيفة الإصدار:** يتمتع البنك المركزي باحتكار إصدار الأوراق النقدية، إذا لا يسمح القانون لأي بنك آخر القيام بهذه الوظيفة التي تعتبر من أهم وظائف البنك المركزي في الوقت الحاضر. واستنادا إلى هذه الوظيفة زادت مكانة البنك المركزي عندما أصبحت أوراق النقد المصدرة عملة قانونية ذات قوة إبراء غير محدودة، وعندما استخدمتها البنوك كاحتياطي مقابل ودائعها<sup>(1)</sup>.
- ويأتي دور البنك المركزي الحقيقي في إصدار البنكنوت كنتيجة طبيعية لتطور نظام الذهب وانتقاله خلال التطور في مرحلة المسكوكات الذهبية إلى مرحلة السبائك الذهبية، حيث أصبح واجبا على المصرف المركزي أن يقدم للناس أوراقه التي تحمل وعودا بالدفع محل المسكوكات الذهبية التي تنازلوا عنها للمصرف المركزي. ومع هذا التطور ظهرت صورة غطاء الإصدار، أي المقابل الحقيقي للنقد الورقي المصدر في صورة ذهب. ومع تطور النظام النقدي وزيادة الإصدار النقدي الورقي دون أن يقابله ذهب، ظهر في غطاء الإصدار أصول أخرى أصبحت اليوم تمثل بنودا معتادة في أي غطاء للإصدار<sup>(2)</sup>.

(1) صبحي تادريس قريصة، مرجع سابق، ص: 145.

(2) عقيل جاسم عبد الله، النقود والمصارف، دار مجدلاوي للنشر، عمان، الطبعة الثانية، 1999، ص ص: 224-225.

وكان انفراد المصرف المركزي بهذا الامتياز من العوامل الرئيسية التي ميزته عن المصارف التجارية العادية، وعلى وجه العموم فمن أهم ما ترتب على تركيز وظيفة الإصدار في مصرف واحد ما يلي:

- زيادة ثقة الجمهور المتعاملين في أوراق النقد المصدرة.
- تمكين المصرف المركزي من التأثير في حجم الائتمان عن طريق التأثير في حجم الاحتياطات النقدية التي تحتفظ بها المصارف التجارية مقابل الودائع.
- تقديم ضمان أكبر ضد الإفراط في إصدار أوراق النقد الذي قد ينتج عن تعدد مصارف الإصدار.

وقد ترتب على تركيز وظيفة الإصدار في بنك واحد أو جهة مسؤولة واحدة، أن اكتسبت أوراق النقد المصدرة مكانة عالية لدى جمهور المتعاملين وزادت ثقته في قيمتها.

ونظرا لما لوظيفة الإصدار من أهمية كبيرة فقد شغلت أذهان رجال البنوك وطلاب المسائل النقدية، والباحث النقدي يمكن أن يميز بين رأيين حول تنظيم عملية الإصدار: الرأي الأول نادى بحرية الإصدار والرأي الثاني دعا إلى تقييد هذه العملية. وحجج الرأي الأول أن التغيير في حجم الإصدار يجب أن يخضع إلى التغيير المقابل في حجم الطلب على النقد المصدر خضوعا تلقائيا، عندما يكون مستوى النشاط التجاري عاليا كما هي الحال في أوقات الرواج ويزيد طلب الأفراد على الاقتراض من البنوك، والبنوك بدورها تحتاج بدورها إلى نقد إضافي تستخدمه أساسا للتوسع في حجم الائتمان، كما تزيد أيضا حاجة التداول إلى أوراق النقد التي يصدرها البنك المركزي وعليه حجم الأوراق النقدية المصدرة بناء على زيادة حجم المعاملات، ويقول أنصار هذا الرأي أن العكس يجب أن يحدث في حالة هبوط مستوى النشاط الاقتصادي والتجاري حيث ينخفض حجم المعاملات وينخفض معه حجم الطلب على النقود. وهكذا في نظر أنصار هذا الرأي أن هذه الطريقة التي تجعل عرض النقود خاضعة خضوعا تلقائيا إلى التغيير في حجم الطلب عليها، هي الطريقة المثلى التي يجب أن تقوم عليها عملية الإصدار. وفي رأيهم أن إخضاع عرض النقود للطلب عليها، يقدم المرونة الكافية من التوسع والانكماش بالدرجات التي تقتضيها حالة النشاط التجاري.

ولكن هذا الرأي الذي يخضع الإصدار إلى حاجة سوق النقد قد انتقد على أساس أن تطبيقه يخلق عدم استقرار نقدي، ففي حالة الرواج وعندما ترتفع قيمة المعاملات وبالتالي يزيد الطلب على النقود ويزيد معه الإصدار والودائع المصرفية وتميل مستويات الأسعار إلى الارتفاع ويتوالى ارتفاع الأسعار وهكذا. ومؤدى هذا أن إخضاع عملية خلق النقود للطلب عليها تقود في النهاية إلى التضخم النقدي مما يهدد بتدهور قيمة النقد. ومن المتوقع أن يحدث العكس في حالة الكساد وهبوط مستوى النشاط التجاري، ومعه هبوط المعاملات، وبالتالي هبوط في الطلب على النقود، فهبوط في عرض النقود، وانخفاض آخر في مستويات الأسعار، وهذا يؤدي مرة أخرى إلى هبوط في الطلب على النقود فهبوط جديد في عرضها

وهكذا، أي أن إخضاع عرض النقود إلى الطلب عليها يعمق من حدة الكساد ويزيد الانكماش الاقتصادي حدة. وخلاصة الأمر أن إطلاق الإصدار حراً وإخضاعه للطلب على النقود من جانب الأفراد دون قيد من شأنه أن يساهم في خلق زيادة غير مرغوب فيها في كمية النقود والائتمان في أوقات الرواج، ونقص غير مرغوب فيه في كمية النقد والائتمان في أوقات الكساد.

أما الرأي الآخر نادى بوضع قيود على الإصدار بحيث تنظم عملية الإصدار كي يتماشى حجمه مع حجم الطلب على النقد اللازم لتمويل المعاملات، ولكن لا يجب أن يساير هذا الطلب إلى نهاية الطريق صعوداً أو هبوطاً، بل للبنك المركزي هدف يحققه عن طريق توجيه الإصدار و الائتمان تنفيذاً لسياسة نقدية مرغوب فيها.

## 2-2- البنك المركزي بنك الدولة ومستشارها المالي: يقوم البنك المركزي بالاشتراك مع الحكومة،

في وضع وتنفيذ السياسة الاقتصادية العامة للدولة. لذلك لا يمكن أن تدار هذه البنوك إدارة مستقلة عن السياسة التي ترسمها الدولة لتحقيق الصالح الاقتصادي العام، وهذا ما يفسر شرط ملكية الدولة للبنك المركزي، لتضمن بذلك تعاوناً وثيقاً بينه وبين السلطة الحكومية، ويعتبر البنك المركزي بمثابة المستشار المالي للدولة، ومصدراً هاماً من مصادر الائتمان<sup>(1)</sup>.

وتقوم البنوك المركزية في كل الدول بوظيفة وكيل الدولة ومستشارها في المسائل المالية، حيث انه ومنذ أن حصلت البنوك المركزية على امتياز إصدار الأوراق النقدية، فقد قامت بدور بنك الحكومة ومستشارها المالي، فعلى اعتبار أن البنك المركزي هو بنك الحكومة، فانه يحتفظ بحسابات المصالح والمؤسسات الحكومية، وبمعنى آخر فان الحكومة تضع أموالها فيه، ولهذا أهمية كبيرة في النظام المصرفي بصفة عامة، لان ذلك يؤدي إلى نتائج تختلف تماما عن تلك التي تترتب على احتفاظ الحكومة بحساباتها في المصارف التجارية.

وبالإضافة إلى ذلك، فان البنك المركزي يقوم بإصدار القروض الحكومية سواء أكانت قصيرة الأجل، مثل أدونات الخزنة أو متوسطة وطويلة الأجل مثل السندات. وعموما يتولى كل ما يتعلق بإصدار و دفع فوائد و سداد قيمة القروض نيابة عن الحكومة.

ومن ناحية أخرى، فان تعدد أوجه النشاط المالي للدولة قد يصبح في بعض الأحوال مصدر اضطراب للسوق النقدي ولأسعار الصرف. وهذا بالطبع يتعارض مع السياسة الائتمانية للبنك المركزي، وعلى ذلك فان قيامه بالعمليات المصرفية للحكومة يساعده على تقدير الوضع المالي بصفة دائمة، ومن ثم يتسنى له تقديم الاستشارات المالية والنقدية إلى الحكومة لاتخاذ الإجراءات العلاجية اللازمة، وقد يساهم في وضع السياسة المالية للدولة ويعمل على تنفيذها.

(1) إسماعيل محمد هاشم، مرجع سابق، ص: 92.

وتجدر الإشارة إلى انه إذا كان البنك المركزي يقدم سلفاً قصيرة الأجل للحكومة، كما في حالة العجز الموسمي أو المؤقت للميزانية، أو قروضا استثنائية في حالات الحروب والأزمات، فان ذلك عادة ما يكون مقيدا بتشريعات من شأنها الحد من سلطات الحكومة في اقتناء القروض تجنباً لعواقب الإسراف.

### 2-3- البنك المركزي بنك الاحتفاظ باحتياطيات الدولة من الذهب والعملات الأجنبية: أصبح

البنك المركزي في العديد من البلدان بنكا مركزيا للتحويل، إذ يحصل على الفائض من العملات الأجنبية عندما يكون ميزان المدفوعات لصالح البلد، ومنذ التخلي عن قاعدة الذهب أخذت البنوك المركزية تلعب دورا مهما في تنظيم احتياطيات البلد من العملات الأجنبية ومراقبة عمليات التحويل الخارجي، وساعدت الموجودات الأجنبية لدى البنوك المركزية من تلافى الهزات التي يمكن أن تتعرض لها عملاتها الوطنية، كما استخدمت كوسيلة للحفاظ على استقرار أسعار الصرف. كما أن المصرف المركزي هو المسؤول عن الاحتفاظ باحتياطيات الدولة من الذهب و المسكوكات الذهبية.

### 2-4- البنك المركزي بنك البنوك: يحتل البنك المركزي منزلة بنك البنوك في الجهاز المصرفي،

عن طريق تقديمه للقروض والتسهيلات المصرفية للجهاز المصرفي والائتماني، واعتماد الحكومة وبقية المصارف عليه في الاحتفاظ بأرصدها واحتياطياتها النقدية لديه، وتكليفه بتسوية الحسابات المختلفة بين هذه الأطراف بإجراء المقاصة فيما بينهما وتصفية الشيكات المسحوبة على مصرف معين مع بقية الشيكات الصادرة لصالحه أو لحسابه من مصرف أو من جهة أخرى، بحيث تظهر في نهاية عملية المقاصة الأرصدة المتبقية لصالح مصرف أو آخر<sup>(1)</sup>.

وتتمثل وظيفة البنك المركزي كبنك للبنوك في أربع وظائف فرعية وهي:

### 2-4-1- إدارة الاحتياطيات النقدية للبنوك التجارية: حيث أصبحت الاحتياطيات النقدية التي

تضعها المصارف التجارية لدى البنوك المركزية إلزامية بموجب القانون وذلك بعد إنشاء الاحتياطي الفيدرالي في الولايات المتحدة الأمريكية، حيث ألزم قانون الاحتياطي الفيدرالي البنوك التجارية بإيداع نسبة من ودائعها تحت الطلب ولأجل، كاحتياطيات نقدية لدى الاحتياطي الفيدرالي، وقد اتبعت الكثير من البنوك المركزية في الدول المختلفة نفس السياسة التي اتبعتها الاحتياطي الفيدرالي في الولايات المتحدة وأصبحت أداة الاحتياطي الإلزامي، واحدة من أهم أدوات السياسة النقدية التي تتبعها البنوك المركزية في مختلف دول العالم. وعليه فإن تركيز الاحتياطيات النقدية لدى البنك المركزي بالإضافة إلى أن الأخير سوف يلعب دور الحارس أو الأمين عليها، فإنه يمثل مصدر قوة كبيرة للنظام المصرفي.

### 2-4-2- القيام بمسؤولية الملجأ الأخير للإقراض: تعتبر هذه الوظيفة من أهم وظائف البنك

المركزي، نظرا لأنها تعمل على استقرار الجهاز المصرفي وخصوصا في أوقات الأزمات وبموجب هذه الوظيفة يقوم البنك المركزي بتقديم التسهيلات المالية إلى البنوك التجارية في أوقات الطوارئ أو الأزمات.

(1) ناظم محمد نوري الشمري، النقود والمصارف والنظرية النقدية، دار زهران للنشر والتوزيع، عمان، الطبعة الأولى، 1999، ص: 176.

بعبارة أخرى فإن البنك المركزي يتدخل لتدعيم الجهاز المصرفي عن طريق تقديم القروض إلى البنوك التجارية كلما اقتضت الضرورة ذلك، ويلعب البنك المركزي دور الممول أو المجهز للسيولة بوصفه المصدر النهائي للنقد القانوني، الذي تتخذه البنوك التجارية كاحتياطي لمواجهة حالات السحب على الودائع والقيام بالاستثمارات والتوسع في تقديم القروض، وهو يمد يد المساعدة للمصارف في أوقات تعرض احتياطياتها النقدية إلى نقص شديد و تعذرها عن مواجهة متطلبات السحب في مختلف الودائع نقداً. وتتخذ هذه المساعدة شكل القروض المباشرة بضمن موجوداتها أو إعادة خصم ما لديها من موجودات مالية كالأوراق المالية القصيرة الأجل والأوراق التجارية، ويراد بإعادة الخصم هو قيام البنك التجاري ببيع أصوله المالية لدى البنك المركزي للحصول على موارد نقدية يستخدمها في تدعيم احتياطياته النقدية مقابل ثمن معين يتقاضاه البنك المركزي نظير ذلك ويعرف هذا الثمن بسعر إعادة الخصم.

### 2-4-3- تسوية أرصدة المقاصة بين المصارف: من بين المهام الأخرى التي يمارسها البنك

المركزي بصفته بنكا للبنوك تولى عمليات المقاصة بين المصارف. ويعتبر البنك المركزي من أكثر المؤسسات ملائمة للقيام بهذه الوظيفة، حيث أنه يحتفظ لديه بحسابات للمصارف التجارية الأعضاء في النظام المصرفي وحيث انه يحتفظ بالاحتياطي النقدي الإلزامي الذي تلتزم المصارف التجارية بإيداعه لديه، وبالتالي يسهل ذلك من إدارة عمليات المقاصة والتسويات، وعملية المقاصة تكون من خلال تجميع الشيكات لدى المصارف التجارية مسحوبة على بعضها البعض لصالح العملاء، ولتسهيل العمل بين المصارف الدائنة و المدينة، ولتجنب قيامها بتسوية ديونها نقداً، يتولى البنك المركزي ومن خلال أرصدة الحسابات الجارية للمصارف التجارية المحتفظ بها لديه إنجاز عملية المقاصة التي تتم بين المصارف التجارية المختلفة عن طريق تحويل الأرصدة النقدية من حساب إلى آخر عن المعاملات الحسابية الدفترية لدى البنك المركزي. واستناداً لذلك يجتمع في صباح كل يوم عمل مصرفي ممثلو المصارف التجارية لدى البنك المركزي في مكان خاص يعرف بغرفة المقاصة (Chambre de Compensation) ( لتبادل الشيكات تحت إشراف البنك المركزي، فالمصرف التجاري الدائن يقبض قيمة الشيكات المسحوبة على المصارف الأخرى ويسدد المصرف المدين ما عليه من ديون للمصرف الدائن بشيك مسحوب على حسابه الجاري لدى البنك المركزي.

والنقطة الجوهرية هي أن تسوية الحسابات بين المصارف تتم عن طريق التحويلات في القيود الدفترية من حساب إلى آخر، فالمصرف المدين يسحب شيكا على حسابه الجاري الذي يحتفظ به لدى البنك المركزي لأمر المصرف الدائن بالمبلغ المدين به، ثم يودع المصرف الدائن الشيك أو الشيكات المسحوبة لصالحه لدى البنك المركزي ليضيفها إلى ودائعه الجارية، وتستخدم الحسابات الجارية للمصارف التجارية لدى البنك المركزي كوسائل دفع، مثلها مثل الحسابات الجارية للأفراد والمؤسسات لدى المصارف التجارية وتكون المحصلة النهائية لعمليات المقاصة أن يزداد الرصيد الاحتياطي للمصارف الدائنة وينقص الرصيد الاحتياطي للمصارف المدينة، أما إذا حصل وكان رصيد الحساب الجاري

للمصرف التجاري المدين لدى المركزي غير كافي لتسديد الديون المستحقة عليه للمصرف الآخر، فان على هذا المصرف المدين أن يسارع إلى تغطية حسابه عن طريق إعادة خصم ما لديه من موجودات مالية (أوراق مالية حكومية، أوراق تجارية) أو الاقتراض من البنك المركزي أو من السوق النقدية.

**2-4-4- الإشراف والرقابة على المصارف:** تعتبر وظيفة إشراف البنك المركزي على المصارف التجارية من أهم وظائف البنوك المركزية في الوقت الراهن، أما بالنسبة للأهداف الرئيسية لوظيفة إشراف البنك المركزي على المصارف التجارية التي يناط بها البنك المركزي فهي حماية المودعين والمساهمين، والمحافظة على استقرار الجهاز المصرفي من خلال أساليب متعددة ومتنوعة يستطيع بها البنك المركزي بلوغ هدف مراقبة المصارف وأهمها<sup>(1)</sup>:

- إلزام المصارف التجارية بالاحتفاظ بنسبة معينة من ودائعها كاحتياطات نقدية قانونية لدى البنك المركزي، وهذه النسب متغيرة حسبما يراه البنك المركزي مناسبا ومتماشيا مع السياسة الائتمانية التي يسعى إلى بلوغها.

- تعيين شكل الموجودات التي تؤلف الاحتياطي النقدي القانوني، كان يشترط البنك المركزي احتفاظ المصارف التجارية بنسبة من ودائعها بشكل نقد سائل (عملة) ونسبة أخرى بشكل موجودات مالية كحوالات الخزينة والسندات الحكومية طويلة الأجل.

- تحديد رؤوس أموال المصارف ومجموع المبالغ التي يمكن للمصرف التجاري الواحد إقراضها كنسبة من رأس المال المدفوع.

- تحديد نسبة التأمينات النقدية التي تستوفيه المصارف التجارية من عملائها مقابل فتح الاعتمادات المستندية لغرض تنظيم وتسهيل التجارة الخارجية وفقا لمقتضيات المصلحة العامة.

- تعيين مكونات السيولة وكيفية احتسابها لتمكين البنك المركزي من توجيه القابلية الاقراضية للمصارف.

- تزويد البنك المركزي بإحصائيات دورية وموازنات شهرية وفصلية للتأكد من تطبيق المصارف التجارية للتعليمات الصادرة من قبله.

وتظهر أيضا أهمية هذه الوظيفة من خلال إدراك البنوك المركزية في كل من بلدان العالم لأهمية وظيفة الإشراف على المصارف التجارية، خصوصا بعد الأزمات التي تعرضت لها، حيث قامت العديد من الدول بتعديل قوانين مصارفها المركزية، أو بالأحرى أضافت مواد تعطي البنوك المركزية قوة وصلاحيات أكبر في مجال الإشراف والرقابة على المصارف التجارية، وذلك بغرض التأكد من أنها في وضع مالي سليم وقادرة على الوفاء بالتزاماتها من خلال الأساليب والإجراءات المفروضة من طرف البنك المركزي.

(1) زكريا الدوري، يسرى السامرائي، مرجع سابق، ص ص: 66-67.

**2-4-5- البنك المركزي بنك إدارة الائتمان المصرفي:** تعد وظيفة الائتمان ذات أهمية قصوى على صعيد النشاط الاقتصادي وأنشطة الأجهزة المصرفية، للدور الذي تؤديه في توفير الأموال وتعبئتها في كافة المجالات الاستثمارية والاقتصادية.

ويرتكز الائتمان بصورة أساسية على الثقة التي تربط بين الدائن والمدين والتي ينجم عنها دفع قيمة في الحاضر والدفع المؤجل في المستقبل.

ويعرف الائتمان على أنه: عملية تزويد الأفراد والمؤسسات والمنشآت في المجتمع بالأموال اللازمة، على أن يتعهد بسداد تلك الأموال وفوائدها والعملات المستحقة عليها والمصاريف دفعة واحدة، أو على أقساط في تواريخ محددة<sup>(1)</sup>.

كما يعرف الائتمان على أنه علاقة مديونية تقوم على أساس الثقة تنشأ عن مبادلة سلع أو خدمات أو نقود لقاء تعهد بدفع بدل مستقبلا وفي أجل معين بشكل سلع أو نقود أو خدمات.

والائتمان المصرفي عدة أنواع أهمها: قروض قصيرة الأجل، قروض محدودة المدة، قروض سد الثغرة (الجسر) القروض ذات الاعتماد الدائري (المتجدد). وتتم إدارة ومراقبة الائتمان المصرفي من طرف البنك المركزي من خلال الرقابة على ائتمان المصارف التجارية، وتأثيره على كمية النقود.

وجاء تخويل البنوك المركزية الرقابة على الائتمان بسبب صعوبة قيام المصارف التجارية بتنفيذ السياسات التي يقوم بها البنك المركزي لتقليص أعمالها الائتمانية دون تخصيص مواقع إضافية لهذه المؤسسات التي بلغت عملياتها بما يمكنها من إفساح بعض سياسات الائتمان الموضوعة من قبل البنك المركزي. كما أن مستلزمات البنك المركزي للقيام بوظيفة المراقبة على الائتمان هو منح السلطات القانونية الكافية على الفعاليات المعينة، ليس فقط للمصارف التجارية بل أيضا للأجهزة المصرفية والمالية الأخرى، وإن يخلق شبكة علاقات واسعة وأنظمة معلومات واتصالات تؤمن مساندة وتعاون الأجهزة المصرفية الأخرى في تنفيذ سياستها الائتمانية.

وتجدر الإشارة إلى أن البنك المركزي يستخدم عدة إجراءات في توجيه ومراقبة الائتمان، سيتم التطرق إليها في الفصل الثالث عند التطرق إلى السياسة النقدية.

### **المطلب الثالث: البنوك المركزية والنظام المصرفي**

يقف البنك المركزي على رأس الجهاز المصرفي في البلد ويتولى أمر السياسة الائتمانية والمصرفية في الدولة ويشرف على تنفيذها ولذلك فهو على علاقة بعدة جهات منها:

#### **1- علاقة البنك المركزي بالبنوك الأخرى:**

بعد انفراد ذلك النوع من البنوك بإصدار النقد القانوني واستخدامه كاحتياطي قانوني مقابل الودائع التي تخلفها البنوك التجارية، ازدادت أهمية البنوك المركزية في نظام المصارف التجارية.

(1) زكرياء الدوري، يسرى السامرائي، مرجع سابق، ص: 74.

وعليه أخذت هذه المصارف تودع جزءاً من أرصدها النقدية لدى البنك المركزي لتستخدمها كأداة لتصفية فروق الحسابات التي تنشأ عن معاملاتها بين بعضها البعض.

وعليه فإن الأرصدة النقدية للبنوك التجارية التي تودع لدى البنك المركزي تمثل التزامات على البنك المركزي للبنوك التجارية، وعليه تنشأ بين البنك المركزي والبنوك التجارية، علاقة تشابه تلك العلاقة التي تقوم بين البنوك التجارية والأفراد، وكلما ضعفت علاقة البنك المركزي مع الأفراد ازدادت علاقته بالبنوك التجارية، وعليه يتعين على البنك المركزي أن ينسحب من ميدان العمليات المصرفية الخاصة إذا كان قيامه بمثل هذه العمليات يضر بعلاقته مع البنوك الأخرى ويعرقل تنفيذ سياسة ائتمانية مرغوب فيها. كذلك فإن البنك المركزي بصفته مصدراً للنقد القانوني الذي تستخدمه البنوك التجارية كاحتياطي للتوسع في تقديم القروض، كما تتقدم إليه البنوك التجارية للاقتراض عند الحاجة، فالموارد النقدية للبنوك التجارية تتكون أساساً من ودائع الأفراد بينما يلعب رأس المال والاحتياطيات دوراً ضئيلاً كمورد نقدي، و لكن في حالات معينة تحتاج المصارف التجارية إلى قدر إضافي من الأرصدة النقدية، فتلجأ إلى البنك المركزي تقترض منه بضمانات معينة، أو تعيد خصم الأوراق التجارية و المالية لديه. كما انه في الحالات التي تتعرض فيها المصارف التجارية إلى أزمة سيولة عامة، أي عندما تكون سوق النقد في حاجة إلى أرصدة نقدية إضافية، فليس هناك إلا البنك المركزي كملجأ وحيد للاقتراض في حالة الأزمات العامة، ومن ثم يطلق عليه الملجأ الأخير للاقتراض.

## 2- علاقة البنك المركزي بالحكومة:

من الملاحظ أن البنوك التجارية التي تطورت فيما بعد إلى بنوك مركزية كانت تحتل مكانة خاصة في علاقتها مع الحكومة، فمثلاً بنك إنجلترا الذي نشأ في بادئ أمره كشركة تقوم بالعمليات المصرفية كان الدافع الأصلي لإنشائه هو إقراض الحكومة البريطانية التي كانت في حاجة إلى نقود عند تأسيسه عام 1694، و مقابل ذلك منحتة الحكومة امتياز إصدار النقود الورقية. إن هذا النوع من البنوك الذي ميزته الحكومات عن غيره، اكتسب أهمية دون غيره من البنوك عندما أودعت هذه الحكومات حساباتها لديه و قام بالخدمات المصرفية، و قدم القروض و السلفات لها. و قد تعرضت علاقة البنك المركزي بالحكومة بالنسبة إلى مدى تدخلها و طبيعة هذا التدخل و شكله إلى مناقشات عديدة، فالبنك المركزي و من خلال انفردته بإصدار الأوراق النقدية يستطيع أن يؤثر في الحجم الكلي للنقود، و من ثم تقع على عاتقه مسؤولية كبيرة نحو تحقيق سياسة نقدية تتسجم مع السياسة المالية بوجه خاص و السياسة الاقتصادية للدولة بوجه عام، ففي العصر الحديث تقع علي البنك المركزي مسؤولية المساهمة في تحقيق أكبر قدر ممكن من النمو الاقتصادي ومكافحة التقلبات الاقتصادية بقدر الإمكان.

والمتأمل في تطور علاقة البنوك المركزية بالحكومات يجدها قد تأثرت بعاملين رئيسيين: العامل الأول هو مدى سيادة المبادئ الاقتصادية التي تحبذ زيادة تدخل الحكومة في الشؤون الاقتصادية، فكلما قويت هذه المبادئ الاقتصادية في بلد من البلاد، انعكست في تدخل الحكومة في الشؤون الاقتصادية بدرجة

أكبر من ذي قبل، وبالطبع يشمل هذا التدخل شؤون النقد الائتماني. فنذكر مثلاً عندما كان مذهب الحرية الاقتصادية قويا قبل الحرب العالمية الأولى، كان تدخل الحكومات في أعمال البنوك المركزية ضئيلاً بوجه عام. كما أنه من آثار سريان مذهب الحرية الاقتصادية أنه لم تكن هناك إدارة نقدية، بل كانت السيادة لنظام الذهب الذي أخضع حجم الإصدار للتغيرات التي تطرأ على الاحتياطات الذهبية التي احتفظت بها البنوك المركزية<sup>(1)</sup>.

والعامل الآخر هو تلك الظروف الاقتصادية الطارئة التي أرغمت البنوك المركزية في البلدان المختلفة على السير في ركاب الخزينة العامة لتنفيذ سياسة مالية معينة، وهنا خضعت السياسة النقدية لمقتضيات السياسة المالية. فالحرمان العالميتان خلقتا ظروفًا طارئة احتاجت الحكومات معها إلى مقادير ضخمة من النقد تفوق إيراداتها العادية، وذلك لتمويل العمليات الحربية. ففي ظل هذه الظروف وخاصة خلال الحرب العالمية الثانية نجد أن البنوك المركزية خضعت لدرجات متفاوتة إلى الخزينة العامة لتحقيق سياسة الحكومة المالية، ففي الحرب العالمية الأولى خرجت الدولة عن نظام الذهب وساهمت البنوك المركزية في تقديم النقد اللازم لتمويل العمليات الحربية، وفي الحرب العالمية الثانية أصبحت البنوك المركزية أداة طيعة لتسهيل عمليات تمويل الحرب، فالبنك المركزي الأمريكي نفذ سياسة الخزينة الأمريكية التي كانت تهدف إلى تثبيت أسعار الأوراق المالية الحكومية وكان غرضها تثبيت أسعار السندات الحكومية والاقتراض بمعدلات فائدة منخفضة.

### 3- علاقة البنك المركزي بالجمهور:

تم تخويل جميع البنوك المركزية القديمة تقريباً، والعديد من المصارف الحديثة صلاحية التعامل مباشرة مع مؤسسات الأعمال والجمهور، ولكن تنامي في الآونة الأخيرة، اتجاه أصبح مقبولاً أكثر فأكثر وهو عدم اشتغال البنك المركزي عادة بالعمل المصرفي العام مع العملاء من القطاع الخاص. وبدأ هذا الاتجاه بحلول نهاية القرن التاسع عشر، عندما بدأ بنك إنجلترا تقييد معاملاته الائتمانية المباشرة مع عملاء تجاريين وغيرهم من الأفراد أو المؤسسات الخاصة، وتبعه فيما بعد بنك هولندا والركسبانك في السويد وغيرها من البنوك المركزية في أوروبا<sup>(2)</sup>.

ومن بين أهم المبررات التي تدعو إلى تقييد تعاملات البنك المركزي مع الجمهور ما يلي:

- أن السبب الرئيسي لتولي عدد من البنوك المركزية القديمة والحديثة أعمال الصيرفة التجارية، كان النقص في التسهيلات المصرفية في بلدانها في المراحل الأولى لتواجدها، إلا أنه مع تزايد قدرة المصارف الأخرى في توفير خدمات مصرفية كافية بشروط مقبولة، أصبحت الضرورة أقل للخدمات التي يعرضها البنك المركزي.

(1) صبحي تادريس قريصة، مدحت العقاد، النقد والبنوك والعلاقات الاقتصادية الدولية، دار النهضة العربية، بيروت، 1983، ص: 154.

(2) زكريا الدوري، يسرى السامرائي، مرجع سابق، ص: 69.

- تعارض الخدمات المصرفية التجارية للبنوك المركزية في بعض الأوقات مباشرة مع وظائفها كبنك للبنوك، وكملجأ أخير للإقراض ومراقب على الائتمان.

- ضرورة دعم البنك المركزي للبنوك التجارية لغرض السيطرة الائتمانية أو العامة على الائتمان. ويهدف توضيح أكثر لعلاقة البنك المركزي مع الحكومة والبنوك التجارية و كذلك الجمهور كان من الضروري التطرق إلى ميزانيته.

#### 4- ميزانية البنك المركزي:

تتألف ميزانية البنك المركزي من جانبين هما:

- جانب الموجودات أو الأصول ويضم حقوق البنك المركزي على العالم الخارجي والقطاع الحكومي والمؤسسات المصرفية.
- جانب المطلوبات أو الخصوم ويحتوي على حقوق الدائنين تجاه موجودات البنك المركزي وتمثل المطلوبات مصادر أموال البنك.

ويمكن توضيح ميزانية البنك المركزي من خلال الجدول التالي:

#### الجدول رقم (01): كشف الميزانية العامة للبنك المركزي

الموجودات	المطلوب
1- الذهب والعملات الأجنبية Or et Monnaies Etrangères	6- العملة في التداول.
2- أوراق مالية حكومية	7- الاحتياطيات المصرفية الكلية ودائع المصارف
3- قروض إلى الحكومة Crédit à l'Etat	عملة لدى المصارف
4- قروض إلى المصارف التجارية	8- ودائع حكومية
5- موجودات أخرى	9- مطلوبات أخرى + حقوق الملكية

المصدر: عبد المنعم السيد علي، نزار سعد الدين العيسى، مرجع سابق، ص: 131.

#### 4-1- تحليل الميزانية: تتكون ميزانية البنك المركزي من:

##### 4-1-1- المطلوبات: وتتألف من:

- العملة في التداول التي يحتفظ بها الجمهور من غير المصارف، مكونة بذلك جزءا من كمية النقود في التداول وهي تعتبر من المطلوبات (دين) على البنك المركزي لأنه هو الجهة المسؤولة عن إصدارها.

- الاحتياطيات التي تعود إلى المصارف التجارية وتتكون في جزء منها من ودائع المصارف (حسابات جارية) لدى البنك المركزي. ومن العملة التي تحتفظ بها المصارف التجارية لأغراض التعامل النقدي وكاحتياطيات نقدية لمواجهة أية سحبات عليها.

- الودائع الحكومية والتي يحتفظ بها البنك المركزي بشكل حسابات جارية لوزارات ودوائر الدولة بصفته بنك الدولة ووكيلها في الدفع والاستلام.

- مطلوبات أخرى تتمثل في ودائع أو حسابات أجنبية جارية لبنوك مركزية أخرى لتسهيل عمليات التجارة الدولية والمدفوعات الدولية الأخرى.

#### 4-1-2- الموجدات: وتتألف من:

- الذهب والعملات الأجنبية: والتي يحتفظ بها البنك المركزي لأغراض تغطية المدفوعات الخارجية أو المحافظة على استقرار سعر للعملة الوطنية تجاه العملات الأجنبية.

- الأوراق المالية الحكومية: وتكون على شكل سندات حكومية صادرة عن وزارة المالية أو الخزنة، ويستطيع البنك المركزي استخدامها في عمليات السوق المفتوحة أي للبيع والشراء في الأسواق المالية كأداة من أدوات السياسة النقدية.

- القروض إلى المصارف التجارية: وهي حصيلة قيام البنك المركزي بوظيفته كمصدر للسيولة أو الملجأ الأخير للإقراض بالنسبة للمصارف التجارية وتكون عادة مقابل أوراق مالية تخصم لدى البنك المركزي.

- الموجدات الأخرى: قد تكون بشكل موجدات أو أصول حقيقية إذا كان البنك المركزي يمتلك أية عقارات مثلا أو تكون بشكل ودائع لدى بنوك مركزية أخرى لأغراض التعامل المالي.

يتضح مما تقدم بان عمل البنوك المركزية يقتصر بصورة مباشرة على التعامل مع البنوك التجارية من جهة، ومع دوائر ووزارات الدولة، أو البنوك المركزية في الدول الأخرى من جهة ثانية، وبصورة غير مباشرة مع الجمهور، أي من خلال الجهاز المصرفي التجاري، كما يحصل عند بيعها أو شرائها لسندات حكومية في الأسواق المالية وباستخدام الشيكات كوسيلة للدفع.

#### 5- البنوك المركزية والإصلاح المصرفي:

واجهت كثير من البلدان النامية صعوبات أثرت سلبا على أدائها الاقتصادي والذي انعكس بالتالي على جهازها المصرفي. ونتيجة لذلك لجأت كثير من حكومات الدول النامية إلى إصلاح أنظمتها المالية وتحريرها من القيود المفروضة، وذلك ضمن برامجها الخاصة بالإصلاح الاقتصادي، ويتكون إصلاح الجهاز المصرفي من عنصرين رئيسيين: العنصر الأول هو إصلاح البنوك المركزية والعنصر الثاني هو إصلاح المصارف التجارية.

- فالنسبة لإصلاح البنوك المركزية، فهو يتمثل في إعطاء البنوك المركزية حرية أكبر في قراراتها وإدارة سياستها النقدية والائتمانية وتعديل التشريعات بما يعمل على فعالية السياسة النقدية والائتمانية باعتبارها سياسة هامة من أدوات السياسة الاقتصادية العامة للدولة، هذا بالإضافة إلى إعطاء البنوك المركزية سلطة أكبر في مجال الإشراف على المصارف التجارية للتأكد من سلامة وضعها المالي الذي يعتبر من العناصر الرئيسية في الاستقرار الاقتصادي.

- أما بالنسبة لإصلاح المصارف التجارية، فإن محوره يركز على تقوية ودعم مركزها المالي وخلق بيئة من المنافسة بينها، وذلك لتقديم أفضل الخدمات للعملاء والمساهمة الفعالة في النشاط الاقتصادي. لذلك فقد اتجهت السلطات النقدية إلى وضع معايير معينة مثل معيار ملاءة رأس المال والتي يجب على المصارف أن تتقيد به للتأكد من سلامة موقعها المالي. هذا بالإضافة إلى أن هناك بعض الدول التي فتحت المجال أمام مصارف القطاع الخاص وفروع المصارف الأجنبية لمزاولة العمل فيها، وذلك لتلبية متطلبات التنمية الاقتصادية، وخلق بيئة تنافسية تعمل على رفع كفاءة الجهاز المصرفي ككل، وذلك حتى تساهم ببرامج الإصلاح الاقتصادي التي اتبعتها بعض الدول النامية<sup>(1)</sup>.

### 6- التعاون بين البنوك المركزية:

شهدت العقود الثلاثة الأخيرة العديد من التطورات الاقتصادية والمالية أدت إلى مزيد من التنسيق والتعاون بين دول العالم المختلفة في المجالات الاقتصادية والمالية. فعلى الصعيد المصرفي، زادت العلاقات المصرفية بين الدول المختلفة، وخصوصاً بين الدول المتقدمة والدول النامية من ناحية أخرى، ومما لا شك فيه أن تطور العلاقات المصرفية على المستوى الدولي أدى إلى تأثير المصارف في بعض الدول بأداء المصارف في دول أخرى، وخصوصاً الدول المتقدمة. وترجع بداية تاريخ التعاون بين البنوك المركزية إلى عام 1920 م، بين مصرف إنجلترا و الاحتياطي الفيدرالي في نيويورك، حيث رأى محافظا المصرفين أهمية التعاون فيما بين مصرفيهما من خلال المصرفين، وليس من خلال حكومتيهما أو من خلال المؤتمرات الدولية وقد كان التعاون بينهما يتمثل في تقديم بعض التسهيلات الائتمانية. وكان محافظا المصرفين قد وسعا دائرة التعاون لتشمل بعض البنوك المركزية في الدول الأوروبية وذلك بغرض دعم التعاون النقدي بين تلك الدول في أعقاب الحرب العالمية الأولى، والتي أدت إلى اضطرابات في أسعار الصرف والقيمة الشرائية للنقود في كثير من الدول الأوروبية.

ومن أمثلة هذا التعاون قيام بنك الاحتياطي الفيدرالي في نيويورك بعقد اتفاقيات لتقديم تسهيلات ائتمانية للبنوك المركزية في كل من تشيكوسلوفاكيا (السابقة) وإنجلترا وذلك خلال الفترة من 1924-1925، وللبنوك المركزية في كل من بلجيكا وبولندا وإيطاليا ورومانيا وذلك خلال الفترة 1925-1929. ويعتبر عام 1930 هو بداية التعاون الرسمي بين البنوك المركزية حيث تم إنشاء بنك التسويات الدولي الذي يعتبر بمثابة بنك البنوك المركزية.

6-1- إنشاء بنك التسويات الدولي: أنشئ بنك التسويات الدولي عام 1930، وكان ذلك من خلال مؤتمر ( هاجو)، حيث اجتمعت الدول المنتصرة في الحرب العالمية الأولى - وهي تعتبر دول

(1) زكريا الدوري، يسرى السامرائي، مرجع سابق، ص: 144.

دائنة- والدول المنهزمة في الحرب والتي يجب عليها أن تدفع تعويضات إلى الدول المنتصرة، وقد كانت مسألة دفع هذه التعويضات تسبب مشكلة تقلق الدول الدائنة، وقد تم التوصل خلال هذا الاجتماع إلى الموافقة على إنشاء مؤسسة مالية دولية أطلق عليها اسم " بنك التسويات الدولي " BIS ". وقد تم إنشاؤه في مدينة بازل سويسرا، وقد بدأ بمزاولة نشاطه برأسمال قدره 200.000 سهم، وزعت بالتساوي على البنوك المركزية للدول الضامنة وهي: بلجيكا، فرنسا، إيطاليا، اليابان، المملكة المتحدة، والولايات المتحدة. وقد نص قانون المصرف على أن كل من الدول السابقة يمكن أن تبيع أو تشتري من أسهم المصرف الآخر. ويعتبر بنك التسويات الدولي مؤسسة مالية يتمثل دورها الرئيسي في تشجيع التعاون بين البنوك المركزية، والقيام بوظيفة بنك البنوك المركزية. وعلى الرغم من أن الوضع القانوني للمصرف هو شركة محدودة توزع أسهمها على الدول المساهمة، إلا أنه يعتبر مؤسسة أو تنظيم دولي يخضع للقانون الدولي. ومن الجدير بالذكر أن قانون المصرف سمح للقطاع الخاص (ممثلا غالبا في المصارف التجارية) أن يشتري بعض أسهم المصرف. وفي الوقت الراهن فإن 85 % من رأسمال المصرف مملوك للبنوك المركزية والباقي مملوك للقطاع الخاص الذين يكونون أعضاء في الجمعية العمومية. ويمكن تلخيص أهم وظائف بنك التسويات الدولي فيما يلي:

- مساعدة البنوك المركزية في إدارة واستثمار احتياطياتها النقدية ويقوم أيضا بإقراض البنوك المركزية في حالة احتياج هذه الأخيرة لهذه القروض.
  - تشجيع التعاون بين البنوك المركزية، حيث يعقد محافظو البنوك المركزية في الدول المتقدمة اجتماعات دورية في مقر البنك في بازل، وذلك لغرض تنسيق السياسات النقدية على المستوى الدولي.
  - القيام بتوسيع مجال الأبحاث النقدية التي تساعد البنوك في معرفة الاتجاهات المالية والنقدية.
  - القيام بالمساعدة على تنفيذ اتفاقيات الدفع الدولية.
  - القيام بدور هام في مجال التسويات المالية وخصوصا فيما يتعلق بعمليات المقايضة (swap).
- كما تطور التعاون بين البنوك المركزية على المستوى الدولي من خلال اتفاقيات لجنة بازل والتي أنشئت سنة 1974.

**6-2- مقررات لجان بازل:** تأسست لجنة بازل من مجموعة الدول الصناعية العشر: كندا، فرنسا، ألمانيا، إيطاليا، اليابان، المملكة المتحدة، الولايات المتحدة الأمريكية، بلجيكا، هولندا، السويد. وهم يشكلون الأعضاء الأساسيين في لجنة بازل ويطلق عليها أيضا لجنة المراقبة البنكية - بال - أنشأت سنة 1974 من طرف محافظي البنوك المركزية، نتيجة لإفلاس البنك الوطني Franklin في نيويورك وبنك " أرستات " Herstatt " في ألمانيا، والذي كاد يتسبب في كارثة بنكية كبيرة (1).

وقد كان لها دور كبير في إرساء قواعد الرقابة على المستوى الدولي، وذلك بالتعاون مع كافة دول العالم سواء داخل مجموعة دول العشرة أو خارجها أو على مستوى المؤسسات المهمة بذلك مثل

(1) Christian Descamps, Jacques Soichot, op - cit., P: 57.

مجموعات الرقابة الإقليمية أو صندوق النقد والبنك الدوليين، أو حتى على مستوى الخبراء العالميين والاستشاريين في مجال الرقابة.

وقد توصلت لجنة بازل للرقابة المصرفية إلى وضع القواعد الرقابية الحصرية، والتي يجب أن يلتزم بها عالميا كحد أدنى للضوابط الرقابية الواجب توافرها، وقامت بطرحها على السلطات الرقابية في كافة دول العالم وكذلك على المهتمين بذلك لإبداء الرأي والتعليقات وإرسالها إلى لجنة بازل في موعد أقصاه 16-06-1997. وسوف يتم اثر ذلك صياغة بنود القواعد الرقابية الحصرية في صورتها النهائية وعرضها على صندوق النقد والبنك الدوليين لإكسابها تأييدا وقبولا عالميين باعتبارهما المرجع الرئيسي للمراقبين والسلطات الرقابية محليا وعالميا<sup>(1)</sup>.

وتتعهد لجنة بازل للرقابة المصرفية بحث السلطات الرقابية في كافة دول العالم على التصديق بصورة نهائية على هذه البنود، كما أنها ستتابع جدية تنفيذ هذه القواعد، وتقوم بعرض نتائجها في المؤتمر الدولي للمراقبين المصرفيين الذي عقد في أكتوبر 1998، وبصورة نصف سنوية. بعد ذلك تأخذ في اعتبارها، اختلاف التوقيت الزمني اللازم لبدء التطبيق من دولة إلى أخرى نظرا لاختلاف التشريعات والنظم الرقابية السائدة، وبالتالي مقدار التعديلات الواجب إجراؤها.

وللتذكير فان لجنة بازل اعتمدت 25 مبدأ للرقابة الفعالة تتمحور حول:

- الشروط الواجب توافرها لتطبيق النظام الرقابي الفعال.
- منح التراخيص والهياكل المطلوبة للبنوك.
- الترتيبات والمتطلبات الجيدة.
- أساليب الرقابة البنكية المستمرة.
- الاحتياجات المعلوماتية.
- السلطات الرسمية للمراقبين.
- العمليات المصرفية عبر الحدود.

### المبحث الثالث: عناصر النظام النقدي والقواعد والكتلة النقدية

تعكس طبيعة النظام النقدي لمجتمع ما طبيعة التطورات الاقتصادية والاجتماعية السائدة فيه، بسبب ارتباط هذه التطورات بالتطورات النقدية التي صاغت وشكلت نوع النظام النقدي المتبع والسائد في فترة معينة. ويشمل النظام النقدي جميع أنواع النقود في الدولة، كما يشمل جميع المؤسسات التي تكون لها السلطة والمسؤولية في خلق النقود، بالإضافة إلى كل القوانين والأنظمة والتعليمات والإجراءات المنظمة لعملية خلق النقود وإعدامها.

(1) سمير محمد عبد العزيز، اقتصاديات وإدارة النقود والبنوك في إطار عالمية القرن الحادي والعشرون - الصناعة المالية الحديثة واتجاهات التجارة الدولية - المكتب العربي الحديث، الإسكندرية، دون سنة نشر، ص: 157.

لذا يعرف النظام النقدي على انه: " مجموعة القواعد القانونية والإجراءات والتي يتم بواسطتها السيطرة على كمية النقود في مجتمع ما " (1).

وبهدف التعرف على طبيعة النظام النقدي في بلد ما لابد من معرفة مكونات أو عناصر النظام النقدي.

## المطلب الأول: النظام النقدي، عناصره وصفاته

### ☐- عناصر النظام النقدي:

يمكن حصر عناصر أو مكونات النظام النقدي السائد في العناصر الآتية:

☐-☐- **النقود المتداولة في المجتمع في وقت ما**، وتمثل كمية المعروض النقدي من مختلف أنواع النقود المتداولة في المجتمع في فترة زمنية معينة. ولو أخذنا النقود المتداولة في وقتنا الحاضر فسنجدها متكونة من العملة الورقية: الدينار (مثلا في الجزائر) أو أجزاءه وفئاته، وهذه الأخيرة لها شكلان: الأول ورقي والثاني معدني، وهذه هي النقود المتداولة في المجتمع وخارج الجهاز المصرفي، لان الجهة التي تصدرها هي البنك المركزي. وهناك نقود أخرى يتعامل بها هي نقود الودائع التي توفرها المصارف التجارية متمثلة في الشيكات التي تستخدم في تسوية المدفوعات والمبادلات.

☐-☐- **مجموعة التشريعات والقوانين والإجراءات**، الهادفة إلى توجيه وتنظيم وتحسين كفاءة إدارة النقود والائتمان داخل المجتمع بما يضمن تسهيل وتيسير تحقيق الأهداف الاقتصادية التي تهدف إليها الدولة، مثل رفع معدلات النمو في الناتج القومي وتحقيق الاستقرار في قيمة العملة محليا وخارجيا وغيرها من الأهداف الاقتصادية والنقدية الأخرى.

☐-☐- **مجموعة المؤسسات النقدية والمصرفية** (2): القائمة في المجتمع والمسؤولة عن إصدار العملة الوطنية وبقية أنواع النقود الأخرى وهذه المؤسسات تتمثل في السلطة النقدية التي يترأسها البنك المركزي بصفته الجهة المسؤولة لوحدها دون غيرها عن الإصدار النقدي وتحديد كميته وغالبا ما تشاركه هذه السلطة وزارة المالية إلا أن البنك المركزي يكون مسؤولا عن الرقابة والإشراف على نشاط المصارف التجارية التي تقوم بخلق نقود الودائع أو النقود المصرفية.

### ☐- صفات النظام النقدي الجيد:

لكي يؤدي النظام النقدي أهدافه بصورة مقبولة وجيدة لابد وان يتمتع بصفات أهمها:

☐-☐- **إمكانية إدارة الكمية المعروضة من النقد**: وذلك من طرف السلطة النقدية المتمثلة في البنك المركزي باعتباره المؤسسة التي تقع عليها المسؤولية الأكبر في إدارة التوسع والانكماش في كمية النقد المتداول وذلك بغرض تحقيق رفاهية المجتمع.

(1) أكرم حداد، مشهور هذلول، مرجع سابق، ص: 40.

(2) ناظم محمد نوري الشمري، مرجع سابق، ص ص: 60-61.

☐-☐-☐ - مرونة الأنواع المتعددة للنقود: يجب أن ينص النظام النقدي الجيد بان النقود المتعامل بها في الدولة والتي تستخدم كوسيط في عمليات المبادلة وكمخزن للقوة الشرائية وكضمان لسداد الديون، يجب أن تكون على درجة عالية من المرونة بمعنى المقدرة على الانكماش أو التوسع فإذا ما قامت السلطات النقدية بتحديد الكمية المعروضة من النقود فان الأفراد يكون لهم الحق في حمل الكمية التي يرغبونها من النقود وفي أي صورة يرغبون<sup>(1)</sup>.

4-4- - تساوي القوة الشرائية: وذلك من خلال القدرة على تحويل أي نوع النقود إلى نوع آخر دون أن تفقد النقود أي جزء من قوتها الشرائية نتيجة للتحويل.

☐-☐-☐ - ثبات قيمة النقود: حيث أن استقرار قيمة النقود إحدى صفات النظام الاقتصادي الجيد، ويجب هنا مراعاة استقرار الأسعار بالمقابل حتى تبقى القوة الشرائية للعملة ثابتة.

☐-☐-☐ - الأمان (الضمان): حيث كان يقصد بالأمان سابقا، إمكانية تحويل النقود الورقية إلى ذهب أو فضة، ولكن في النظم النقدية الحديثة أصبحت معظم أنواع النقود آمنة، وذلك بفضل ضمان الحكومة لأنواع النقود المختلفة وسعيها لضمان قيمتها الشرائية واستقرار القوة الشرائية لها.

## المطلب الثاني: أسس إصدار النقود والقواعد النقدية

### 1- أسس إصدار النقود:

يوجد في الفكر الاقتصادي مدرستان فيما يتعلق بأسس إصدار النقود:

- الأولى تعتمد الأساس المصرفي والمدرسة الثانية تعتمد أساس العملة أو الأساس النقدي، حيث يرى رواد المدرسة الأولى بان الأساس النقدي يؤدي إلى عدم استخدام الطاقة الإنتاجية بسبب عدم مرونة كمية النقد المصدرة تبعا لكمية الذهب المتاحة، حيث أنها تهمل الحجم الأمثل للنقد المصدر الذي يجب أن يختلف باختلاف الحالة الاقتصادية. فعندما يكون مستوى النشاط الاقتصادي عاليا كما هي الحال في أوقات الرواج يزداد طلب الأفراد على الاقتراض من المصارف، التي هي بدورها تحتاج إلى نقد إضافي تستخدمه للتوسع في حجم الائتمان الذي تمنحه كما تزداد أيضا حاجة التداول إلى أوراق النقد التي يصدرها البنك المركزي بناء على زيادة حجم المعاملات. كما أن العكس يحدث في حالة هبوط مستوى النشاط الاقتصادي، حيث ينخفض حجم المعاملات وينخفض معه حجم الطلب على النقود، إلا أن أفكار رواد هذه المدرسة، لاقت انتقادا على أساس أن تطبيقه يخلق عدم استقرار نقدي، ففي حالة الرواج وعندما ترتفع قيمة المعاملات وبالتالي يزداد الطلب على النقود ويزداد معه الإصدار والودائع المصرفية مما يتسبب في ارتفاع الأسعار ويتوالى ارتفاعها. وعليه فان إخضاع عملية خلق النقود للطلب عليها تقود في النهاية إلى التضخم النقدي، مما يهدد بانهيار قيمة النقد.

(1) رشاد العصار، رياض الطيبي، مرجع سابق، ص: 29.

ومن المتوقع أن يحدث العكس في حالة الكساد وهبوط مستوى النشاط التجاري ومعه هبوط قيمة المعاملات وبالتالي هبوط في الطلب على النقود فهبوط في عرضها، وبالتالي انخفاض في مستويات الأسعار وهذا يؤدي مرة أخرى إلى هبوط في الطلب على النقود وهبوط جديد في عرضها وهكذا...

- أما بالنسبة لرواد المدرسة الثانية وهي مدرسة الأساس النقدي، فإنهم يرون أن إصدار النقد يجب أن يكون محددًا باحتياجات الذهب التي في حوزة البنك المركزي وان السبب الرئيسي في اختيار الأساس النقدي هو إمكانية التحويل الكامل للعملة المصدرة إلى ذهب، وقد اتبعت إنجلترا هذا الأساس عام 1816، بموجب قانون سمي بـ: "قانون بيل" رائد هذه المدرسة، ويتطبيق هذا الأساس فان كمية النقد سوف تكون مقيدة بكمية الذهب وهي تتغير بالزيادة أو النقصان تبعاً لكمية الذهب المتاحة لدى البنك المركزي، بمعنى أن زيادة كمية الذهب المتاحة للدولة سوف يتبعها زيادة النقد المصدر، وانخفاض كمية الذهب سوف يتبعها انخفاض النقد المصدر.

غير أن هذه المدرسة واجهت انتقادات حادة من قبل العديد من الاقتصاديين ناتجة عن العيوب التي ينطوي عليها هذا الأساس حيث يلاحظ أن هذا الأساس لا يأخذ في الحسبان الظروف الاقتصادية التي تمر بها الدولة مثل حالة الركود والتضخم ومتطلبات التجارة الخارجية والقطاعات الاقتصادية المختلفة. وكذلك لم تأخذ هذه المدرسة في الحسبان قدرة المصارف التجارية على خلق النقود.

#### □ - أنواع القواعد النقدية:

تعتبر القاعدة النقدية الأساس الذي يستند عليه النظام النقدي لتحديد القيمة لوحدة النقد، وهذا يعني أن القاعدة النقدية تعبر عن النظام، وان نجاحه في توفير حجم كافي من عرض النقد يساير احتياجات التبادل التجاري والنمو الاقتصادي يتوقف أساساً على مدى فاعلية هذه القاعدة النقدية. وهي في النهاية تحدد كمية النقود في النظام النقدي.

وبشكل عام يمكن تصنيف القواعد النقدية إلى القواعد السلعية والقواعد الائتمانية.

□ - القواعد السلعية: هي القاعدة التي تساوي فيها النقود قيمتها كسلعة ولغير الأغراض النقدية نفس قيمتها كنقد، حيث تستمد النقود في القاعدة السلعية قيمتها من قيمة المادة المكونة لها والتي تتأثر بدورها بالعرض والطلب عليها.

وتعتبر النقود السلعية من أوائل النقود التي استخدمها الأفراد بعد انهيار نظام المقايضة واختلفت باختلاف المجتمعات البشرية وأماكن تواجدها.

وقد مرت هذه النقود بعدة مراحل كان بدايتها استخدام السلع عامة الاستهلاك ثم السلع المعدنية. ورغم استخدام السلع عامة الاستهلاك كوسيط نقدي إلا أنها لم تسمح بتوسيع دائرة المبادلات على المستوى المحلي أو الدولي، وذلك لان ما يقبل كنقد في منطقة ما، ليس بالضرورة أن يكون كذلك في غيرها. إلا أن النقود المعدنية وخصوصاً الذهب والفضة كانت تتمتع بمزايا تجعلها تتفوق على غيرها من النقود السلعية. وقد استخدمت المعادن النفيسة بداية على شكل سبائك، ثم اخترع سك المعادن، حيث

تلافت هذه العملية المخاطر التي كانت تتعرض لها السبائك، وذلك بسك المعادن النفيسة إلى قطع موحدة، ذات وزن وعيار معين يظهر على وجه كل قطعة.

وقد استمر العمل بالنقود المعدنية لفترة زمنية طويلة، إلى أن بدأ هذا الدور يضعف تدريجياً تحت وطأة الأزمات الحادة التي أدت إلى انهياره في أوائل الثلاثينات من القرن العشرين. وقد ظهرت الأشكال التالية من القواعد السلعية:

□-□-□ - قاعدة الفضة: لم تعمر هذه القاعدة طويلاً، لذلك لا تذكرها أدبيات النقود كثيراً، ويعتقد أن السبب وراء ذلك قد يكون كمية الفضة الضخمة التي تدفقت إلى أوروبا وأمريكا الشمالية من دول شرق آسيا والهند، مما أدى إلى انخفاض قيمة العملة الفضية فتخلت كثيراً من الدول سريعاً عن هذه القاعدة وقد حل محلها قاعدة الذهب.

□-□-□ - قاعدة الذهب: يأخذ نظام الذهب أشكالاً متعددة من حيث شكل الوحدة النقدية، ومن حيث إدارة النظام، ومن حيث الرقعة الجغرافية التي يسودها النظام، فمن حيث الوحدة النقدية يطلق على النظام عادة، اسم القاعدة الذهبية<sup>(1)</sup>.

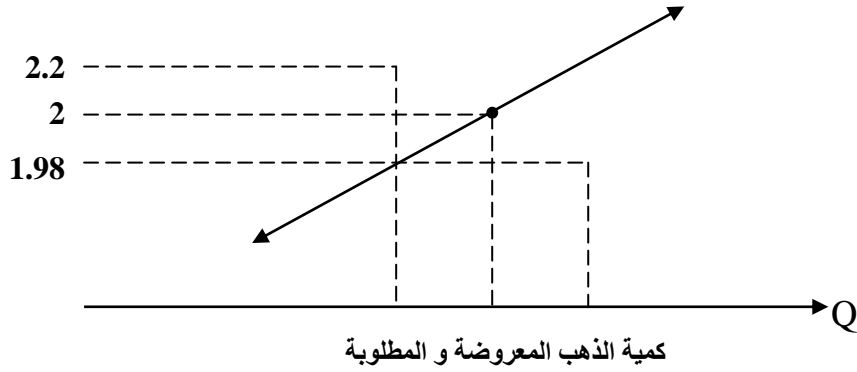
وفيها يتحدد سعر العملة الوطنية بسعر الذهب سواء محلياً أو دولياً، حيث تسمح هذه القاعدة بحرية انتقال الذهب وشراؤه وبيعه واستيراده وتصديره. وهذا يعني أن سعر العملة الوطنية مقابل العملة الأجنبية يتحدد بطريقة آلية (عرض وطلب) وذلك على أساس أن ما تحتويه العملة الوطنية من كمية الذهب الخالص مقابل كمية الذهب الذي تحتويه عملة أخرى.

وعلى سبيل المثال لنفترض أن الدينار الأردني تم تحديد قيمته بـ □□ حبة ذهب والريال السعودي بـ □□ حبة، لذلك فإن سعر صرف الدينار الأردني مقابل الريال = □□/□□ أي □□ ريال للدينار الواحد، وهذا منطقي لاحتواء الدينار الأردني على ضعف كمية الذهب الموجودة بالريال السعودي. ويقتصر تقلب سعر الصرف بين العملتين بحدود ضئيلة ولا يتجاوز نقطتي استيراد وتصدير، وهما النقطتين التي قد يجازف فيها المستورد أو المصدر كتكاليف لتمويل الواردات من بلد لآخر، أما إذا انخفض سعر عملة ما دون النقطتين فإن المستورد قد يحول ثمن وارداته بالذهب ويتحمل تكاليف الشحن والتأمين والتي لا تزيد عن □□ % من قيمة الذهب ويقوم بشراء عملة البلد المصدر ويدفعها ثمناً لمستورده. والشكل رقم □□) يوضح نقطتا استيراد وتصدير الذهب.

#### الشكل رقم □□): نقطتا استيراد وتصدير الذهب

P سعر الدينار  
مقابل الريال

(1) ضياء مجيد الموسوي، الإصلاح النقدي، دار الفكر، الجزائر، الطبعة الأولى، 1993، ص: 21.



المصدر: أكرم حداد مشهور هذلول، مرجع سابق، ص: □□.

من خلال الشكل رقم (□□): إذا زادت مستوردات السعودية من الأردن أكثر من صادراتها، فمعنى ذلك أن المستورد السعودي قد يحتاج إلى دنائير إضافية لتحويل قيمة وارداته إلى الأردن، مما يعني انخفاض قيمة الريال مقابل الدينار إلى □□□□□□. ولأن ينخفض دون ذلك لأن المستورد السعودي سيقوم إذا انخفض سعر الصرف إلى □□□□□□ مثلاً بشراء الذهب من السعودية بالسعر الرسمي وشحنه للأردن مقابل تكاليف إضافية لن تتجاوز □□ من قيمة الذهب ودفع ثمن مستورداته بالذهب. ولهذه القاعدة ثلاثة صور هي:

- **صورة المسكوكات الذهبية:** ولها صورتان: النقود المعدنية الذهبية، والنقود الورقية (الكتابية) الذهبية. فالنقود المعدنية الذهبية تشبه العملة المعدنية لكنها مكونة من معدن الذهب وعلى شكل وحدات صغيرة حتى يسهل حملها وتداولها. أما النقود الورقية الكتابية فهي أوراق قابلة للتحويل إلى ذهب متى أراد حاملها ذلك، وكلا النوعين استعملا في نفس الوقت.

وهناك شروط لضمان آلية عمل صورة المسكوكات الذهبية هي<sup>(1)</sup>:

- تحديد الوحدة النقدية بموجب قانون وذلك من حيث الوزن والعيار.
- حرية سك العملة أي حرية تحويل الذهب من شكله المعدني إلى مسكوكات ذهبية لدى مؤسسات سك النقود.
- حرية الصهر، بمعنى حرية تحويل الذهب من شكله النقدي (مسكوكات) إلى شكله المعدني والسلي وذلك لدى مؤسسات صهر المعدن.
- قابلية تحويل العملة المتداولة إلى النقود الذهبية بالسعر القانوني الثابت للذهب.
- حرية استيراد وتصدير الذهب.
- **صورة السبائك الذهبية:** وهي تعني أن الأوراق النقدية المتداولة (الكتابية) لم تعد هناك إمكانية لتحويلها إلى مسكوكات بل إلى سبائك.

(1) محمود سحنون، الاقتصاد النقدي والمصرفي، دار بهاء الدين للنشر والتوزيع، قسنطينة، الطبعة الأولى، 2003، ص: 32.

والسبائك قيمتها ووزنها كبيران، وعلى الأغلب يساوي وزنها □□ كلغ، وبالتالي لا يمكن للأشخاص العاديين إمكانية تحويل أوراقهم إلى سبائك، لان ذلك يتطلب مبالغ ضخمة لا تتوافر بسهولة. والهدف من ذلك هو محاولة السيطرة على احتياطات معينة من الذهب، كما أن ظروف الحروب تكون في حاجة إلى تمويل كبير، وقد لا يوفي الذهب بهذا الغرض نتيجة قلة المعروض مما يضطر السلطات إلى الحد من صرف الذهب وزيادة الصرف الورقي. وحيث تدفع تلك الظروف الأفراد إلى اكتناز الذهب بدل الأوراق النقدية، وسيقومون بتحويل ما لديهم من أوراق نقدية إلى ذهب، مما يقلل من احتياطياته وبالتالي خلو خزائن الدولة منه.

- **صورة الصرف بالذهب** (1): وقد شاع استخدام هذه الصورة في الدول الفقيرة والتي لا تمتلك احتياطات كافية من الذهب لإصدار العملة أو لمواجهة التوسع في النشاط الاقتصادي. وهي تعني التزام الحكومة بتحديد وزن معين من الذهب لعملتها الوطنية، على أن يتم ربط العملة الوطنية هذه بعملة دولة أخرى قابلة للتحويل إلى ذهب.

إن ربط العملة الوطنية بعملة أخرى يعني عدم مقدرة الوطنية إلى تحويلها إلى ذهب، ولكن يمكن تحديد سعر صرف العملة الوطنية تجاه العملات الأخرى القابلة للتحويل إلى ذهب، وهذا يوفر على السلطات الاحتفاظ بالذهب، وبدلاً منه تحتفظ بالعملات الأخرى التي تعتبرها غطاءاً لعملتها أو سندات واذونات صادرة عنها. وتاريخياً يمكن القول أن هذا النظام كان وليداً للعلاقات التجارية التي قامت بين دول صغرى تربطها بدولة كبرى علاقات التبعية السياسية والاقتصادية. وقد أقرت هذه الصيغة عام 1906 في مؤتمر " جنوة " في إيطاليا ودافعت بريطانيا عن هذا التوجه بشكل كبير حيث سمح لها هذا النظام بإصدار كميات إضافية من الجنيه الإسترليني ومبادلته بسلع وخدمات من دول فقيرة تقع تحت نفوذ التاج البريطاني.

**3-1-1- قاعدة المعدنين:** تركز قاعدة المعدنين على أساس الترابط بين قيمة العملة الوطنية من جهة، وقيمة كل من معدني الذهب والفضة في آن واحد من جهة أخرى. لهذا سميت هذه القاعدة بقاعدة المعدنين. وقد أخذت هذه العلاقة صفة الثبات النسبي أيضاً كما هو الحال في قاعدة الذهب، وقد سادت هذه القاعدة في نهاية القرن الثامن عشر وحتى منتصف القرن التاسع عشر تقريباً. ويتم تحديد قيمة الوحدة النقدية الواحدة بوزن معين من المعدنين. كان نقول أن الدولار الأمريكي يساوي (□□: □□) أي وحدة واحدة من الذهب وخمسة عشر وحدة من الفضة. ومن مزايا هذه القاعدة أنها توفر الاستقرار في قيمة العملة نتيجة لان سعر المعدنين يسيران باتجاهين متعاكسين. كما أنها توفر للدولة مرونة كبيرة في كمية النقد المتداول، بسبب وجود معدنين وليس معدن واحد. بالإضافة إلى أن نظام المعدنين يزيد من حجم القاعدة النقدية، ويزداد عليه زيادة أكبر في العرض الكلي للنقود.

(1) أكرم حداد، مشهور هذلول، مرجع سابق، ص: □□.

إلا أن تطبيق هذه القاعدة قد باء بالفشل، وذلك لاختلاف القيمة السوقية للمعدنين أو إحداهما عن القيمة القانونية، نتيجة قوى العرض والطلب (تدفق كميات هائلة من الفضة من دول آسيا والهند تحديداً، إلى أوروبا لتسديد مشترياتها، مما دفع بأسعار الفضة للانخفاض).

ونتج عن ذلك ما يسمى بالتحليل النقدي بقانون جريشام Gresham's Law الذي ينص على " أن العملة الرديئة تطرد العملة الجيدة من التداول "

والنقود الرديئة هنا هي تلك تكون قيمتها القانونية أعلى أو أقل من قيمتها السوقية.

وقد واجهت القواعد الذهبية العديد من الانتقادات والصعوبات والتي أدت إلى انهيارها في نهاية الأمر. ومن تلك الأسباب يمكن ذكر ما يلي:

- جمود هذا النظام و قصوره و خصوصا في حال تعرض الدولة لآزمات، و بالتالي عدم قدرة هذا النظام على مواجهة المشكلات الطارئة.

- يعتقد كينز أن هذا النظام لا يمتلك آلية ذاتية لتحقيق الاستقرار في الأسعار، بل أن استقرار الأسعار في ظل هذا النظام كان مرده تاريخيا إلى الاكتشافات الجديدة لمناجم الذهب و إلى نمو قدر من النقود الورقية والمصرفية، مما ساعد النظام الذهبي آنذاك على تحقيق استقرار الأسعار.

- أن حدوث الآزمات داخل دولة ما، قد تؤدي إلى هروب الذهب منها واكتنازه. وبالتالي تصبح الدول عاجزة تماما، ويصبح هذا النظام غير فعال لإدارة عرض النقد.

- عدم كفاية الإنتاج الوطني من الذهب عن مواكبة الطلب عليه لأغراض نقدية، ولمواجهة التوسع في حجم المبادلات الدولية.

- سوء توزيع الاحتياطات الذهبية بين دول العالم، إذ تركزت تلك الاحتياطات في دول معينة كالولايات المتحدة وفرنسا، بينما عانت معظم الدول الأخرى من نقص تلك الاحتياطات.

## 2-1- القواعد الائتمانية: يرجع السبب في تسمية النقود الائتمانية بهذا الاسم، كونها تعد دينا

لحاملها على ذمة الجهة التي أصدرتها وحقا لصاحبها في الحصول على ما يساويها من سلع وخدمات. وقد اكتسبت النقود الائتمانية أهميتها بعد تراجع أهمية النقود المعدنية وخروجها من التداول في العشرينات من القرن الماضي. وتتبع هذه القاعدة حاليا جميع النظم النقدية في مختلف بلدان العالم تقريبا. وتعود الأسباب الرئيسية إلى اعتماد هذه القاعدة إلى الآزمات الاقتصادية والنقدية التي رافقت وتلت الحرب العالمية الثانية. وهي تقريبا نفس الأسباب التي دعت مختلف البلدان إلى التخلي عن قاعدة الذهب. والأساس الذي تقوم وتستند عليه قاعدة النقود الورقية الإلزامية، يتمثل في أن النقود الورقية المتداولة في المجتمع تتمتع بقوة إبراء قانونية مطلقة. وهذه القوة نابعة من القانون الذي ينظم إصدارها. ولا يحق لحاملها أو حائزها المطالبة بتحويلها إلى ما يساويها أو ما يعادلها من الذهب أو أي معدن آخر، إذ تتقطع في هذه القاعدة الصلة التي كانت قائمة في السابق فيما بين النقود المتداولة وقيمة الذهب أو أي سلعة أخرى.

- ومن إحدى مزايا النقود الائتمانية على الأشكال الأخرى للنقود أنها تقتصد في الموارد النادرة. فبدلاً من استخدام الذهب والفضة العناصر ذات نفقة الإنتاج المرتفعة- فإننا نستخدم العناصر ذات تكلفة الإنتاج الزهيدة، القيود في دفاتر البنوك (الودائع) الورق (العملة) أو في حالة العملة، بعض المعادن الأولية، فالنقود تعد عملة تخول حاملها أن يحصل على السلع والخدمات في الاقتصاد، وما يجعلنا على استعداد لان نقبلها هو ما نعرفه أن الآخرين يكونون على استعداد لقبولها في مقابل سلعهم وخدماتهم وهي ليست بحاجة لان تحوز أي قيمة كسلعة في ذاتها<sup>(1)</sup>.

وتكون السلطات النقدية ممثلة في البنك المركزي مسؤولة لوحدها دون غيرها عن إصدار الكميات النقدية، والتي تنظم وتحدد عملية الإصدار النقدي، وبما يتفق والأهداف الاقتصادية التي تسعى إلى تحقيقها. وفي مقدمة هذه الأهداف تحقيق الاستقرار النقدي، المرتبط بالسيطرة على المستوى العام للأسعار وتجنب الاقتصاد الوطني الآثار الناشئة عن التغيرات في الأسعار، بما يضمن الاستقرار النسبي في قيمة العملة الوطنية. فعندما تلاحظ السلطات النقدية تزايد ارتفاع مستويات الأسعار فإنها تلجأ عادة إلى تقليص كمية النقود المصدرة، وتخفيض كمية وسائل الدفع المتاحة في المجتمع بغية تجنب الضغوط التضخمية. والعكس تماماً في حالة الكساد الاقتصادي، إذ تعدد السلطات النقدية إلى التوسع في الإصدار النقدي بهدف تنشيط الوضع الاقتصادي وتوفير قدر من الرواج الاقتصادي.

لهذا نلاحظ أن قاعدة النقود الورقية الإلزامية تتسم بالمرونة الواسعة تجاه السلطات النقدية، مما يمكن الأخيرة من إصدار الكميات التي تراها مناسبة ولازمة من النقود الورقية. كما وتمنح هذه القاعدة السلطات النقدية قدراً أوسع على وضع الإجراءات والتدابير الكفيلة بتحقيق إدارة نقدية سليمة بالقياس إلى القيود التي كانت مفروضة عليها في ظل قاعدة الذهب، وخاصة إلزام السلطات النقدية بان يكون حجم إصدارها النقدي مرتبطاً ومتناسباً مع كمية الذهب المتوفرة في البلد.

إلا أن المرونة التي تتيحها قاعدة النقود الورقية الإلزامية للسلطات النقدية في مجال الإصدار النقدي ليست مطلقة، لان تمادي السلطات النقدية في إصدار كميات كبيرة وإضافية من النقود الورقية سوف يؤدي إلى تخفيض قيمة العملة الوطنية وتدهور قوتها الشرائية. ثم تعرض الاقتصاد الوطني لازمات ومشكلات اقتصادية ونقدية خطيرة. لذا يكون لزاماً على السلطة النقدية وضع الأسس والقيود والضوابط والمعايير المنظمة لعملية الإصدار النقدي. وهذه الأسس والضوابط والمعايير المتصلة بتحديد نوعية وكمية مكونات غطاء العملة الوطنية، بحيث تضمن السلطة النقدية توفر قدر متوازن بين التدفقات النقدية والتدفقات السلعية.

كما أن السلطات النقدية في المجتمعات المعاصرة تدرك أهمية الترابط بين كمية النقود المتداولة من جهة، وكمية الإنتاج من السلع والخدمات من جهة أخرى، باعتبار أن الوحدة النقدية من العملة الوطنية

(1) توماس ماير، جيمس أس دوسينبري، روبرت زد البيير، مرجع سابق، ص: 38.

تمنح لحاملها حقا قانونيا للحصول على ما يعادلها من السلع والخدمات. لذا فان الإصدار النقدي الذي تتولاه السلطات النقدية، يتحدد بمقدار الإنتاج المادي المتحقق في فترة زمنية معينة. وعلى هذا الأساس فان قيمة العملة الحقيقية أو الفعلية في ظل قاعدة النقود الورقية الإلزامية يتمثل في حجم الإنتاج الفعلي للبلد.

### المطلب الثالث: الكتلة النقدية وسيولة الاقتصاد

من خلال ما تناولناه سابقا فيما يتعلق بالنقود، يتضح جليا أن الكتلة النقدية تتكون من أصول القطاع غير المصرفي النقدية القابلة للسيولة كدين على النظام المصرفي، وتشمل الأوراق النقدية الصادرة من البنك المركزي والنقود المساعدة والودائع تحت الطلب، وهذا حسب التعريف الضيق للكتلة النقدية المستعمل في بعض الدول، وهناك التعريف الموسع الذي يشمل الأموال شبه النقدية.

#### ☐- تحليل الكتلة النقدية (1):

تشمل الكتلة النقدية بالمفهوم الواسع مجموع الأموال المتاحة النقدية وشبه النقدية التي يتم إدارتها بواسطة النظام المصرفي والخزينة العامة.

#### ☐-☐- الأموال المتاحة (المتاحات النقدية): وتشمل ثلاث أنواع وهي:

- الأوراق النقدية المتداولة الصادرة عن البنك المركزي.
- النقود المساعدة المتداولة.
- الودائع تحت الطلب، وتسمى النقود الكتابية وهي تكون موزعة حسب المؤسسات التي يتعامل معها وهي:

- ودائع تحت الطلب لدى المصارف وباقي مؤسسات الإقراض، وهي تمثل نسبة عالية من مجموع الودائع تحت الطلب، بالإضافة إلى حسابات الشيكات التي تدخل ضمن الودائع تحت الطلب لدى البنوك.
- ودائع لدى الخزينة ( لدى الصكوك البريدية في بعض الدول مثل: الجزائر، فرنسا) والحسابات الجارية للأفراد والمؤسسات.

- حسابات الأفراد والمؤسسات لدى البنك المركزي.

- الودائع الأخرى في حسابات الشيكات لدى صناديق الادخار.

#### ☐-☐- الأموال الجاهزة شبه النقدية: تشمل الأموال شبه النقدية، ومجموع الودائع المصرفية

والخزينة التي لا يمكن إدماجها في التداول بشكل مباشر وفوري، بواسطة كل أشكال التعامل كالشيك والحوالات وتتضمن الودائع التالية:

#### 1-2-1- الودائع تحت الطلب على الدفتر: وهي:

(1) صالح مفتاح، النقود والسياسة النقدية، أطروحة دكتوراه دولة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2002-2003، ص:

- الحسابات على الدفتر في البنوك والتي تدر فائدة لأصحاب الودائع وهي مخصصة للادخار.  
 - حساب التوفير والاحتياط أو حسابات الادخار السكني التي تستفيد من الفوائد المنتجة، وتسمح فيما بعد بالحصول على قروض للسكن بفوائد تمييزية. هذه الودائع مثل الودائع تحت الطلب يجوز لصاحبها سحبها في أي وقت وبأي مبلغ، ولكن على عكس ودائع الحسابات الجارية لا يستطيع الصرف منها بشيكات، فانه من الواجب أن يتقدم للبنك بنفسه ومعه دفتر التوفير.

**1-2-2- الودائع لأجل:** وهي نوع من آخر من الأموال الجاهزة شبه النقدية، وتكون إما في البنوك أو في الخزينة لأجل محدد، ويتراوح هذا الأجل من شهر إلى سنة أو أكثر. وهي ودائع يتفق على أجل استحقاقها بين المصرف والعميل، ويتلقى صاحبها فائدة من المصرف. وبالتالي فان الكتلة النقدية تتكون من المتاحات النقدية الجاهزة وشبه النقدية<sup>(1)</sup>.

## 2- سيولة الاقتصاد:

إن الكتلة النقدية هي مؤشر غير كافي لمعرفة سيولة الاقتصاد، ولتحديد هذه الأخيرة ينبغي إضافة موارد الادخار السائل - القابلة للتحويل بسهولة إلى نقد- إلى الأموال المتاحة النقدية. والجدول التالي يوضح المجمعات النقدية الأساسية في إحدى الدول المتقدمة كفرنسا.

### الجدول رقم (02): المجمعات النقدية و التوظيفات المالية غير النقدية

الأوراق النقدية ونقود التجزئة + الودائع تحت الطلب في الحسابات الجارية وحسابات الشيكات البريدية
$M_1 =$ + حسابات الادخار على الدفاتر + حسابات من أجل التنمية الصناعية + حسابات الادخار السكني.
$M_2 =$ + الحسابات لأجل والسندات غير قابلة للتداول + شهادات الإيداع وما شابهها، الصادرة عن المصارف والمتداولة في السوق النقدية + الأسهم والحصص المصدرة من قبل SICAV ( شركة الاستثمارات ذات الرأسمال المتغير) و FCP (الصناديق المشتركة للتوظيف) + إجمالي التوظيفات النقدية (ودائع تحت الطلب، حسابات لأجل، شهادات إيداع ) بالعملات الأجنبية للمقيمين
$M_3 =$ + أوراق الخزينة الصادرة عن المشروعات ويمتلكها الأعوان غير الماليين.

(1) صالح مفتاح، مرجع سابق، ص: 44 .

+ سندات الخزينة القابلة للتداول الصادرة من الدولة بحوزة الأعوان غير الماليين.
$M_4 =$

المصدر: صالح مفتاح: مرجع سابق، ص: 44.

من العادة أن يتم تحديد الأموال المتاحة والكتلة النقدية بالمعنى الواسع، وسيولات الاقتصاد بـ:  $M_1$  و  $M_2$  و  $M_3$ .

-  $M_1$ : **المتاحات النقدية**: وهي مجموع وسائل الدفع (الأوراق النقدية + التجزئة والودائع تحت الطلب لدى البنوك والشيكات البريدية والخزينة).

- **الأموال شبه النقدية**:

= **الكتلة النقدية**:  $M_2$ : وهي تضم  $M_1$  ، والتوظيفات السائلة قصيرة الأجل المسيرة من طرف البنوك والخزينة.

+ الأصول النقدية بالعملات الأجنبية.

+ التوظيفات لأجل غير القابلة للتبادل، الصادرة عن مؤسسات الإقراض والخزينة.

+ أسهم السوق النقدية الصادرة عن مؤسسات الإقراض.

= سيولات الاقتصاد:  $M_3$ : وهي المجمع الموسع أكثر.

ومن ثم نستنتج أن الوحدات الرئيسية التي تقوم بإصدار النقود هي:

- البنك المركزي الذي يقوم بإصدار  $M_1$ .

- البنوك تصدر النقد الكتابي وشبه النقد، وهذا كله يحتسب ضمن  $M_2$ .

- الخزينة العمومية التي تقوم بسك نقود التجزئة، والتي تقوم في بعض البلدان بإدارة الحسابات

الجارية  $M_1$  بالإضافة إلى باقي الحسابات لأجل  $M_2$  ، وإصدار سندات الخزينة  $M_3$ .

إن المجمعات النقدية  $M_1$  و  $M_2$  و  $M_3$  ... إلخ هي كمية النقود والتوظيفات النقدية الأخرى التي يقوم

بها الأعوان غير الماليين.

هذه المجمعات تسمح للسلطات العامة بثنيت تطور النقود السنوي ضمن حدود متوافقة مع

التوقعات الرسمية لتطور الناتج القومي الإجمالي.

- **المجمع  $M_1$**  : يشمل النقود المتداولة، والودائع تحت الطلب، وتتصف الودائع تحت الطلب أو

الحسابات الجارية لكونها تشمل التعامل بالشيكات، بالإضافة إلى خلوها من العائد المتمثل في الحصول

على الفائدة، وكذلك إمكانية السحب والإيداع دون التعامل الشخصي للعميل مع البنك مباشرة<sup>(1)</sup>.

(1) جمال خريس وآخرون، النقود والبنوك، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، الطبعة الأولى، 2002، ص: 63.

- **المجمع  $M_2$** : يشمل  $M_1$  والتوظيفات لأجل المسيرة من طرف مؤسسات الإقراض (حسابات دفاتر الادخار) <sup>(1)</sup>.

- **المجمع  $M_3$** : يشمل بالإضافة إلى المجمع  $M_2$  كل الودائع وسندات الدين القابلة للتداول بالعملات الأجنبية والتوظيفات لأجل غير قابلة للتداول.

- **المجمع  $M_4$** : يتضمن بالإضافة إلى  $M_3$  أوراق الخزينة التي بحوزة الأعوان غير الماليين الصادرة عن المؤسسات، سندات الخزينة القابلة للتداول الصادرة عن الدولة والموجودة بيد الأعوان الماليين.

— أما مجمعات التوظيفات فقد قررت المصالح الإحصائية في بنك فرنسا (SESOF) بإعادة ترتيب مختلف الأصول غير النقدية إلى مجموعات جزئية مختلفة ومتجانسة قدر الإمكان حسب مميزاتها الخاصة وحسب درجة انخفاضها مع الموجودات النقدية.

وبالتالي فإن التوظيفات غير المالية هي:

- **الادخار  $P_1$** : ويشمل:

- الادخار التعاقدى (برامج الادخار السكني وبرامج الادخار الشعبي)

- سندات الرسملة التي تعرضها شركات التأمين.

- **الادخار  $P_2$** : ويشمل:

- جميع التوظيفات بسندات.

- الاحتياطات النقدية للتأمين.

- **الادخار  $P_3$** : يشمل جميع التوظيفات كأسهم.

في الجزائر نظرا لعدم تطور النظام النقدي ولصغر حجم الكتلة النقدية المتداولة تبدو عناصر المجمعات النقدية الأساسية في غاية البساطة بالمقارنة مع المجمعات النقدية للدول المتقدمة فبالنظر إلى الجدول رقم (02) يتضح أن الكتلة النقدية  $M_1$  تتكون من النقد المتداول (أوراق نقد + نقود مساعدة) والودائع تحت الطلب بالدينار الجزائري.

- أما المجمع النقدي الثاني  $M_2$ ، فهو يضم بالإضافة إلى  $M_1$  الودائع الأخرى (لأجل) بالعملة المحلية.

- أما المجمع النقدي الثالث  $M_3$  فهو يضم بالإضافة إلى  $M_2$ ، الودائع بالعملات الأجنبية سواء كانت تحت الطلب أو لأجل. أما المجمع الأخير  $M_4$  فهو يشمل بالإضافة إلى  $M_3$  باقي سندات الخزينة المعروضة للاكتتاب للجمهور والمؤسسات.

<sup>(1)</sup> Jean – Louis Besson, Monnaie et Finance, Office Des Publications Universitaires, Alger, 1993, p: 104.

### خاتمة الفصل الأول

كان نظام المقايضة هو السائد في المجتمعات البدائية البسيطة، ولكن بفضل تطور الإنتاج واتساع نطاق المعاملات التجارية والاقتصادية تحولت المجتمعات الإنسانية إلى استعمال المعادن النفيسة، وانتقلت بذلك من مرحلة المقايضة إلى مرحلة النقود السلعية والورقية والمعدنية، ثم الائتمانية، فالنقود الالكترونية. ولقد كان لتطور استخدام النقود، وقدرتها على أداء وظائفها مزايًا عديدة على مختلف القطاعات في المجتمع، سواء كانوا منتجين أو مستهلكين أو غيرها من القطاعات المعنية.

كما أن نشأة البنوك المركزية ساهم بشكل أساسي في تنظيم عمليات الائتمان، من خلال إصدارها للنقود القانونية واحتفاظها باحتياطيات الدولة من الذهب والعملية الصعبة وإشرافها على النشاط المصرفي، و القيام بعمليات المقاصة وإقراض البنوك التجارية في حالات أخرى.

## الفصل الثالث: السياسة النقدية ودورها في تحقيق الاستقرار الاقتصادي و النقدي

المبحث الأول: مفهوم الاستقرار الاقتصادي والنقدي

المبحث الثاني: مفهوم السياسة النقدية، أدواتها، أهدافها وعلاقتها  
بالسياسات الأخرى

المبحث الثالث: دور السياسة النقدية في تحقيق الاستقرار النقدي

### مقدمة الفصل الثالث

إن الاستقرار النقدي و الاقتصادي يعتبر من أهم الأهداف الرئيسية التي تسعى كل من الحكومة والبنك المركزي إلى تحقيقهما، وذلك لا يتأتى إلا إذا كان النشاط الاقتصادي يدار ضمن بيئة اقتصادية سليمة تتمثل في وجود نوع من الاستقرار النقدي و الاقتصادي، إذ أن أي مجتمع يسعى جاهدا للحفاظ على استقرار اقتصاده من خلال انتهاجه سياسات وإجراءات وقائية تتعلق أساسا بكيفية التحكم في الطلب والعرض الكليين. ويهدف معرفة الإجراءات المتبعة من طرف البنك المركزي لتحقيق تلك الأهداف فقد تم إدراج ثلاثة مباحث يتعلق الأول بمفهوم الاستقرار الاقتصادي والنقدي ومحددات وإجراءات تحقيقهما، و يبحث الثاني في السياسة النقدية أما الثالث فنتناول من خلاله دور السياسة النقدية في تحقيق الاستقرار النقدي.

## المبحث الأول: مفهوم الاستقرار الاقتصادي والنقدي

إن تحقيق الاستقرار الاقتصادي والنقدي يعتبر ضرورة حتمية لسيرورة أي نشاط اقتصادي، ويهدف طرح موضوع الاستقرار الاقتصادي والنقدي إلى إيجاد السبل والمناهج الرئيسية التي من شأنها أن تصنع للكيان الاقتصادي برنامجا لتحقيق الاستقرار في إطار الإجراءات المقترحة من طرف صندوق النقد الدولي، وقد تضمنت هذه الإجراءات حلولاً موضوعية لمعالجة المشاكل المهددة للاستقرار، والتي تتلخص في عدة اختلالات تعاني منها معظم دول العالم كالتضخم المفرط والتذبذب وعدم الاستقرار في أسعار الصرف وكذا العجز في ميزان المدفوعات، وعليه فقد تم تقسيم هذا المبحث إلى ثلاثة مطالب.

### المطلب الأول: تعريف الاستقرار الاقتصادي وعوامل تحقيقه

#### 1- تعريف الاستقرار الاقتصادي:

لقد تعددت التعاريف المتعلقة بالاستقرار الاقتصادي، إذ أن هناك من يربطه باستقرار الأسعار وهناك من يربطه بانخفاض معدلات التضخم ووجود نسبة مهمة من العمالة، وهناك من يربطه باستقرار قيمة العملة الوطنية. ومن بين أهم التعاريف التي أعطيت للاستقرار الاقتصادي ما يلي:

- يقصد بالاستقرار الاقتصادي: " تحقيق العمالة الكاملة مع المحافظة على مستوى ثابت للأسعار، بعبارة أخرى يعني الاستقرار الاقتصادي تحقيق العمالة الكاملة دون تضخم، أي التوصل إلى إنتاج أكبر قدر ممكن من الناتج المادي أو الدخل الحقيقي وإلى تحقيق أعلى مستويات استغلال الموارد الاقتصادية المتاحة للاقتصاد القومي، وبالذات أقصى درجات التشغيل للقوة العاملة في المجتمع، وفي الوقت نفسه المحافظة على قيمة النقد ومنع ظهور ارتفاع تضخمي في الأسعار نتيجة لطلب فعلي زائد عن العمالة الكاملة، وهكذا يعني هدف الاستقرار الاقتصادي تجنب المجتمع الآثار السيئة لكل من حالتها الانكماش أو الكساد و التضخم " (1).

- ويعرف بأنه: " تحقيق التوازن عند مستوى العمالة الكاملة غير المصحوب بارتفاع المستوى العام للأسعار " (2).

- كما أنه من ناحية أخرى فإن الاستقرار الاقتصادي يعني الاستخدام الكامل للموارد دون أن يتعرض الاقتصاد لهزات اقتصادية، أي دون تقلبات وأزمات كبيرة وارتفاع في مستوى الأسعار، وتصبح مشكلة الاستقرار الاقتصادي هي العمل على مقاومة التقلبات الاقتصادية التي قد تنتاب الاقتصاد محل الدراسة عند السعي إلى إحداث تغيير في هيكل الناتج ومكوناته (3).

#### 2- عوامل تحقيق الاستقرار الاقتصادي:

(1) السيد عطية عبد الواحد، التحليل الاقتصادي الكلي، دار النهضة العربية، القاهرة، 2002، ص: 342-343.

(2) محمود يونس، عبد النعيم مبارك، اقتصاديات النقود والصيرفة والتجارة الدولية، الدار الجامعية، 1996، ص 272.

(3) عبد المطلب عبد الحميد، السياسات الاقتصادية، مجموعة النيل العربية، القاهرة، الطبعة الأولى 2003، ص: 20.

إن تحقيق الاستقرار الاقتصادي يرتبط أساسا بتحقيق مجموعة من العوامل، و التي من أهمها ما يلي:

**2-1- استقرار المستوى العام للأسعار:** حيث أن الاستقرار الاقتصادي، يرتبط غالبا باستقرار الأسعار، حيث يترتب على عدم الاستقرار في الأسعار (التضخم)، حدوث اختلال في توزيع الدخل وآثار أخرى تؤثر بالسلب على النمو والتجارة الخارجية والاستهلاك والعمالة وغيرها، وبالتالي فإن ارتفاع الأسعار يخل بالاستقرار الاقتصادي<sup>(1)</sup>.

ويعتبر هدف تحقيق الاستقرار هو الهدف الأكثر أهمية بالنسبة للسياسة النقدية وخاصة في البلدان المتخلفة لما تعانيه من تضخم بصورة أكثر حدة من الدول المتقدمة.

إلا أنه لا بد من الإشارة إلى أن هناك ارتفاعات في الأسعار تكون من الناحية الاقتصادية، إذ تساعد على توسع وزيادة النشاط الاقتصادي، وخاصة في الدول ذات النظام الاقتصادي الحر، لأن انخفاض أو جمود الأسعار يؤدي إلى حالة من الركود الاقتصادي.

ويمكن حصر أهم الآثار التي تتركها تغيرات الأسعار إذا ما ارتفعت على المستوى الاقتصادي والاجتماعي فيما يلي<sup>(2)</sup>:

- الأثر على إعادة توزيع الدخل الوطني: حيث أن ارتفاع الأسعار يؤدي إلى انخفاض الأجر الحقيقي لأصحاب الدخل الثابتة.

- الأثر على الدين: إن ارتفاع الأسعار يؤدي إلى ضعف القدرة الشرائية للنقود والمستفيد هنا هو المدين على حساب الدائن.

- الأثر على ميزان المدفوعات: إن ارتفاع الأسعار يؤدي إلى انخفاض الطلب على المنتجات الوطنية وبالتالي انخفاض حجم الصادرات وزيادة حجم الواردات مما ينعكس بصورة عجز في ميزان المدفوعات.

- الأثر على إعادة توزيع الثروة: إذ أن أصحاب عوائد حقوق التملك من المستثمرين في العقارات والسندات وغيرها، سيكونون في وضع أفضل مما يحققونه من أرباح وعوائد كبيرة نتيجة لارتفاع الأسعار، ومن ثم ارتفاع قيم ممتلكاتهم مما يزيد من دخولهم.

من هذه الآثار وغيرها يمكن ملاحظة أهمية الاستقرار النسبي وليس المطلق في قيمة النقود، وكهدف ينبغي أن تسعى إلى تحقيقه السياسة الاقتصادية والسياسية النقدية في معظم البلدان وعلى اختلاف درجة تطور نظامها الاقتصادي واختلاف طبيعته الاجتماعية.

(1) عبد الحميد عبد المطلب، مرجع سابق، ص: 19 - 20.

(2) درواسي مسعود، السياسة المالية و دورها في تحقيق التوازن الاقتصادي، أطروحة دكتوراه دولة غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسير، جامعة الجزائر، 2005 - 2006، ص: 237 - 238.

**2-2- التوظيف الكامل:** ويسمى أيضا التشغيل الكامل، وفي بعض الكتابات الأخرى يطلق عليه العمالة الكاملة، والاهم أن هذا الهدف يعني زيادة العمالة وتحقيق أقصى ما يمكن من توظيف، والعمل عند أدنى مستوى ممكن من البطالة، وهذا يعني رفع مستوى العمالة من اجل زيادة الإنتاج وتعظيم النمو الاقتصادي، لان ارتفاع معدل البطالة فيه خسارة اقتصادية لأنها تنطوي على طاقة عاطلة، ناهيك عن الآثار الاجتماعية والسياسة والنفسية للبطالة.

واصطلاح التوظيف الكامل يعني ببساطة أن كل شخص قادر وراغب ويبحث عن عمل يجب أن يلحق بعمل، وإلا فان التوظيف يكون غير كامل وينتج عن الأخير حالة من البطالة.

ويمكن التعبير عن التوظيف الكامل أيضا من خلال مفهوم التشغيل الكامل للطاقات الإنتاجية، بمعنى ألا تظل بعض الموارد معطلة، الأمر الذي يؤدي إلى القصور عن تحقيق الناتج الممكن أو المحتمل في ظل الموارد والإمكانات المتاحة وينتج عن ذلك بطالة بالمعنى الواسع للمفهوم<sup>(1)</sup>.

**2-3- تحقيق النمو الاقتصادي:** إن الاستقرار الاقتصادي يتحقق أيضا من خلال تحقيق النمو الاقتصادي الذي يرتبط برفع معدل الاستثمار، ولما كان كل استثمار لابد أن يقابله ادخار، فإن رفع معدل الاستثمار يقتضي بالضرورة رفع معدل الادخار اللازم لمواجهة متطلبات الاستثمار. إذا المشكلة هي مشكلة تمويل الاستثمار بمعنى آخر تمويل التنمية الاقتصادية، والتمويل قد يكون محليا كما قد يكون أجنبيا. والحقيقة هي أن القضية الأساسية لتحقيق التنمية ليست بالضرورة المستوى الذي يرتفع إليه معدل الادخار والاستثمار وإنما المهم هو وجود الإمكانية اللازمة لدفع هذا المعدل نحو الزيادة والارتفاع بصفة مستمرة، وهذا الارتفاع المستمر في معدل الاستثمار لا يتوقف على المستوى الذي يرتفع إليه معدل الاستثمار، لأن ارتفاع معدل الاستثمار دون توافر مقومات التنمية الأخرى قد لا يدفع الاقتصاد الوطني نحو التقدم، لهذا فإن الارتفاع المستمر في معدل الاستثمار يتوقف على نمط وكيفية استخدام هذا الحجم من الاستثمار، لهذا تعمل السياسة النقدية على تعبئة وتنمية أكبر قدر ممكن من الموارد ووضعها في خدمة عملية التنمية الاقتصادية مع توفير الشروط الملائمة والمناسبة وتقديم التسهيلات المطلوبة لقيام الاستثمارات وتوجيهها نحو القطاعات التي تخدم الاقتصاد الوطني.

**2-4- التوازن الخارجي:** يعبر التوازن الخارجي عن التوازن في المعاملات الخارجية للاقتصاد القومي، حيث يكون مجموع التزامات الاقتصاد القومي تتعادل وتتوازن تقريبا مع حقوقه تجاه العالم الخارجي، ويبدو ذلك بتوازن ميزان المدفوعات إذ يعكس وضع ميزان المدفوعات موقف الاقتصاد القومي تجاه باقي الاقتصاديات، ويؤدي اختلاله الذي يعبر في الغالب عن حالة عجز إلى زيادة مديونية البلاد وإلى تدهور قيمة عملتها، وبالتالي فان توازن ميزان المدفوعات يسمح باستقرار قيمة العملة الوطنية وتنمية المبادلات الاقتصادية.

(1) عبد المطلب عبد الحميد، مرجع سابق، ص: 19.

ويتبلور هدف التوازن الخارجي والتأثير الايجابي على ميزان المدفوعات في ضرورة تعظيم الصادرات والعائد منها، وتحقيق هيكل معين من الواردات وتخفيض تكلفتها وتحقيق هيكل معين للقروض الخارجية وتخفيض أعبائها<sup>(1)</sup>.

### المطلب الثاني: الاستقرار النقدي ومؤشرات تحقيقه

إن تحقيق الاستقرار الاقتصادي يرتبط بصورة مباشرة بتحقيق الاستقرار النقدي، فإذا كان لا بد من توفر محيط مستقر للنشاط الاقتصادي، فإن هذا يعني وجود وضع نقدي مناسب في إطار عمل مصرفي جاد لسيرورة هذا النشاط، وبالتالي بيئة نقدية مستقرة من خلال عوامل خاصة تهدف إلى تحقيق الاستقرار النقدي.

#### 1- تعريف الاستقرار النقدي:

نظرا لارتباط الاستقرار النقدي بصورة مباشرة بالاستقرار الاقتصادي فإنه لا يوجد تعريف دقيق وشامل له. إلا أنه من بين التعاريف التي تم التوصل إليها ما يلي:

يعرف الاستقرار النقدي ب: ضرورة توفير بيئة نقدية مستقرة للنشاط الاقتصادي من خلال تفعيل سياسة نقدية حقيقية وصارمة وتحديد الإطار العام لعمل البنك المركزي وصلاحياته<sup>(2)</sup>.

كما يعبر الاستقرار النقدي عن: حالة استقرار الأسعار (أسعار المنتجات وأسعار الفائدة وأسعار الصرف) عبر الزمان والمكان، وذلك في إطار سيادة حرية الأسواق. ويعني ذلك أن يكون هنالك تناسب ثابت بين الكتلة النقدية والنتاج الوطني. فكل زيادة (أو نقص) في الكتلة النقدية لا تقابلها زيادة (أو نقص) مماثلة في الناتج الوطني سوف تخل بهذا الاستقرار. وكل ما من شأنه أن يخل بهذا الاستقرار (أي بهذا المنسوب الثابت) يعتبر قوة اختلالية<sup>(3)</sup>.

وعليه يمكن القول بان الاستقرار النقدي يتحقق من خلال إدارة سياسة نقدية قادرة على ضبط معدل السيولة المحلية وإعادة الاستقرار لسوق الصرف الأجنبي وتقليص الهامش بين سعر الصرف الرسمي والحر.

كما أن الاستقرار النقدي يتحقق من خلال التوازن النقدي السليم عن طريق الحفاظ على القوة الشرائية للعملة الوطنية، والقضاء كلياً على الظواهر التضخمية والتوصل إلى سعر صرف مستقر للعملة الوطنية قائم على مقومات علمية تكفل الثبات والاستقرار المستمر، ويتوافق مع المعطيات الفعلية لقوى العرض والطلب.

(1) عبد الحميد عبد المطلب، مرجع سابق، ص: 21.

(2) حمد بن سعود السيارى، محافظ مؤسسة النقد العربي السعودي، النظام المصرفي العربي السعودي والأسواق المالية، 24 يونيو 2004، على الموقع الإلكتروني: [www.gov.sa/ar/news/1424/1424-04-11.htm-37](http://www.gov.sa/ar/news/1424/1424-04-11.htm-37) Consulté le 27/03/2007.

(3) حسين رحيم، وظائف النقد في الفكر الاقتصادي - دراسة مقارنة بين الفكر الاقتصادي الإسلامي والفكر الاقتصادي المعاصر - أطروحة دكتوراه دولة غير منشورة، جامعة الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، 2001-2002، ص: 241.

## 2- مؤشرات تحقيق الاستقرار النقدي:

- يقصد بمؤشرات الاستقرار النقدي تلك الظواهر التي يمكن من خلالها الحكم على استقرار الوضع النقدي لاقتصاد ما، ومؤشرات الاستقرار النقدي كثيرة ومتعددة، منها ما يتعلق بالوضع الداخلي ومنها ما يتعلق بالوضع الخارجي ومن أهم تلك المؤشرات يمكن ذكر ما يلي<sup>(1)</sup>:
- تحقيق الانسجام بين معدل نمو عرض النقد ومتطلبات الإنفاق العام خاصة الإنفاق الاستهلاكي في الميزانية الاعتيادية والسيطرة على حجم إنفاقها.
  - حصول توازن نسبي بين التدفقات السلعية والتدفقات النقدية لان أية زيادة في الكتلة النقدية لا تقابلها زيادة في التدفقات السلعية تؤدي إلى فجوة وبالتالي حصول الأسعار والتضخم.
  - زيادة فاعلية دور الائتمان المصرفي الممنوح من قبل الجهاز المصرفي للقطاع العام و إلى جميع القطاعات، أي أن الائتمان يجب أن يوجه للقطاعات الاقتصادية السلعية لزيادة الإنتاج وبالتالي زيادة المعروض السلعي وتخفيف موجة التضخم الحالية.
  - السيطرة على المصارف الاختصاصية (التابعة للقطاع الخاص) وبرمجة نشاطها المصرفي بحيث يكون موجها لزيادة وتوسيع الطاقات الإنتاجية للقطاع الخاص وليس لتحقيق الأرباح فقط.
  - السيطرة على نشاط مكاتب الصيرفة لجعلها وسيلة من السياسة النقدية للسيطرة على المعروض النقدي وليس للمضاربة.
  - تثبيت واستقرار الأسعار في السوق المحلية.
  - المحافظة على نظام سعر صرف يتلاءم مع حاجات الاقتصاد الوطني.
  - المساعدة في توفير السيولة النقدية وتوجيه الائتمان إلى الاستخدامات الأكثر إنتاجية.
  - المساعدة على الحفاظ على مستوى مناسب من القوى العاملة وتحقيق التوازن الداخلي والخارجي.

(1) باتح خليفة هلال- فاعلية السياسة النقدية للتقليل من ظاهرة التضخم في الاقتصاد العراقي، جريدة المدى، العدد: 553، 07 كانون الاول 2005. على الموقع الالكتروني:

## المطلب الثالث: إجراءات تحقيق الاستقرار الاقتصادي والنقدي

لقد تم تناول إجراءات تحقيق الاستقرار الاقتصادي والنقدي من جانبين:

### 1- من جانب إدارة السياسة النقدية:

- يرى بعض الاقتصاديين انه من اجل تحقيق الاستقرار النقدي والاقتصادي، يجب إدارة سياسة نقدية تدور حول أمرين اثنين احدهما يتعلق بالادخار والآخر يتعلق بالاستثمار ويهدف الأول إلى (1):
  - جمع وتعبئة ما يمكن توفيره من ادخارات في الاقتصاد.
  - محاولة رفع معدل الادخار كنسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي.
- أما الثاني فانه يسعى إلى (2):
  - زيادة نسبة الاستثمار إلى الناتج المحلي الإجمالي.
  - توجيه هذه الاستثمارات نحو القطاعات التي تخدم النمو الاقتصادي أكثر من غيرها.
- مع الإشارة إلى أن هذه الأهداف لا يمكن أن تتحقق إلا بالتوافق مع السياسات الأخرى للدولة كالسياسة المالية والسياسة الضريبية أو إحداهما، أو على الأقل أن لا يكون فيما بينهما تعارض.
- وبصفة عامة يمكن إدراج الإجراءات التي يمكن أن تتخذها الدولة من اجل المحافظة على الاستقرار الاقتصادي والنقدي في النقاط الآتية:
  - التحكم في عرض النقد ليتناسب مع حجم الناتج الحقيقي وذلك للحفاظ على استقرار الأسعار وتجنب التضخم.
  - المحافظة على سعر صرف العملة وقابلية تحويلها، إضافة إلى تعزيز احتياطي البلاد من العملة الأجنبية.
  - الموازنة قدر الإمكان بين متطلبات ربحية الاستثمار في القطاعات الإنتاجية المختلفة من خلال إضفاء المرونة على أسعار الفائدة المدفوعة والمقبوضة.
  - تخفيض العجز على ميزان المدفوعات من خلال التأثير على العمل المصرفي بتوجيهه باتجاه دعم قطاع التصدير السلعي والخدمي على حساب قطاع الاستيراد.
  - تطوير العمل المصرفي وتوجيهه والرقابة عليه من اجل كفاءة الكتلة النقدية بشكل عام والقاعدة النقدية بشكل خاص.
  - تطوير كل من الأسواق الأولية والثانوية لمواجهة التطورات الاقتصادية والمساعدة في فاعلية السياسة النقدية.

(1) حمزة محمود الزبيدي، إدارة المصارف، مؤسسة الوراق، عمان، الطبعة الأولى، 2000، ص: 26.

(2) حمزة محمود الزبيدي، المرجع نفسه، ص: 26.

## 2- من جانب اقتراحات صندوق النقد الدولي:

في إطار الإصلاحات المقترحة على الدول التي تعاني عدة اختلالات هيكلية، فإنه يستلزم عليها تطبيق الإجراءات الآتية والمتعلقة بإدارة الطلب الكلي وزيادة العرض الكلي، في محاولة منها لتحقيق الاستقرار الاقتصادي.

**2-1- إدارة الطلب الكلي:** تفسر نظرية صندوق النقد الدولي العجز في ميزان المدفوعات بالزيادة في الطلب الكلي مقابل العرض الكلي، وان عدم الكفاءة في إدارة الطلب هي التي أدت إلى ارتفاع مستويات الأسعار، وازدياد عجز الموازنة العامة واتجاه الموارد الاقتصادية لاستخدامات غير منتجة، واثـر كل ذلك على حوافز الإنتاج، وبالتالي اضعف من القدرة الإنتاجية وزاد من حجم الاقتراض الخارجي.

ووفقا لسياسات الطلب الكلي تتخذ مجموعة من الإجراءات تهدف إلى القضاء على التضخم وتقليل عجز الموازنة العامة للدولة وكذا معالجة ميزان المدفوعات، واهم هذه الإجراءات ما يلي:

- زيادة الضرائب على السلع والخدمات ورفع أسعار الفائدة الدائنة والمدينة للحد من عجز الموازنة.
- زيادة أسعار الطاقة والخدمات الحكومية ومنتجات القطاع العام.
- الحد من الائتمان المصرفي الممنوح للقطاع العام والحكومة ووضع حدود قصوى له لا يمكن تجاوزها.

**2-2- زيادة العرض الكلي:** تهدف سياسات العرض الكلي إلى زيادة الإنتاج المحلي خاصة من السلع المتاحة للتصدير وذلك عبر تحسين ظروف الإنتاج وتوجيهه في الأجل الطويل نحو النمو الاقتصادي، واهم الإجراءات المتضمنة في هذه السياسات ما يلي:

- التركيز على المشروعات سريعة العائد وتقليل الاعتماد على المشروعات الصناعية التي تتطلب فترات إنشاء طويلة الأجل، وتحتاج إلى إنفاق استثماري كبير.
- تغيير سياسات التسعير وتعديل نظم الأسعار لتحديد وفقا لقوانين العرض والطلب، ويرجى من ذلك زيادة الادخار المحلي، وترشيد استخدام القروض والمحافظة على إيرادات النقد الأجنبي.
- تخفيض سعر العملة الوطنية، وإلغاء القيود على المعاملات الخارجية، وهذه الإجراءات تعني تحرير سعر الصرف وإزالة الرقابة على النقد الأجنبي وعدم التدخل في تحديد قيمة العملة الوطنية وتركها تحدد وفقا لآليات العرض والطلب.

## 3- منهج صندوق النقد الدولي في الإصلاح الاقتصادي<sup>(1)</sup>:

(1) بلعزوز بن علي، مرجع سابق، ص ص: 135 - 137.

يستند منهج صندوق النقد الدولي في الإصلاح الاقتصادي بغية تحرير سعر الفائدة في الدول النامية على ثلاثة فرضيات ضمنية وهي:

- أن كل اختلال خارجي مصدره وجود فائض في الطلب الكلي عن العرض الكلي، نتيجة زيادة كمية وسائل الدفع بسرعة أكبر من زيادة كمية السلع والخدمات الحقيقية.
- إن كل إصلاح لاختلال ما يتطلب تخفيضاً في الطلب الاسمي، وإعادة تخصيص عناصر الإنتاج بطريقة تؤدي إلى زيادة العرض الكلي.
- إن سياسات الإصلاح الاقتصادي ليست انكماشية، فهدفها يتمثل في التوصل إلى توازن خارجي عند التشغيل الكامل عن طريق تغيير نظام الأسعار وتخصيص الموارد.
- وعلى ضوء هذه الفرضيات، فإن برامج الإصلاح الاقتصادي التي يدعمها صندوق النقد الدولي لتنفيذها في الدول النامية ترمي إلى تحقيق مجموعة من الأهداف المترابطة وهي:
- بلوغ وضع سليم لميزان المدفوعات، يمكن من أداء الالتزامات الخارجية بشكل مرتب.
- تحقيق معدل نمو اقتصادي مرتفع ومستمر، مع الحفاظ على مستوى مناسب من العمالة.
- احتواء التضخم أو تخفيضه إلى أن يعادل أو يقارب المعدل العالمي للتضخم إلى جانب تحقيق استقرار سعر الصرف.

- محاولة تحقيق العدالة في مجالات، توزيع الدخل، التعليم، الصحة، التغذية.  
ويرى الصندوق أن السبيل لبلوغ تلك الأهداف هو:

- الملائمة بين الطلب الداخلي، والموارد المتاحة في الأجل القصير من خلال ما يعرف ببرنامج التثبيت الاقتصادي.
- تمهيد الطريق لنمو قابل للاستمرار في ظل استقرار الأسعار في الأجل المتوسط اعتماداً على ما يسمى ببرنامج التكيف الاقتصادي.

**3-1-1- سياسات الإصلاح:** إن برامج الإصلاح التي يدعمها الصندوق تتطوي على إدماج سياسات التثبيت قصيرة الأجل، التي تهدف لتصحيح الاختلالات الداخلية والخارجية من خلال التحكم في مستوى الطلب الكلي. أما سياسات التكيف الهيكلي فهي أطول أجلاً ترمي إلى تحفيز جانب العرض في الاقتصاد، وفيما يلي عرض لكلا النوعين من السياسات:

**3-1-1-1- سياسات التثبيت:** هي السياسات التي تؤثر على كل من مستوى ومعدل نمو الطلب الداخلي الإجمالي، بحيث تؤدي إلى تحقيق التوازن الداخلي، وهذا التوازن الداخلي يعد من وجهة نظر الصندوق شرطاً لحدوث التوازن الخارجي. ويتألف برنامج التثبيت من عنصرين أساسيين هما: السياسة النقدية والسياسة المالية.

### 3-1-2- السياسة النقدية: يوصي صندوق النقد الدولي بضرورة إتباع سياسة نقدية انكماشية

ترمي إلى التحكم في المعروض النقدي، بغرض الحد من التضخم، وتصحيح وضع ميزان المدفوعات، ولتحقيق ذلك ينصح الصندوق إتباع أدوات السياسة النقدية التالية:

- وضع سقف على الائتمان المحلي: هذه الأداة لن تمكن البنك المركزي من التوسع في منح الائتمان للحكومة، أو البنوك التجارية، وهذا بدوره سوف يقيد عرض النقود تلقائياً، ومن ثم ينخفض مستوى الإنفاق الحكومي، وبالتالي الطلب على الواردات. ومن ناحية أخرى فإذا أدى انخفاض عرض النقود إلى ارتفاع أسعار الفائدة المحلية، فقد يمكن اجتذاب المزيد من تدفقات رأس المال الأجنبي، وكلا الأمرين سوف يؤدي إلى تحسين وضع ميزان المدفوعات.

- رفع أسعار الفائدة: يلعب سعر الفائدة دوراً هاماً في تحقيق التوازن الداخلي و التوازن الخارجي وضمان التخصيص الكفء للموارد المالية في الاقتصاد الوطني. ويرى الصندوق أن تقييد أسعار الفائدة عند المستويات المنخفضة لا يعكس الندرة النسبية لعنصر رأس المال ولا معدلات التضخم ومن ثم فإن أسعار الفائدة الاسمية تنطوي على أسعار فائدة حقيقية سالبة وهو ما يؤدي إلى:

- الإسراف في الاستثمارات ذات الكثافة الرأسمالية العالية.

- إضعاف الحافز على الادخار، وبالتالي تدهور حجم المدخرات.

- هروب رؤوس الأموال للخارج خاصة في ظل المغالاة في أسعار الصرف.

لهذا فإن الصندوق يطالب برفع سعر الفائدة حيث أن ذلك يضمن:

- تحويل الموارد المالية من الاستهلاك إلى الادخار، وتغيير شكل ونمط توزيع الادخار في السلع المعمرة والعقارات والمعادن النفيسة والأصول المالية الأجنبية، لصالح الأصول المالية المحلية لدى الجهاز المصرفي، وهو ما يسمح بتمويل حجم أكبر من الاستثمارات. فالإتجاه للادخار على حساب الاستهلاك - بفعل سعر الفائدة المرتفع - يؤدي إلى انخفاض في سرعة دوران النقود، ومن ثم يقل معدل التضخم ويزداد الدخل الحقيقي وهو ما يساعد على زيادة معدلات الادخار والاستثمار.

- تساعد أسعار الفائدة المحلية الموجبة - أخذاً في الاعتبار سياسة تخفيض قيمة العملة الوطنية - على تقليل هروب رؤوس الأموال إلى الخارج والاحتفاظ بالمدخرات محلياً، ومن ناحية أخرى تشجع على جذب رؤوس الأموال الأجنبية وزيادة تحويلات العمال المهاجرين إلى الداخل، فيزداد عرض الأرصدة المتاحة للإقراض من جهة، وينخفض عجز ميزان المدفوعات من جهة أخرى.

**المبحث الثاني: مفهوم السياسة النقدية، أدواتها، أهدافها وعلاقتها بالسياسات الأخرى**

لا يمكن للسلطة النقدية أن تقوم بضبط الأوضاع النقدية إلا من خلال آليات السياسة النقدية وأدواتها، والتي تعتبر احد تقسيمات السياسة الاقتصادية التي تهتم بالمتغيرات النقدية. وعليه سنتطرق في المطالب الآتية إلى مختلف الجوانب المتعلقة بها.

### المطلب الأول: مفهوم السياسة النقدية

يعتبر مصطلح السياسة النقدية حديثا نسبيا، فقد ظهر في القرن التاسع عشر، إلا أن الذين كتبوا عن السياسة النقدية كانوا كثيرين، ويعود هذا التطور إلى تطور الفكر الاقتصادي وان الأحداث الاقتصادية هي المحرك في ذلك، وقد كان التضخم الذي انتشر في اسبانيا وفرنسا في القرن السادس عشر سببا في ظهور أبحاث عن السياسة النقدية، كما أن المشاكل المالية التي ظهرت في بريطانيا والتضارب بين النقود الورقية والمعدنية في الولايات المتحدة الأمريكية في نهاية القرن السابع عشر، من الدوافع الأخرى لبحث السياسة النقدية في تلك البلاد. أما في القرن التاسع عشر فان التضخم والمشاكل النقدية الأخرى من العوامل الهامة التي أدت إلى ظهور الدراسة المنتظمة لمسائل السياسة النقدية. وفي القرن العشرين أصبحت دراسة السياسة النقدية جزءا لا يتجزأ من السياسة الاقتصادية للدولة.

#### 1- تعريف السياسة النقدية:

تعبر السياسة النقدية عن " الإجراءات اللازمة التي تمكن السلطات النقدية من ضبط عرض النقود أو التوسع النقدي للتماشي وحاجة المتعاملين الاقتصاديين وهي هدف البنك المركزي في ممارسته للرقابة"<sup>(1)</sup>.

كما عرفت السياسة النقدية بأنها: " العمل أو الإجراء الذي يستخدم لمراقبة عرض النقود من قبل البنك المركزي وذلك كأداة لتحقيق أهداف السياسة الاقتصادية "<sup>(2)</sup>.

كما تعرف السياسة النقدية على أنها: " جملة الإجراءات التي تقوم بها الدولة (السلطة النقدية) بهدف التأثير في كمية النقود والأسعار وينعكس هذا التأثير على مستوى النشاط الاقتصادي "<sup>(3)</sup>.

كما يمكن تعريفها أيضا بأنها: " مجموعة الوسائل التي تطبقها السلطات النقدية المهيمنة على شؤون النقد والائتمان، وتتم هذه الهيمنة إما بإحداث تأثيرات في كمية النقود أو في كمية وسائل الدفع بما يتلائم والظروف الاقتصادية المحيطة " <sup>(4)</sup>.

ويقصد بها كذلك " قيام البنك المركزي بتغيير كمية النقود في المجتمع زيادة ونقصانا وذلك بتأثيره على حجم الائتمان وأسعار الفائدة عن طريق استخدام أدواته التقليدية (أدوات السياسة النقدية) للتأثير على الاستثمار، وبالتالي على النشاط الاقتصادي في المجتمع " <sup>(1)</sup>.

(1) عبد المجيد قدي، المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، الطبعة الثانية، □□□□، ص: 53.

(2) J.Pierre Pattat, Monnaie, Institutions Financières et Politiques Monétaires, 4<sup>eme</sup> Edition, Economica, Paris, 1987, p : 277.

(3) Gilles Jacoud, La Monnaie Dans L'Economie, Nathan, Paris, 2<sup>eme</sup> édition, 1994, P: 82.

(4) عقيل جاسم عبد الله، مرجع سابق، ص: 207.

مما تقدم يمكن القول أن السياسة النقدية هي تلك السياسة المرتبطة بالنقود والجهاز المصرفي أو التي تتحكم في عرض النقود وبالتالي في القوة الشرائية لبلد ما. وعليه فان السياسة النقدية هي مجموعة القوانين التي تضعها السلطات النقدية بما يكفل سرعة وسهولة تداول وحدة النقود، لكي تستطيع أن تقوم بوظائفها الاقتصادية بطريقة تساعد على تحقيق أهداف السياسة النقدية من خلال البنك المركزي بهدف تحقيق الاستقرار الاقتصادي والنقدي، وتفادي الأزمات التي يتعرض لها الاقتصاد الوطني.

## 2- أهداف السياسة النقدية:

إن السياسة النقدية جزء من السياسة الاقتصادية، ذلك أنها تساهم في تحقيق الأهداف العامة للسياسة الاقتصادية، إضافة لما للنقود من تأثير على المتغيرات الاقتصادية الأخرى. وتختلف أهداف السياسة النقدية تبعاً لمستويات التقدم والتطور الاقتصادي والاجتماعي للمجتمعات المختلفة، والنظم الاقتصادية والاجتماعية السائدة وظروف واحتياجات هذه المجتمعات. ففي الدول الرأسمالية المتقدمة تركز أهداف هذه السياسات في المقام الأول في المحافظة على العمالة الكاملة للاقتصاد الوطني في إطار من الاستقرار النقدي الداخلي، وكذلك في مواجهة التقلبات الاقتصادية المختلفة، أما في الدول النامية فان الأهداف الرئيسية لسياساتها الاقتصادية ومن بينها السياسة النقدية، تركز في خدمة أهداف التنمية وتوفير التمويل اللازم لها، بمعنى أن السياسة النقدية في هذه الدول تتجه في المقام الأول نحو تعبئة أكبر قدر ممكن من الموارد المالية الميسورة ووضعها في خدمة التنمية للاقتصاد الوطني. وبصفة عامة تتمثل الأهداف الرئيسية للسياسة النقدية في<sup>(2)</sup>:

- تحقيق المعدل الأمثل للنمو الاقتصادي المصحوب بالعمالة الكاملة.
- العمل على تحقيق الاستقرار النقدي داخليا وخارجيا.
- إحكام الرقابة على الائتمان بما يناسب الوضع الاقتصادي القائم.
- تعبئة المدخرات والموارد المالية اللازمة لتمويل البرامج الاستثمارية.
- العمل على التوزيع العادل للثروة.

وتنقسم أهداف السياسة النقدية إلى أهداف وسيطية وأهداف عامة كما يلي:

**1-2- أهداف وسيطية:** تحاول السلطات النقدية تحقيق الأهداف النهائية بالتأثير على متغيرات وسيطية، وذلك لعدم قدرة هذه السلطات الوصول مباشرة إلى الهدف النهائي فنقوم بالاستعانة بمتغيرات وسيطية.

(1) عبد المنعم راضي، النقود والبنوك، مكتبة عين شمس، القاهرة، 1998، ص ص: 290-291.

(2) بلعزوز بن علي، مرجع سابق، ص: 114.

وتعتبر الأهداف الوسيطة عن تلك المتغيرات النقدية التي يمكن عن طريق مراقبتها وإدارتها الوصول إلى تحقيق بعض أو كل الأهداف النهائية ويشترط في الأهداف الوسيطة أن تستجيب لما يلي<sup>(1)</sup>:

- وجود علاقة مستقرة بينها وبين الهدف أو الأهداف النهائية.
  - إمكانية مراقبتها لما للسلطات النقدية من أدوات.
- وتتمثل الأهداف الوسيطة في:

**1-1-1- معدل الفائدة<sup>(2)</sup>:** تسعى السلطة النقدية أحيانا إلى اتخاذ الوصول إلى معدل فائدة حقيقي هدفا وسيطيا للسياسة النقدية، إلا أن هذا الهدف يطرح مشاكل عديدة من بينها طبيعة العلاقة بين معدلات الفائدة طويلة أو قصيرة المدى والنقود. فلقد تبين في الولايات المتحدة الأمريكية أن متغيرا للدخل مقترنا بسعر فائدة على المدى القصير يعطي دالة بالغة الاستقرار للطلب على النقود، في الوقت الذي ظهر فيه أن مزيجا من متغير الدخل وآخر لسعر الفائدة على المدى الطويل يؤدي إلى تحقيق أفضل مستويات الكتلة النقدية بمعناها الواسع في بريطانيا.

والمشكل في اعتماد سعر الفائدة كهدف وسيط للسياسة النقدية، هو أن أسعار الفائدة تتضمن عنصر التوقعات التضخمية، وهو ما يعقد دلالة أسعار الفائدة الحقيقية مما يفقدها أهميتها كمؤشر. كما أن التغيرات في سعر الفائدة لا تعكس في الواقع نتائج جهود السياسة النقدية وحدها، وإنما عوامل السوق. ذلك أن معدلات الفائدة تتجه نحو الارتفاع أو الانخفاض تبعا للوضع التي يمر بها الاقتصاد (الدورة الاقتصادية)، فضلا عن كون الجمهور عادة ما يلجأ إلى ربط تحركات معدلات الفائدة بتشدد السلطات، إضافة إلى أن معدل الفائدة مثلما يمكن أن يستخدم كهدف وسيط يمكن أن يستخدم كقناة إبلاغ ووسيلة للسياسة النقدية.

**2-1-2- معدل صرف النقد مقابل العملات الأخرى<sup>(3)</sup>:** إن معدل صرف النقد هو مؤشر هام حول الأوضاع الاقتصادية لدولة ما، وذلك بالمحافظة على هذا المعدل حتى يكون قريبا من مستواه لتعادل القدرات الشرائية، ويمكن أن تكون السياسة النقدية مساهمة في التوازن الاقتصادي عبر تدخلها من أجل رفع معدل صرف النقد تجاه العملات الأخرى. وقد يكون محاربا للتضخم، وهو ما يحقق الهدف النهائي للسياسة النقدية. وعندما يتخذ معدل الصرف كهدف وسيط فإنه يظهر العديد من العيوب لأن أسواق الصرف ليست منتظمة فهي تتعرض لتقلبات، ومعدل الصرف يلعب دورا مهما في معرفة الإستراتيجية الاقتصادية والمالية لحكومة ما، ولذلك فإن الاختيار المدرك أو غير المدرك لعدم تقدير سعر صرف ملائم له نتائج ثقيلة منها:

(1) عبد المجيد قدي، مرجع سابق، ص: 64.

(2) عبد المجيد قدي، المرجع نفسه، ص: 75.

(3) صالح مفتاح، مرجع سابق، ص: 117-118.

\* أن المحافظة على مستوى منخفض أكثر للعملة يشجع الضغوط التضخمية ويؤدي إلى إتباع سياسة سهلة في الأجل القصير تدفع بالمقابل في الأجل الطويل إلى إضعاف القدرة الصناعية للدولة والانخفاض النسبي لمستوى معيشة الأفراد.

\* أن البحث عن الحفاظ على مستوى مرتفع أكثر يفرض على الأعوان الاقتصاديين ضغطا انكماشيا وهو ما يحدث اختفاء بعض المؤسسات غير القادرة على التأقلم، وهو ما يبطئ النمو، وفي الأخير يؤدي إلى سياسة متشددة، يمكن أن تؤدي إلى الفشل. ولذلك فإن الاقتصاديات الواسعة والمتنوعة والتي تتميز بانفتاح قليل على الخارج والتي ترتبط بشريك اقتصادي أساسي، لا يمكن لها أن تركز جميع الأهداف الوسيطة للسياسة النقدية على معدل الصرف، ولذلك فإن الهدف الوسيط الداخلي يبدو ضروريا في هذه الحالة، لأنه في حالة المضاربة على نقد معين، إذا لم يكن ذلك لأسباب اقتصادية موضوعية، يمكن للبنك المركزي أن يستنفذ احتياطاته من العملة الصعبة مقابل الخلق المفرط للنقد الوطني حتى يمكن تداوله محليا.

**2-1-3- المجمعيات النقدية:** وهي عبارة عن مؤشرات إحصائية لكمية النقود المتداولة وتعكس قدرة الأعوان الماليين المقيمين على الإنفاق، بمعنى أنها تضم وسائل الدفع لدى هؤلاء الأعوان، ومن بين وسائل التوظيف تلك التي يمكن تحويلها بيسر وسرعة ودون مخاطر الخسارة في رأس المال إلى وسائل دفع. ويرتبط عدد هذه المجمعيات بطبيعة الاقتصاد ودرجة تطور الصناعة المصرفية والمنتجات المالية، وتعطي هذه المجمعيات معلومات للسلطات النقدية عن وتيرة نمو مختلف السيولات.

كما أن تثبيت معدل نمو الكتلة النقدية في مستوى قريب لمعدل نمو الاقتصاد الحقيقي يمثل الهدف المركزي للسلطات النقدية في معظم الدول المتقدمة، ولهذا السبب فإن السلطات النقدية في تلك الدول حددت أهدافا في هذه المجمعيات بالتدريج بداية بشكل غير معن ثم معن، مثل النظام الفدرالي الاحتياطي ابتداء من سنة 1972، بنك ألمانيا الفدرالي انطلاقا من سنة 1974، بنك إنجلترا وبنك فرنسا انطلاقا من سنة 1976.

وتنص نظرية النقديين على الحفاظ و لعدة سنوات على معدل نمو ثابت (من 3% إلى 5%) للنقد، ويعتقد النقديون بان كمية النقد هي الوسيط المفضل للتوازن الاقتصادي، ويبين فريدمان ثلاثة مزايا لمنهج التثبيت وهي:

- يحول دون أن يصبح عرض النقود مصدرا لعدم الاستقرار.  
- بزيادة عرض النقود بمعدل ثابت، فإن السياسة النقدية تستطيع أن تجعل آثار الاضطرابات الناجمة عن مصادر أخرى عند حدها الأدنى.

- تطبيق معدل ثابت لزيادة عرض النقود يجعل مستوى الأسعار في الأجل الطويل ثابتا.

**2-2- أهداف نهائية:** تعبر الأهداف النهائية عن المساعي الحقيقية المراد الوصول إليها من وراء استخدام وسائل وأدوات السياسة النقدية.

ويمكن إيجاز الأهداف التي يمكن أن تصل إليها السياسة النقدية في النقاط الآتية:

- تحقيق مستوى مقبول من الاستقرار النقدي والاقتصادي، بالابتعاد عن التغيرات المؤثرة على قيمة العملة الوطنية داخليا وخارجيا، الناتجة عن عدم استقرار المستوى العام للأسعار.
- تطوير الأسواق المالية والأسواق النقدية وذلك من خلال إصلاح المؤسسات المصرفية والمالية مما يؤدي إلى تطوير الاقتصاد الوطني.
- تحقيق التوازن المنشود في ميزان المدفوعات.
- توفير مناخ استثماري لتنفيذ مشاريع وبرامج التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

### 3- اتجاهات السياسة النقدية:

يعتمد اتجاه السياسة النقدية على حالة الاقتصاد والأسباب الداعية لها ومنه يمكن تقسيم اتجاهات السياسة النقدية إلى<sup>(1)</sup>:

**3-1- السياسة النقدية التوسعية:** وهي السياسة التي تعنى بزيادة الطلب الكلي من خلال زيادة القدرة على الشراء وذلك بسعي الحكومة إلى زيادة حجم النقود المتداولة في أيدي الأفراد في الجهاز المصرفي. ويستخدم هذا النوع من السياسات في معالجة البطالة والركود الاقتصادي، بالإضافة إلى تدعيم البناء الاقتصادي من خلال تحقيق معدلات نمو مرتفعة والمساهمة في مشاريع التنمية الاقتصادية عبر آلية خلق النقود وتأثير مضاعف.

**3-2- السياسة النقدية الانكماشية:** وتستخدم في معالجة التضخم والقضاء على الفجوة التضخمية متى وجدت، ويأتي ذلك من خلال سعي البنك المركزي إلى تقليل حجم النقد المتداول لكبح الطلب الكلي وتقليل القدرة على الشراء، وهنا تسعى الحكومة إلى تقليل النقود المتداولة في أيدي الجمهور والجهاز المصرفي من خلال آلية المضاعف النقدي، وذلك بالتأثير العكسي على مكونات عرض النقد.

□ - المعلومات اللازمة لتنفيذ السياسة النقدية<sup>(2)</sup>:

تحتاج السلطة النقدية في إدارة سياستها إلى معرفة كيفية تشغيل الاقتصاد الذي تعمل فيه، وعن حالتها الممكنة في كل فترة، كما تحتاج إلى معرفة سلوك الوحدات المؤسسية التي تؤثر في كامل النشاط الاقتصادي، و التي تتمثل في ما يلي:

- الحكومة
  - قطاع العائلات
  - القطاع المالي الخاص
  - القطاع الغير مالي الخاص
- = القطاع الخاص

(1) جمال خريس وآخرون، مرجع سابق: 111.

(2) البحري عبد الله، اثر العولمة على فعالية السياسة النقدية- دراسة حالة الجزائر، رسالة ماجستير غير منشورة كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2004-2005، ص: 57-58.

$$\text{القطاع العام} = \left\{ \begin{array}{l} - \text{ لقطاع المالي العام} \\ - \text{ القطاع غير المالي العام} \\ - \text{ القطاع الخارجي} \end{array} \right.$$

فالحكومة تلعب دورا هاما في توجيه الاقتصاد وتنشيطه من خلال السياسات الاقتصادية التي تنفذها، فهي تفرض الضرائب وتنفق وتدعم وتقترض وتقرض، كما تقوم بسن القوانين والتشريعات المختلفة. وتعد ميزانية الدولة (الحكومة) الأداة التي تستخدمها لتحقيق أهدافها الاقتصادية والاجتماعية، كما أن حالة الميزانية تؤثر على وضع الاقتصاد الكلي وعلى السيولة المحلية (عرض النقود) وعلى وضع القطاع الخارجي.

كما تؤثر الحكومة على النشاط الاقتصادي عن طريق توجيه القطاع العام بما فيه قطاع الأعمال غير المالي والمالي باستثناء السلطة النقدية، من حيث نوع الإنتاج وكمية الموارد المخصصة له وطرق التسعير المستخدمة.

ويؤدي القطاع الخاص دورا أساسيا في الاقتصاد من حيث الإنتاج والاستهلاك والادخار والاستثمار، كما يؤثر على عرض النقود وعلى وضع القطاع الخارجي، أما القطاع المالي وعلى رأسه السلطة النقدية فهو يلعب دورا هاما في توفير ما يحتاجه الاقتصاد من تمويل.

فكلا من الحكومة والقطاع الخاص يقترض من الجهاز المصرفي، ويودع موارده المالية لديه، في حين يعتبر القطاع الخارجي مصدرا لما ينقص من سلع وخدمات ومنتفعا لتصرف الفائض في عرضها، إلى جانب تدفقات رؤوس الأموال إلى الداخل وإلى الخارج. وعليه ترتبط هذه الوحدات من خلال إجراء معاملات مالية وغير مالية في كل من سوق السلع والخدمات وسوق العمل وسوق المال، ونظرا لكون النقود مخزنا للقيمة ووسيلة للتبادل، ويتم تبادلها في جميع الأسواق، فإن السياسة النقدية من خلال تأثيرها على كمية وقيمة النقود، تؤثر في كل هذه الأسواق، لذا تقوم السلطة النقدية بمراقبة حالة جميع الأسواق وكذلك على المستوى الكلي.

## المطلب الثاني: أدوات السياسة النقدية و مصداقيتها

### 1- أدوات السياسة النقدية:

تتمثل أدوات السياسة النقدية التي تتبعها الحكومة لمعالجة الاختلالات النقدية والاقتصادية في:

### 1-1- الأ أدوات التقليدية (الأ أدوات الكمية): تعتبر الطرق الكمية هي الأ أدوات التقليدية للسياسة

النقدية وهي تشمل: سعر الخصم، عمليات السوق المفتوحة، نسبة الاحتياطي القانوني.

**1-1-1- سعر الخصم:** ويراد به السعر الذي يبدي المصرف المركزي استعدادة لإقراض الجهاز المصرفي بموجبه. ويتم ذلك إما بإعادة خصم الحوالات التي خصمتها المصارف التجارية، وإما بإقراضها لقاء رهن مثل تلك الحوالات. و سعر الفائدة الذي يتقاضاه المصرف المركزي يعرف بالحد الأدنى لسعر الإقراض. وهذا السعر يعلن على الجمهور فيكون إشارة واضحة في السوق النقدية عن نوايا المصرف المركزي، والغالب انه إذا رفع هذا السعر الأدنى، فان المصارف التجارية ترفع أسعار الفائدة لقروضها. والعكس صحيح<sup>(1)</sup>.

وتعتبر سياسة معدل الخصم من أقدم الأ أدوات التي استخدمتها البنوك المركزية للرقابة على الائتمان، وكان بنك انجلترا أول من طور معدل الخصم كوسيلة للسيطرة على الائتمان بداية من سنة 1947. وفي فرنسا سنة 1857، وفي الولايات المتحدة سنة 1913.

وتختلف الأوراق المالية القابلة للخصم من بلد إلى آخر إلا أنها تحتوي بشكل عام على ما يلي<sup>(2)</sup>:

- السندات التجارية التي يكون اجل استحقاقها لمدة معينة (مثلا تسعين يوما)، وقد يشترط أن تكون متمتعة بثلاثة ضمانات (وجود ثلاثة توقيعات، صاحب ومسحوب عليه، ومستفيد) كالكمبيالات.
- سندات الخزينة التي قد يشترط أن تكون ذات اجل محدد.
- سندات ممثلة لقروض قصيرة الأجل.
- سندات محركة لسلف على الخارج ذات اجل متوسط أو طويل.

- **تأثير معدل الخصم:** إن العلاقة بين سعر الخصم وأسعار الفائدة في الأسواق هي محور التأثير في أسواق الائتمان وهي التي تعطي البنك المركزي القدرة على التأثير في خلق المصارف التجارية للائتمان، فعندما يقوم البنك المركزي بزيادة سعر الخصم سوف يؤدي ذلك إلى خفض كمية النقود المتداولة في الاقتصاد. وعندما يقوم البنك المركزي بخفض سعر الخصم فان حجم النقود المتداولة في المجتمع (الاقتصاد) سوف تزداد. وتؤثر سياسة إعادة الخصم على حجم الائتمان المصرفي وبالتالي عرض النقد وفق الآلية الآتية<sup>(3)</sup>:

- إذا شعر البنك المركزي أن عرض النقود قد ارتفع إلى مستوى غير مرغوب فيه نتيجة التوسع المفرط في منح الائتمان، وانه اخذ يهدد المستوى العام للأسعار الداخلية سارع إلى انتهاج سياسة نقدية انكماشية، تهدف إلى تقليص الكمية الإجمالية للنقود المتداولة، ويعمل على تنفيذ هذه السياسة عن طريق رفع سعر إعادة الخصم، أي رفع كلفة القروض أو السيولة التي يقدمها للمصارف التجارية، مما يؤدي إلى

(1) محمد عزيز، محمد عبد الجليل أبو سنيينة، مبادئ الاقتصاد، منشورات جامعة قار يونس، بنغازي- ليبيا، الطبعة الأولى، 2002، ص: 542.

(2) وسام ملاك، النقود والسياسات النقدية الداخلية، دار المنهل اللبناني، بيروت، 2000، ص: 224.

(3) زكريا الدوري، يسرى السامرائي، مرجع سابق، ص: 194-195.

تقليل اقتراضها من المصرف المركزي، وهذا بدوره يؤدي إلى عدم توفر احتياطات نقدية كافية لدى المصارف التجارية لأغراض التوسع في منح الائتمان أو القروض. مما يضع قيوداً على مقدرتها في خلق الودائع الجديدة. ومن ناحية هذا هو المهم، ستسارع المصارف التجارية إلى رفع سعر الخصم أي سعر الفائدة المقررة في السوق النقدية على القروض التي تقدمها للقطاع غير المصرفي عن طريق خصم الأوراق التجارية والمالية. وسيكون رفع سعر الخصم بنفس النسبة وفي نفس الوقت لارتفاع سعر إعادة الخصم، وهو ما يعني أن المصارف التجارية تقوم بنقل تكلفة اقتراضها من البنك المركزي إلى الأفراد والمشروعات عن طريق رفع سعر الفائدة على الائتمان التي تضعه تحت تصرف عملائها.

وهو إجراء سليم لأن من غير المعقول أن تقتصر المصارف التجارية من البنك المركزي بسعر مرتفع ثم تعود لإقراض ما حصلت عليه إلى عملائها بسعر منخفض، وقيام المصارف التجارية برفع كلفة القروض التي تقدمها لعملائها سيؤدي إلى قلة إقبالهم على الاقتراض أو طلب الائتمان من المصارف التجارية، لأن العائد المتوقع من استثمار الأموال المقترضة سيكون أقل من السابق، وتقليل اقتراض القطاع غير المصرفي من المصارف سيضع حداً للتوسع في منح الائتمان المصرفي. وبالتالي في وسائل الدفع المتاحة في الاقتصاد. وهذا من شأنه أن يقلل من الإنفاق النقدي ويخفف من حدة الضغوط التضخمية، أي الارتفاع المستمر والشديد في مستوى الأسعار.

أما في حالة إتيان البنك المركزي لسياسة توسعية، فإنه يقوم بخفض معدل إعادة الخصم حتى يتيح للبنوك بخصم ما لديها من أوراق تجارية، أو الاقتراض منه للتوسع في منح الائتمان، فيقبل المستثمرون على البنوك التجارية للحصول على المزيد من الائتمان بتكلفة منخفضة.

وهنا سيعتقد رجال الأعمال أن العائد المتوقع من استثمار المبالغ المقترضة سيكون أعلى من التكلفة التي سيؤدونها إلى المصرف التجاري، فيزداد طلبهم على الائتمان ويزداد حجم الودائع الجديدة مما يؤدي إلى زيادة عرض النقد، وهذا بدوره سيؤدي إلى زيادة الإنفاق النقدي، ومن ثمة الإنتاج والدخل والاستخدام مما يرفع مستوى النشاط الاقتصادي بأسره.

كما أن التغير في معدل الخصم يمس أيضاً المعاملات الخارجية، ففي حالة وجود عجز في ميزان المدفوعات وهبوط قيمة العملة الأجنبية ونتيجة لهروب رؤوس الأموال إلى الخارج، مما يؤدي إلى ارتفاع سعر الفائدة على الودائع، الناجم عن ارتفاع سعر الخصم لاجتذاب رؤوس الأموال الأجنبية القصيرة الأجل للاستفادة من معدلات الفائدة المرتفعة، خاصة إذا كانت حركات رؤوس الأموال الأجنبية ذات حساسية أو ذات استجابة سريعة لتغيرات أسعار الفائدة، أو إذا كانت أسعار الفائدة في الأسواق المالية الدولية منخفضة. كما يقوم البنك المركزي برفع سعر الخصم بهدف إعادة التوازن إلى ميزان المدفوعات الناتج عن زيادة استيرادات الدولة عن صادراتها أو زيادة رأس المال الخارج من الدولة إلى العالم الخارجي عن رأس المال المتدفق إلى الدولة أو كليهما، وهو ما يؤدي إلى ارتفاع أسعار الفائدة، و الذي بدوره سيؤدي إلى انخفاض مستويات الأسعار الداخلية ومن ثم زيادة الطلب على الصادرات و انخفاض الطلب

على الاستيرادات مما يؤدي إلى توازن أو وجود فائض في الميزان التجاري و الذي ينعكس ايجابيا على ميزان المدفوعات من ناحية أخرى.

- **مزايا و عيوب سياسة الخصم** <sup>(1)</sup>: تتمثل المزايا الأساسية لتلك السياسة في أن البنك المركزي يمكن أن يؤدي دوره كملجأ أخير للإقراض، و من ثم منع الفشل و الكوارث المصرفية و المالية، و لكن عيوب تلك السياسة دفعت بعض الاقتصاديين إلى التوصية بعدم استخدامها كأداة للتحكم في العرض النقدي. فأولا قد يتولد في ذهن الجمهور خلط متعلق بنية البنك المركزي و الذي يخلقه إعلان تغيرات سعر الخصم، ثانيا إذا حدد البنك المركزي سعر الخصم عند مستوى معين سيحدث تقلب كبير للفرق بين سعر الفائدة السوقي و سعر الخصم عندما يتغير سعر الفائدة السوقي، تلك التقلبات تقضي إلى تقلبات غير مرغوبة في حجم القروض المخصصة، و من تغيرات غير مرغوبة في حجم القاعدة النقدية المقترضة، مما يعني أن سياسة تغير سعر الخصم قد تجعل من الصعب التحكم في العرض النقدي.

### 1-1-2- عمليات السوق المفتوحة: هذه هي الوسيلة الكمية الثانية التي يستعملها البنك

المركزي للسيطرة على حجم الائتمان بواسطة الجهاز المصرفي داخل الاقتصاد. إذ تعتبر البنوك التجارية هي المسؤولة عن زيادة حجم الائتمان أو تقليصه و تمكين رجال الأعمال من زيادة أو تقليل اقتراضها منها، و على ذلك تمتلك البنوك التجارية القدرة في التأثير على الاقتصاد الوطني من خلال الائتمان الذي تقدمه إلى رجال الأعمال، و يكمن الدور الرئيسي للبنك المركزي في السيطرة على قدرة البنوك التجارية في منح الائتمان، كي يتمكن البنك المركزي من السيطرة على التقلبات الاقتصادية في البلاد.

- و المقصود بالسوق المفتوحة هنا: البيع و الشراء في السوق المالي للسندات، و هذه العمليات التي يقوم بها البنك المركزي تتوقف على هدفه من حيث كمية النقود في السوق، فإذا كان هدفه زيادة كمية النقود في السوق و تداولها فانه يعمد إلى عمليات شراء لكي يضخ في السوق نقودا، وإذا كان يهدف إلى العكس، فانه يعمد إلى عمليات البيع حيث يبيع سندات ليسحب من السوق كميات النقود، وذلك من خلال إتباع أساليب مشجعة في حالتي الشراء و البيع، بحيث يرغب المشتري في الشراء ويرغب البائع في البيع في الحالتين المذكورتين. و هذه السياسة يلزمها سوق مالي نشط كي تكون ذات فعالية <sup>(2)</sup>.

كما يقصد بسياسة السوق المفتوحة أيضا <sup>(3)</sup>: قيام البنك المركزي بدخول سوق الأوراق المالية بائعا أو مشتريا للأوراق المالية من المتعاملين في السوق المالية سواء كانوا بنوكا أو أفرادا من جميع الأنواع و خاصة السندات الحكومية و ذلك بهدف خفض أو رفع قدرة البنوك التجارية على منح الائتمان. و قد يصل الأمر أحيانا ليشمل إلى جانب الأوراق المالية الذهب والعملات الأجنبية، وذلك للتقليل من السيولة

(1) احمد أبو الفتوح الناقة، نظرية النقود و البنوك و الأسواق المالية، مدخل حديث للنظرية النقدية و الأسواق المالية، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 1998، ص: 127.

(2) مصطفى سلمان و آخرون، مبادئ الاقتصاد الكلي، دار المسيرة للنشر و التوزيع و الطباعة، عمان، الطبعة الثالثة، 2005، ص: 293.

(3) درواسي مسعود، مرجع سابق، ص ص: 244-245.

لدى الأفراد في حالة قيامه ببيع الأوراق المالية و زيادتها في حالة قيامه بشرائها. كما تستخدم هذه السياسة للتأثير في كمية العرض النقدي و من ثم سعر الفائدة، حينما يقوم البنك المركزي بشراء أوراق الحكومة المالية من الوحدات الاقتصادية الأخرى في السوق المفتوح، تأخذ كمية النقود المتداولة و احتياطات البنوك التجارية في الزيادة، كما تأخذ أثمان هذه الأوراق في الزيادة أيضا، وهكذا تؤدي الزيادة في العرض النقدي و الزيادة في مقدرة البنوك على الإقراض من جهة و الزيادة في أسعار الأوراق المالية من جهة أخرى إلى تخفيض سعر الفائدة.

كذلك حينما يقوم البنك المركزي ببيع أوراق الحكومة (سندات) إلى الوحدات الاقتصادية الأخرى (مثل شركات التأمين، و الشركات الصناعية ... الخ) في السوق المفتوح تأخذ كمية النقود المتداولة و احتياطات البنوك التجارية في النقصان كما تأخذ أسعار هذه الأوراق في الهبوط أيضا، وهكذا يؤدي النقص في العرض النقدي والنقص في مقدرة البنوك على الإقراض من ناحية، و الهبوط في أسعار الأوراق المالية من ناحية أخرى إلى رفع سعر الفائدة السائد في السوق.

- وتتميز سياسة السوق المفتوحة عن سياسة سعر إعادة الخصم من ناحية مجال التطبيق و طبيعة العلاقة بين البنوك التجارية و البنك المركزي، فبينما يحاول البنك المركزي في الثانية التأثير في سيولة البنوك التجارية و بالتالي في سيولة السوق النقدية لمحاولة تقييد أو توسيع الائتمان بحسب الأهداف الاقتصادية المرغوبة، و نجده على العكس من ذلك يحاول في الأولى أن يؤثر في سيولة السوق النقدية و في هيكل هذا السوق بهدف التأثير في السيولة و قدرة البنوك التجارية على خلق الائتمان. و تعتبر عمليات السوق المفتوحة من ضمن الأدوات المهمة و الأساسية في السياسة الائتمانية التي لازالت تستخدم في الاقتصاديات المتقدمة.

ويهدف البنك المركزي بعمليات السوق المفتوح التأثير على حجم الائتمان بالتوسع و الانكماش عن طريق التأثير في عرض النقود أي النقود الورقية و نقود الودائع بصفة خاصة. ففي حالات التضخم إذا شاء البنك المركزي تقييد حجم الائتمان و امتصاص جزء من الأموال المتداولة فإنه ينزل إلى السوق بائعا للأوراق المالية و السندات الحكومية مثلا. وفي حالات الانكماش إذا رغب البنك المركزي في دفع التوسع للائتمان فإنه ينزل إلى السوق مشتريا للأوراق المالية و السندات<sup>(1)</sup>.

وتتوقف فاعلية السوق المفتوحة على ما يلي:

- تتحدد فاعلية هذه الأدوات بقدر نجاحها في تحقيق سيولة أو عدم سيولة السوق النقدية ككل و على ذلك يجب أن تكون لهذه السوق من السعة و الشمول ما يجعلها معبرة عن إمكانيات النقود، و الائتمان لاقتصاد ما.

(1) عبد الرحمان يسري احمد، مرجع سابق، ص: 73.

- يجب أن تتوافر بكميات كافية الأوراق المالية و التجارية و اذونات الخزينة و التي يمكن تداولها في هذه السوق.

- تتحدد فاعلية هذه الأداة أيضا كأسلوب لتنظيم الائتمان بدرجة تقدم الوعي المصرفي و الائتماني السائد.

و يتطلب تطبيق هذه الأداة توافر سوق مالية واسعة و منظمة، و خاصة في البلاد التي تسعى للتنمية، و من ثم فإن الالتجاء إلى هذه السياسة يعد أمرا معقدا في معظم الأحيان، و سبب ذلك هو ضيق أو انعدام الأسواق النقدية و المالية، و عدم انتشار استخدام الأوراق التجارية و اذون الخزينة مما يجعل هذه العمليات تحدث تقلبات شديدة في أسعار تلك الأوراق، مما يؤدي إلى اهتزاز المراكز المالية لبنوك الدول النامية.

### 1-1-3- نسبة الاحتياطي الإلزامي: نسبة الاحتياطي الإلزامي هي إلزام أو إجبار البنوك

التجارية بالاحتفاظ بنسبة معينة من التزاماتها الحاضرة على شكل رصيد دائن لدى البنك المركزي ويمكن للبنك المركزي أن يقوم بتغيير هذه النسبة بقرار منه عند اللزوم. وظهرت هذه الأداة التي تسمى متطلبات الاحتياطي المتغير كأداة للسياسة النقدية لأول مرة في الولايات المتحدة من خلال تعديلات مناسبة في قانون الاحتياط الاتحادي في سنة 1933 و 1935. ولقد كان استخدام هذه الأداة بصورة عامة كوسيلة بديلة أو إضافية لممارسة الرقابة على عرض النقود، ولم يبق الهدف من هذه الأداة هو حماية المودعين من الأخطار التي تتعرض لها البنوك، ولكنها أصبحت وسيلة هامة تستعمل للتأثير على السيولة النقدية، وبالتالي على المقدرة الإقراضية للبنوك التجارية حسب أهداف السياسة النقدية<sup>(1)</sup>.

لهذا وجدت البنوك المركزية أن من الضروري لإحكام سيطرتها على حجم الائتمان الذي تمنحه المصارف التجارية عن طريق خلق ما يعرف بمتطلبات الاحتياطي النقدي القانوني، و الذي ملخصه أن البنوك المركزية تطلب من المصارف التجارية بموجب القانون أن تضع نسبة معينة من الودائع التي بحوزتها لدى البنك المركزي كحد أدنى، و قد أعطى القانون للمصارف المركزية حرية تغيير نسب الاحتياطي الإلزامي حتى تتلاءم مع الظروف الاقتصادية و المالية المتغيرة.

و تستهدف البنوك المركزية أداة الاحتياطي الإلزامي بغرض تحقيق أهداف السياسة النقدية من ناحية، و كذلك لحماية المصارف التجارية بشكل لا تتوسع بدرجة كبيرة في منح الائتمان.

و تقوم البنوك المركزية باستخدام أداة الاحتياطي الإلزامي أو تغييره لعلاج المشاكل الاقتصادية. ففي أوقات الكساد و بهدف تشجيع الاستثمار فإن البنك المركزي يقوم بتخفيض نسبة أو معدل الاحتياطي الإلزامي و الذي سوف يزيد من الاحتياطات المتوفرة لدى المصارف التجارية و من ثم تزداد قدرتها على منح الائتمان.

(1) صالح مفتاح، مرجع سابق، ص: 142.

أما إذا رأى البنك المركزي أن هناك بوادر ضغوط تضخمية في النشاط الاقتصادي نتيجة الإفراط في خلق الائتمان، فإنه يلجأ إلى رفع نسبة الاحتياطي الإلزامي. و بالتالي تتخفف الاحتياطيات التي بحوزة المصارف التجارية، و تتخفف قدرتها على منح الائتمان ومن ثم ينخفض الاستثمار و معدل التوظيف و يقل الطلب، و من ثم تتخفف الأسعار. و بالنسبة لمعدلات الاحتياطي الإلزامي فإنها تختلف من دولة إلى أخرى نتيجة لاختلاف الظروف و الأهداف الاقتصادية، و لكن بصورة عامة أن معدلات الاحتياطي الإلزامي تكون مرتفعة في الأوقات التي يشهد فيها الاقتصاد معدلات تضخم مرتفعة، و تكون منخفضة في أوقات الكساد.

و على الرغم من أن هذه الأداة من أكثر أدوات السياسة النقدية استخداما من قبل البنوك المركزية إلا هناك العديد من الانتقادات التي وجهت لأداة الاحتياطي الإلزامي أهمها:

- أن تغيير نسبة الاحتياطي الإلزامي قد لا تؤدي إلى التأثير على حجم الائتمان و خصوصا إذا كانت لدى المصارف التجارية احتياطيات فائضة.

- تأثير أداة الاحتياطي الإلزامي على أسعار الأوراق المالية و خصوصا السندات الحكومية، ففي حالة رفع نسبتها فان ذلك سوف يؤدي إلى انخفاض الاحتياطيات النقدية لدى المصارف التجارية، و قد ترغب هذه الأخيرة في تعويض النقص في الاحتياطيات النقدية، و يتم ذلك من خلال بيعها للسندات التي في حوزتها و هو ما يؤدي إلى انخفاض في أسعارها بسبب زيادة المعروض منها. و حتى يمكن العمل على عدم انخفاض أسعار السندات في حالة زيادة نسبة الاحتياطي الإلزامي، فان البنوك المركزية في بعض الدول و خاصة في الولايات المتحدة تقوم بشراء السندات من المصارف التجارية حتى تمنع انخفاض أسعارها.

- لما كان التغيير في نسبة الاحتياطي الإلزامي له اثر كمي مباشر وفوري على احتياطيات المصارف التجارية و مقدرتها على التوسع في الائتمان، فان استخدامها من قبل السلطات النقدية بكثرة يؤدي إلى حدوث ارتباك في أداء المصارف التجارية، و بالتالي ينصح البعض أن لا تقوم البنوك المركزية باستخدامها في جميع الأوقات و لكن تستخدم في الأوقات الضرورية.

- و من بين الانتقادات أيضا، أن هذه السياسة تعامل جميع المصارف بلا تمييز و تبصر بمعنى أنها تعجز عن التمييز بين المصارف ذات العجز و المصارف ذات الفائض في احتياطياتها النقدية.

☐-☐-☐ **الأدوات النوعية أو الحديثة:** تستهدف الأدوات النوعية للسياسة النقدية توجيه الائتمان صوب بعض القطاعات الاقتصادية التي تمثل أهمية إستراتيجية، و التأثير على حجم القروض الممنوحة إلى قطاعات خاصة في الاقتصاد وكلفة الحصول عليها و أمد استحقاقها، فهو موجه نحو التمييز بين أنواع الائتمان المصرفي و توزيعه بين مختلف الفعاليات والأنظمة المكونة للاقتصاد القومي حسب أفضليتها و أهميتها كتسهيل شروط حصول المشروعات الإنتاجية الزراعية و الصناعية على القروض

المصرفية بالقياس إلى المشاريع الاستهلاكية، و عليه تتضمن الوسائل النوعية للرقابة الائتمانية مجموعة من الإجراءات التي تتخذها السلطات النقدية لغرض تشجيع أنواع معينة من الإنفاق، أو الاستثمارات المنتجة و توجيه تدفق الائتمان إليها و إحداث التوسع المرغوب فيها أو وقف التوسع المغالي فيه، و غير المرغوب في أنواع أخرى من الاستخدامات، عن طريق التأثير المباشر على الائتمان المصرفي نفسه، أو على سياسة الإقراض التي تنتهجها البنوك و غيرها من المؤسسات الاستهلاكية غير الضرورية. و يمكن أن تقوم السلطات النقدية من خلال التحكم الكيفي لحجم معين من الائتمان، إحداث نقلة نوعية من الاستعمالات التقليدية إلى قنوات جديدة تكفل معالجة ميزان المدفوعات و دعم الاقتصاد الوطني و تعزيز قدراته الإنتاجية.

و من أهم الأساليب النوعية التي تستخدمها السلطات النقدية لتوجيه الائتمان توجيهها ينسجم و أهداف السياسة الاقتصادية ما يلي:

☐☐☐☐☐☐ **سياسة تأطير الائتمان أو السقوف الائتمانية:** وهي إجراء تنظيمي تستعمله السلطات النقدية عندما يكون الاقتصاد يشكو من درجة عالية من التضخم بتحديد سقف لتطور القروض الممنوحة من قبل البنوك التجارية بكيفية إدارية مباشرة، كأن لا تتجاوز القروض الموزعة نسبة معينة خلال فترة زمنية محددة، ومبدؤه التأثير على المصدر الأساسي لإنشاء النقود، أي منح القروض من طرف البنوك والمؤسسات المالية<sup>(1)</sup>.

وتهدف هذه السياسة إلى تحديد نمو المصدر الأساسي لخلق النقود بشكل قانوني و هو القروض الموزعة من طرف البنوك و المؤسسات المالية و يسمى أيضا تخصيص الائتمان و قد استخدم هذا الأسلوب في أواخر القرن الثامن عشر كأداة للسيطرة على الائتمان من قبل بنك إنجلترا ولم تشمل هذه الأداة تحديد المبلغ المتاح لكل طلب للقرض فقط، بل أيضا تقليص الفترة الزمنية للأوراق التجارية الصالحة لإعادة الخصم. ففي ظروف التضخم مثلا تقدم الدولة على وضع سياسة تأطير القرض و يقوم البنك المركزي بهذه السياسة بهدف منح الائتمان حسب القطاعات ذات الأولوية والتي لم تكن سببا في إحداث التضخم، كما يقيد الائتمان نحو البعض الآخر الذي يكون سببا في إحداث التضخم، ويمكن أن تكون هذه السياسة متعلقة بمعيار اجل القروض، فقد تقيد بعض القروض سواء القصيرة أو المتوسطة أو الطويلة الأجل. أما عندما ينتشر التضخم بحدة فان الدولة تقدم على صياغة سياسة تأطير قرض إجبارية، فيقوم البنك المركزي بتحديد الحد الأقصى لحجم القروض الممنوحة من طرف البنوك أو تحديد معدل نمو القروض، و استخدم هذا الأسلوب كأداة للسياسة النقدية كإجراء مضاد للتضخم بشكل خاص سنة 1975 في فرنسا لأول مرة.

(1) سليمان ناصر، علاقة البنوك الإسلامية بالبنوك المركزية، مذكرة دكتوراة دولة غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2004-2005، ص: 79.

□-□-□ **التنظيم الانتقائي للقرض:** تهدف هذه الإجراءات الانتقائية إلى تسهيل الحصول على أنواع خاصة من القروض أو مراقبة توزيعها أحياناً. وعادة ما تكون هذه القروض في شكل سقفوف مخصصة لأهداف معينة. و الهدف من هذه الإجراءات هو التأثير على اتجاه القروض نحو المجالات المراد النهوض بها، أو تحفيزها والتي تتماشى وأهداف السياسة الاقتصادية للدولة، و لهذا يمكن اتخاذ بعض الإجراءات كتحديد مبلغ القرض الذي يسمح للبنوك التجارية أن تمنحه إلى عدد معين من المقترضين، بالإضافة إلى تحديد مبالغ و تاريخ استحقاق القروض الموجهة للاستعمالات الخاصة. كما يجب التعريف بأنواع القروض الممنوعة التقديم إطلاقاً. ولا بد من الإشارة إلى أن استعمال هذه الإجراءات الانتقائية قد تؤدي إلى ارتفاع الأسعار في بعض القطاعات و بالتالي وجود حالة تضخمية، هذا بالإضافة إلى ظهور بعض المشاكل الإدارية كان تقوم الفئة المحددة من المقترضين بتحويل رؤوس أموالهم إلى نشاطات اقل أهمية الأمر الذي يتطلب متابعة و مراقبة صارمتين.

□-□-□ **تنظيم الائتمان الاستهلاكي:** ظهر هذا النوع من الرقابة على الائتمان في الدول الصناعية خلال عقد الأربعينيات من القرن الماضي و طبق في الولايات المتحدة خلال الحرب العالمية الثانية ضمن برنامج اقتصادي لمعالجة الضغوط التضخمية و الحد من الطلب على بعض المواد الإستراتيجية. كما اعتمد في مطلع الثمانينات كأداة في معالجة التضخم، و يجري تنظيم الائتمان للأغراض الاستهلاكية عن طريق قواعد معينة لتنظيم البيع بالتقسيط للسلع الاستهلاكية المعمرة. و ابرز هذه القواعد هي:

- قيام البنك المركزي بتحديد المبلغ الواجب دفعه مقدماً كجزء من قيمة السلعة المشتراة ففي حالة رفع البنك المركزي الدفعة النقدية الأولى اللازمة لشراء هذه السلع يؤدي ذلك إلى خفض طلب الائتمان لهذا الغرض.

- تحديد مدة سداد الائتمان الاستهلاكي، فإذا قام البنك المركزي بتقصير مدة السداد فان ذلك سيؤدي إلى زيادة قيمة التقسيط الشهري الواجب دفعه، و هذا من شأنه أن يحد من طلب الائتمان من قبل المستهلكين.

□-□-□ **الرقابة على شروط البيع العقاري:** إذا أرادت الحكومة التوسع في برامج السكن لحل مشكلة الإسكان و استخدام اليد العاملة فإنها تلجأ إلى البنك المركزي الذي يصدر تعليمات تسمح بتشجيع الحصول على القروض العقارية، وذلك بتسهيل شروط الرهن العقاري، أي تخفيض المبلغ المقدم كرهن و تقليص فترة هذا الرهن، و تخفيض سعر الفائدة، و تمديد فترة السداد، و يتم هذا التشجيع خاصة إذا كان الاقتصاد يمر بفترة ركود وانكماش.

☐-☐-☐ - **هامش الضمان المطلوب** <sup>(1)</sup>: يمثل هامش الضمان المطلوب ذلك المقدار من الأموال التي يمكن أن يحصل عليها العملاء من البنوك التجارية لشراء الأوراق المالية كقرض من هذه البنوك و الباقي يدفعه العملاء من أموالهم الخاصة و يسمى هامش الضمان. فإذا رأى البنك المركزي أن البنوك التجارية قد توسعت في منح الائتمان، خاصة منه المتجه للمضاربة فإنه يأمر برفع هامش الضمان و بالتالي تخفيض هامش الضمان المطلوب.

طبقت هذه السياسة في الولايات المتحدة الأمريكية بموجب قانون بورصة الأوراق المالية سنة 1933، و هي أداة انتقائية لمراقبة الائتمان المستعمل للمضاربة بالأوراق المالية، حيث خول مجلس المحافظين بتحديد القواعد و الأنظمة فيما يخص مبلغ الائتمان الذي يمكن تقديمه من قبل المصارف مقابل الأوراق المالية المسجلة في بورصات الأوراق المالية الوطنية لغرض القيام بالمتاجرة بمثل هذه الأوراق، و فيما يخص الهوامش (الاحتياطيات) للقروض من قبل الوسطاء والسماسة لعملائهم. وقد طبقت هذه الطريقة أيضا في اليابان، وهي أداة للسيطرة على الائتمان يمكن تبريرها فقط في البلدان التي يسود فيها اتجاه قوي للمضاربات الحادة الدورية في الأوراق المالية بتأثيرات مربكة للنشاط الاقتصادي، مثل الولايات المتحدة التي ثبت فيها أن المضاربة بالأوراق المالية مخربة للاستقرار الاقتصادي، لذا يرى الأمريكيون أن شكلا قويا من الرقابة على هذا النشاط يبدو ضروريا.

☐-☐-☐ - **التأثير أو الإقناع الأدبي** <sup>(2)</sup>: وهي وسيلة تستخدمها البنوك المركزية بطلبها بطرق ودية وغير رسمية من البنوك التجارية تنفيذ سياسة معينة في مجال منح الائتمان، و يعتمد هذا الأسلوب على طبيعة العلاقة القائمة بين البنوك التجارية و البنك المركزي، و هذا ما يفسر نجاحا في كندا، استراليا، نيوزلندا، و إخفاقه في الولايات المتحدة الأمريكية.

☐-☐-☐ - **قيام البنك المركزي ببعض العمليات المصرفية**: و تستعمل البنوك المركزية هذا الأسلوب في البلدان التي تكون فيها أدوات السياسة النقدية محدودة الأثر، حيث تقوم البنوك المركزية بمنافسة البنوك التجارية بأدائها لبعض الأعمال المصرفية بصورة دائمة أو استثنائية، كتقديمها القروض لبعض القطاعات الأساسية في الاقتصاد، لما تمتنع أو تعجز البنوك التجارية عن ذلك <sup>(3)</sup>.

☐-☐-☐ - **أدوات التدخل المباشر**: وهي تلك الأدوات التي يستخدمها البنك المركزي كوسيلة للتدخل المباشر في عمليات البنوك و التأثير عليها و من أهمها:

(1) سليمان ناصر، مرجع سابق، ص: 76.

(2) عبد المجيد قدي، مرجع سابق، ص: 82.

(3) عبد المجيد قدي، مرجع سابق، ص: 82.

١١-١٢-١٣ - **التعليمات المباشرة:** يتدخل البنك المركزي أحيانا عن طريق إصدار التعليمات والأوامر المباشرة للبنوك التجارية و ذلك للتأثير على حجم الائتمان أو التحكم في اتجاهاته بالشكل المرغوب فيه و إلى القطاعات الاقتصادية المراد تمويلها و إعطاء الأولوية لها.

١٤-١٥-١٦ - **الرقابة و التفتيش:** وهو أسلوب ميداني، يقوم من خلاله البنك المركزي وعن طريق موظفيه بإجراء فحص دوري و ميداني لسجلات البنوك و مراقبة عملياتها بهدف التحقق من سلامة البيانات الدورية التي تقدم من البنوك إلى البنك المركزي، و أنها تعكس الأرصدة القائمة في سجلاتها. وكذا التحقق و فحص نظام و إجراءات العمل و التعرف على السياسة الائتمانية للبنك، بفحص عينة من القروض و ملفات العملاء المدينين، و التحقق أيضا من مدى كفاءة القائمين على إدارة البنوك و صلاحيتهم للقيام بالعمل المصرفي بالإضافة إلى مدى التزام البنوك بأسعار الخدمات المصرفية و كذا أسعار الفائدة الدائنة و المدينة خاصة عندما يتم تحديدها من طرف البنك المركزي.

١٧-١٨ - **أدوات أخرى:** تستخدم السلطات النقدية مجموعة من الأدوات و الوسائل الكمية و النوعية للوصول إلى الأهداف المنشودة حسب الظروف الاقتصادية السائدة للبلد المعني، و تتنوع هذه الإجراءات بين التدخل المباشر في أعمال البنوك التجارية و الإقناع الأدبي و المعنوي، و من أهم هذه الأدوات ما يلي:

١٩-٢٠-٢١ - **نظام سقف الخصم:** إذ يحدد البنك المركزي أحيانا سقفا لخصم الأوراق التجارية لديه و المقدمة له من طرف كل بنك، بحيث يحدد مبلغا معيناً لا يمكن تجاوزه، و يمثل مبلغ الأوراق المراد إعادة خصمها لديه و لمدة زمنية معينة.

٢٢-٢٣-٢٤ - **معامل الخزينة (معامل النقدية):** طبق هذا النظام في فرنسا في ٢٥-٢٦-٢٧ - ويهدف إلى إجبار البنوك على الاحتفاظ بنسبة دنيا بين ودائعها و بعض العناصر من محفظة أوراقها و يتم حساب معامل النقدية كما يلي:

$$\text{معامل الخزينة} = \frac{\text{النقود المتاحة معدنية أو ائتمانية} + \text{حساب البنك لدى البنك المركزي}}{\text{المستحقات (مجموع الودائع تحت الطلب و القابلة للسداد في أي وقت)}}$$

و الهدف من حساب معامل الخزينة هو الرغبة في إدخال البنوك التجارية تحت تبعية البنك المركزي، لان رفع هذا المعدل يعني إجبار البنوك على إعادة الخصم لجزء من محفظتها بالتالي الخضوع لشروط مؤسسة الإصدار.

٢٨-٢٩-٣٠ - **معامل السيولة:** تستخدم كلمة السيولة في تسيير البنوك للتعبير عن قدرة البنك على مواجهة طلبات عملائه باستمرار، سواء في سحب ودائعهم أو منح التسهيلات الائتمانية مما يتطلب من

البنك توفير النقد السائل في أي وقت من الأوقات، إلى جانب استخدام جزء من موارده في أصول تتميز بإمكانية تحويلها إلى نقدية و استرداد قيمتها بسرعة دون تحقيق خسائر عند الحاجة إليها<sup>(1)</sup>.  
ويحسب معامل السيولة بنسب وأشكال مختلفة، حيث يمكن حسابه حسب المعدل الآتي<sup>(2)</sup>:

$$\text{معدل السيولة} = \frac{\text{إجمالي المتحصلات} + \text{القروض الممنوحة في الأجل القصير}}{\text{إجمالي الأصول أو إجمالي الودائع}}$$

و مهما اختلفت طرق و عناصر الحساب فان الكثير من البلدان تشتت في السلطات النقدية على البنوك الاحتفاظ بنسبة سيولة تتراوح بين □□ و □□ من الودائع.

#### 1-4-4- نظام القواعد الحذرة (الاحترازية): القواعد الحذرة أو الاحترازية هي تلك القواعد التي

تضعها السلطة النقدية للبنوك و تهدف إلى ما يلي<sup>(3)</sup>:

- تفادي خطر التركيز في التعهدات على مستفيد واحد، أو مجموعة من المستفيدين.  
- منع الإضرار بمعدل ملاءة البنك، وضمان ودائع المودعين بتأمين حد أدنى من التغطية الدائمة للقروض الموزعة بأمواله الخاصة.

- إحداث توافق بين عمليات القطاع البنكي والمالي، وملاءمتها مع المعايير المطبقة عالميا.

ويمكن تقسيم المعدلات التي تدخل ضمن القواعد الحذرة إلى قسمين:

- معدلات تقسيم الخطر: وهي المعدلات التي يهدف تطبيقها إلى تفادي تركيز الخطر على زبون واحد (مقترض)، حيث في حالة إعسار هذا الزبون سيصبح البنك في وضعية مالية صعبة جدا.  
- معدلات تغطية الخطر: أو ملاءة رأس المال وأهم هذه المعدلات هي<sup>(4)</sup>:

- أن تكون العلاقة: (الأموال الخاصة + موارد لأكثر من □ سنوات / التعهدات لأكثر من □ سنوات) < □□.

- أن تكون نسبة الأموال الخاصة للبنك إلى مجموع أصوله وتعهداته المرجحة بأوزان المخاطر تساوي على الأقل □، وهي نسبة عالمية تعرف بنسبة بال أو كوك.

#### □ - مصداقية السياسة النقدية:

للسياسة النقدية شروط ضرورية يجب أن تسعى السلطات النقدية المتمثلة في البنوك المركزية إلى ضمان تحقيقها لتفعيل دورها في تحقيق الاستقرار النقدي المراد تحقيقه. و من أهم الشروط المتعلقة بالسياسة النقدية ما يلي:

<sup>(1)</sup> سليمان ناصر، مرجع سابق ص ص: 82-83.

<sup>(2)</sup> Ammour Benhalima: Monnaie et régulation monétaire, (référence à l'Algérie), Editions Dahlab, Alger, 1997, p: 61.

<sup>(3)</sup> Farouk Bouyacoub: L'entreprise et le financement bancaire, Casbah Editions, Alger, 2000, p: 28.

<sup>(4)</sup> سليمان ناصر، المرجع نفسه، ص: 85.

□-□-□ - **الاستقلالية:** تتعلق استقلالية السياسة النقدية بمدى استقلالية البنوك المركزية الوطنية و أعضاء و هيئات اتخاذ القرار فيها في ممارسة سلطاتها و تنفيذ واجباتها، و ليس مسموحا لها أن تطلب أو تتلقى التعليمات من أي حكومة أو أي منظمة أو هيئة. وعلاوة على هذا فان هذه الحكومات و المؤسسات و الهيئات ملزمة بالامتناع عن محاولة التأثير على البنك المركزي في أداء مهامه، بحيث أن وقائع اجتماعات محافظي البنوك المركزية سرية، مما يعزز استقلال أعضاء مجالس الهيئات المختلفة داخل البنوك المركزية في عملية اتخاذ القرار، و هذا الاستقلال للهيئات يسمح لها بالتركيز على انجاز تفويضها، وبتبني توجه متوسط الأجل يتطلع إلى الأمام دون أن تركيبها الاعتبارات السياسية قصيرة الأجل، وهذا أمر حاسم بالنسبة لمدى استقلالية السياسة النقدية من حيث استقلال القرارات الناتجة عن هيئات السلطات النقدية فيما يخص تحقيق الأهداف دون تدخل الهيئات السياسية لتوجيهها و التأثير فيها (1).

□□□-□ - **الشفافية:** المصادقية ترتبط بشكل كبير بمدى شفافية البنوك في الإعلان عن ميزانياتها و قدراتها و نتائجها من اجل الوصول إلى سياسة نقدية فعالة. و من خلال تقديم التقارير و مختلف المؤتمرات الصحفية خاصة عبر شبكات الاتصال بالبنوك المركزية التي تملك معلومات و إحصائيات دقيقة يمكن الوصول إلى سياسة نقدية فعالة، ذلك ما يفسره فهم الجمهور سواء مؤسسات أو أفراد غايات السياسة النقدية. ومنه فان درجة الشفافية تحدد بشكل كبير مسار السياسة النقدية و ضمانها على الأقل بعدم التغيير في المستقبل (2).

□-□ - **استهداف التضخم:** بما أن البنوك المركزية تهدف إلى وضع سياسة نقدية معروفة المعالم والأهداف، لذلك يعتبر استهداف التضخم دليل على مصادقية السياسة النقدية. حيث انه يتم تحقيق ذلك بتوجيه بعض الأهداف الكمية مثل ضبط أسعار الفائدة عند مستوى معين يحدد بشكل كبير توقعات التضخم بالنسبة للمدى المتوسط قريبا من التضخم المستهدف في ذلك الوقت، ومن المعروف أن البنوك المركزية يمكنها بناء المصادقية إذا قلصت أهداف السياسة النقدية في هدف وحيد ألا وهو تخفيض معدل التضخم، مما يجعلها تذهب إلى اختزال المعدل المتوقع والمعدل المستهدف للتضخم (3).

### **المطلب الثالث: علاقة السياسة النقدية بالسياسة الاقتصادية والمالية**

(1) اوتمار اسينج، السياسة النقدية لنظام اليورو، مجلة التمويل و التنمية، منشورات صندوق النقد الدولي، مجلد 36، العدد: 1 مارس 1999، ص:

19.

(2) اوتمار اسينج، المرجع نفسه، ص ص: 21-22.

(3) الزركوتشي ومحسن خان، الأنظمة النقدية واستهداف التضخم، مجلة التمويل والتنمية، منشورات صندوق النقد الدولي، مجلد 37، العدد: 3

سبتمبر 2000، ص ص: 47-51.

تستهدف السياسة النقدية تحقيق أهداف متعددة ولكنها لا تستطيع لوحدها التكفل بذلك، فهي تحتاج إلى مساعدة عدة سياسات، ومن هنا تتولد العلاقة بين السياسة النقدية وغيرها من السياسات الاقتصادية والمالية، لذا سنتعرض لهذه العلاقة من خلال:

### 1- علاقة السياسة النقدية بالسياسة الاقتصادية:

السياسة الاقتصادية هي التأثير التوجيهي الذي تمارسه الدولة على النشاط الاقتصادي، وكذلك مقدار تدخلها وتأثيرها في تحديد الجانب الاقتصادي الذي تؤدي فيه الوحدات الاقتصادية عملها، وتعتبر السياسة النقدية جزءا هاما من السياسة الاقتصادية، والدليل على ذلك هو تأثير النقود على المتغيرات الاقتصادية، بالإضافة إلى مساهمة السياسة النقدية في تحقيق الأهداف العامة للسياسة الاقتصادية. وتتضح علاقة السياسة النقدية بالسياسة الاقتصادية من خلال:

#### 1-1- مستوى النشاط الاقتصادي وكمية النقود المتاحة: إن التغير في كمية النقود له تأثير على

المستوى العام للأسعار، وهذا حسب النظرية الكلاسيكية، كما أن كينز أشار إلى التغير في كمية النقود التي في حوزة الوسطاء الاقتصاديين في اقتصاد ما يؤثر على الطلب. وعن طريق التغيير في هذا الطلب يمكن للإصدار النقدي أن يؤثر على الأسعار. وإذا كانت زيادة الطلب مدفوعة بزيادة الإصدار، فإن هذا سوف يؤدي إلى زيادة العرض لان الطاقة الإنتاجية لم تستغل بالكامل بعد، أي في حالة عدم التشغيل الكامل. وان الأسعار سوف لا تتأثر بالارتفاع وذلك تأكيد على عدم وجود علاقة بين التغير في كمية النقود وبين التغير في الأسعار إلا في حالة استغلال الطاقة الإنتاجية بالكامل.

#### 1-2- السياسة النقدية والتوازن الاقتصادي: تهدف السياسة النقدية إلى محاربة التضخم

والمحافظة على نشاط اقتصادي كافي، يسمح بانسجام كل الهياكل الاقتصادية والاجتماعية، بالإضافة إلى بعض المؤشرات الأخرى مثل توازن ميزان المدفوعات الخارجية، واستقرار معدل الصرف. وإحداث هذه التوازنات المرغوب فيها فان السياسة النقدية تؤثر على ذلك بتغذية الاقتصاد بالسيولات اللازمة، وتؤثر بصفة مباشرة على عناصر الاقتصاد الحقيقي وخاصة الإنتاج والأسعار. بالإضافة إلى استخدام السياسة التفضيلية في منح القروض، فإذا أرادت الدولة أن تشجع قطاعات في الاقتصاد الوطني فان السلطات النقدية تستطيع أن تقرض بأسعار فائدة تفضيلية ومدة تمييزية للقطاعات التي تريد أن تدعمها ولا تراها سببا في حدوث التضخم.

كما يمكن أن تؤثر السياسة النقدية على الاستهلاك إما بالزيادة أو النقيض، فعن طريق التوسع في التسهيلات الائتمانية يزداد الاستهلاك، أما تخفيضه فيكون عن طريق تقييد الاقتراض من اجل تقييد الاستهلاك وتشجيع الإنتاج، وخاصة في البلدان التي تعاني من قلة الإنتاج وزيادة الاستهلاك، وهذا بالتنسيق مع السياسات الأخرى كالسياسة المالية وسياسة الأجور لتحقيق هذه الأهداف.

ومن هنا يتضح أن للسياسة النقدية دورا أساسيا في تحقيق الاستقرار من خلال محاربة التضخم أو الكساد على حد سواء، باستخدام أدوات السياسة النقدية. إضافة إلى ارتباط المشاكل الاقتصادية الخاصة

بالبطالة والتضخم وانخفاض قيمة العملة الوطنية بالحلول النقدية، وبالتالي يمكن للسياسة النقدية أن تساهم في تحقيق الاستقرار الاقتصادي وخاصة في الدول المتخلفة.

## 2- علاقة السياسة النقدية بالسياسة المالية:

كما أن السياسة النقدية تحتاج إلى السياسة الاقتصادية فإنها أيضا تحتاج إلى السياسة المالية، فهناك علاقة تبادل ومساعدة بين السياستين، وهو ما يفرض التنسيق بينهما. فالسياسة النقدية تتميز عن السياسة المالية بشمولها على الأدوات المتعلقة بالتأثير على عرض النقود، وشمول الثانية على الإيرادات التي تضم الضرائب والرسوم وإدارة الدين العام والنفقات العامة، إذ أن بعض أنواع الضوابط النقدية لها علاقة وطيدة بالسياسة المالية. وقد اعتمد معياران للتفرقة بين السياستين هما<sup>(1)</sup>:

- **المعيار الأول:** معيار السوق: حسب هذا المعيار فإن السياسة النقدية تتكون من كل الإجراءات التي لها علاقة مباشرة بالصفقات العمومية الأخرى في سوق الائتمان. أما السياسة المالية فهي تضم كل الإجراءات التي ترتبط بكل الصفقات الحكومية الأخرى. إن هذا المعيار للتمييز يبدو من الناحية النظرية واضحا، إلا أنه يحتوي على عيب، هو أن جزءا من المدفوعات التي يتم تحصيلها في ميزانيات السلطات المحلية سوف تعتبر بمثابة سياسة نقدية ولكنها ليست كذلك.

- **المعيار الثاني:** فهو يتعلق بالجهاز واضع السياسة، فالجهاز الذي يضع السياسة النقدية (السلطات النقدية) ليس هو نفس الجهاز بالنسبة للسياسة المالية، ويقف البرلمان كعمل محدد في النهاية، فهو الذي يحدد ميزانية الدولة واتجاه نشاط الدولة الاقتصادي والاجتماعي.

وبصفة عامة فإنه يمكن التمييز بينهما نظرا لاختلاف طبيعة كل منهما:

- تحصر العمليات النقدية في القطاع المصرفي والمالي، بينما تكون العمليات المالية واسعة النطاق من حيث حجمها ومداهها.

- إن الإجراءات النقدية سريعة ومرنة نسبيا، ويمكن تعديلها في وقت قصير جدا مثل التغيرات في أسعار الفائدة أو الخصم أو نسبة الاحتياطي النقدي القانوني، أما التدابير المالية فتكون بطيئة ومقيدة لأسباب دستورية وقانونية عموما.

- تكون التدابير المالية ذات تأثير فعال في تشجيع التوسع الاقتصادي، ولكنها تكون أقل من ذلك في كبح التضخم. أما الإجراءات النقدية فهي تحد بشكل فعال من التيارات التضخمية عندما تتخذ إجراءات انكماشية بواسطة أدوات السياسة النقدية، في حين تكون ذات اثر أقل في تشجيع التوسع. لكن هل يجب أن تمارس السياستان تأثيرات واحدة لتحقيق نفس الهدف، أم ينبغي أن تكون إحداها أداة علاجية للأخرى؟.

(1) صالح مفتاح، مرجع سابق، ص ص: 97-98.

إن التوازن الاقتصادي (عدم وجود انكماش أو تضخم) يمكن أن يتم بسياسة نقدية مضادة أو محايدة عن السياسة المالية، فيمكن للحكومة إذا رغبت في التوسع في الائتمان أن يقوم البنك المركزي بتخفيض معدل إعادة الخصم، وبالعكس أيضا إذا أرادت تقييد الائتمان فيمكن أن يرفع معدل إعادة الخصم. كما أن سياسة الميزانية بطيئة وثقيلة فهي تنتظر التصويت عليها لمدة طويلة، ومن الأفضل أن تكون السياسة النقدية تسير في نفس اتجاه السياسة المالية وتدعمها ولا تكون عائقا أمام تنفيذها. فلا يجب أن تبالغ البنوك في تمويل نفقات القطاع العام عن طريق الاقتراض من الجهاز المصرفي، كما يوجه اللوم إلى الحكومة عندما تلجا إلى تمويل نفقاتها من خلال النظام الضريبي، وهذا يعني انه تم توجيه اللوم إلى السياسة النقدية في الحالة الأولى وإلى السياسة المالية في الحالة الثانية وهو ما يتطلب عدم التركيز على سياسة دون أخرى.

ويجب استخدام السياسة النقدية للتحكم في الكتلة النقدية المتداولة، ولكنها غير كافية لتحقيق ذلك. إذ لا بد من أن يتم استخدام السياسة المالية وسياسة الأجور والأسعار والدخل، طالما انه يشترط لفعالية السياسة النقدية في إيجاد الموارد المالية الضرورية للاستثمارات عن طريق الاقتراض، أن يكون الأفراد على استعداد لقبول مستويات أسعار الفائدة المختلفة ودرجة منافسة الاستثمار الخاص.

ونفس الملاحظة عندما تستخدم السياسة المالية وحدها لتنشيط الاستثمار الخاص بتخفيض الإنفاق الحكومي أو العام، ويمكن أن يؤدي هذا إلى انخفاض هذا النوع من الاستثمار عوضا من محاولة زيادته خاصة في الدول النامية التي تعاني من تبعيتها لاقتصاديات الدول الصناعية، وهذا يعني وجوب اعتماد السياسة النقدية لتشجيع الاستثمار والتحكم في معدل الصرف وتحقيق الاستقرار الاقتصادي.

- عندما لا يكون العمل للسياستين واحد وفي نفس الاتجاه، فان النتيجة هي حدوث انقسامات واضطرابات اقتصادية إذا ما قامت السياسة المالية على حدى، وسلكت السياسة النقدية طريقا مخالفا ومستقلا، وهذا يحدث عندما تتعاقب حكومات متعددة في دولة واحدة، وتطبق كل حكومة سياسة مخالفة للأخرى.

- لا يمكن أن تستخدم السياسة النقدية بمفردها في مكافحة التضخم، إذ لا بد من تكامل وتكافل بينها وبين السياسة المالية في هذه الأمور، إذ يتطلب الأمر استخدام أدوات أخرى للتأثير على جانب الطلب ويصلح لذلك السياسة المالية. كما يمكن ملاحظة انه عندما سادت حالة الكساد في فترة السبعينات في الدول الصناعية الكبرى لجأت السلطات الاقتصادية في هذه الدول إلى استخدام كلا من السياستين معا للخروج من هذه الأزمة.

### المبحث الثالث: دور السياسة النقدية في تحقيق الاستقرار النقدي

تهدف السياسة النقدية كأداة في يد البنك المركزي إلى إعادة التوازن الاقتصادي للدولة، وتحقيق الاستقرار على المستويين الاقتصادي والنقدي من خلال فاعليتها في مكافحة التضخم، وإعادة الاستقرار لأسعار الصرف وكذا معالجة العجز في ميزان المدفوعات.

## المطلب الأول: دور السياسة النقدية في مكافحة التضخم

أصبحت ظاهرة التضخم من أكثر الظواهر الاقتصادية والنقدية ارتباطا بالاقتصاديات المعاصرة سواء المتقدمة أو النامية. وقد أخذت هذه الظاهرة تظهر إلى حيز الوجود في الحياة المعاصرة في أعقاب الحرب العالمية الثانية، وازدادت شدتها أكثر في السبعينات والثمانينات من القرن الماضي. إن الفهم الشائع لظاهرة التضخم مرتبط بالزيادة في الأسعار، ولكن الحقيقة تؤكد انه ليس كل زيادة في الأسعار تعتبر بمثابة تضخم، بل أن التضخم يعني الارتفاع المتزايد والمتواصل في المستوى العام للأسعار.

### 1- التعريف العام لظاهرة التضخم:

يتمثل المظهر العام - المتعارف عليه - لظاهرة التضخم في الانخفاض المتواصل للقيمة الحقيقية لوحدة النقد. وتقاس القيمة الحقيقية لوحدة النقد في وقت معين بالمتوسط العام لما يمكن أن يشتري بهذه الوحدة من النقد من مختلف السلع والخدمات. ومن الواضح أن هذا الكم من السلع والخدمات يقل بارتفاع أثمانها ويزيد بانخفاض هذه الأثمان. ومن ثم تسير القيمة الحقيقية أو القوة الشرائية لوحدة النقد عكسيا مع ارتفاع المستوى العام للأسعار. وبالتالي يتمثل المظهر العام للتضخم في الارتفاع المتواصل للمستوى العام للأسعار<sup>(1)</sup>.

إن الارتفاع المتواصل للأسعار هو نتيجة لاستمرار حالة اختلال في قطاع أو أكثر أو في كل الاقتصاد القومي، ويرجع سبب هذا الاختلال إلى قوى مسببة والتي يمكن أن يطلق عليها القوى التضخمية وتختلف النظريات في تفسيرها. وبالرغم من أن الحالات الغالبة للارتفاع المتواصل للأسعار تكون وراء قوى تضخمية وبالتالي يعتبر ارتفاعه تضخيميا، إلا انه تحت ظروف معينة قد لا يكون كذلك، فقد يكون منشأ الارتفاع في الأسعار راجع إلى انخفاض طارئ في العرض الكلي للإنتاج، كما لو تعرض الإنتاج الزراعي في بلد يعتمد اقتصاده القومي على الزراعة بصفة رئيسية، لظروف قحط في عدة مواسم متتالية، فالارتفاع المتتالي للأسعار في هذه الحالة لا يعد تضخيميا بل هو نتيجة لديناميكية جهاز الثمن الذي يتجه لتحقيق التوازن بين العرض المتناقص للإنتاج والطلب عليه. كما أن هناك مثلا آخر للارتفاع غير التضخمي للأسعار، في ظروف التحول من الكساد إلى الانتعاش والرواج، فتحت هذه الظروف التي ينتعش فيها النشاط الاقتصادي ترتفع الأسعار عموما بصورة تلقائية وينتهي هذا الارتفاع بانتهاء الظروف الاقتصادية التي صاحبتة. وبصورة عامة وبغية التعرف على كيفية حصول التضخم فان أي نشاط اقتصادي يدور حول محورين، أو ضمن دائرتين، أحدهما مادية (سلعية) والثانية (نقدية)، فتمثل الدائرة المادية التدفقات المعروفة بالعرض الكلي وتمثل الدائرة النقدية التدفقات المعروفة بالطلب الكلي أو الإنفاق النقدي. وعندما تتساوي التغيرات في التدفقات السلعية مع التغيرات في التدفقات النقدية عندئذ سيكون

(1) محمد عزت غزلان، مرجع سابق، ص: 286.

الوضع الاقتصادي في حالة توازن، لذا فان الاختلال ينشأ نتيجة عدم تساوي التغيرات في الوضع الاقتصادي (الإنفاق النقدي الكلي) مع العرض الكلي من السلع والخدمات فترتفع مستويات الأسعار باستمرار وتظهر حالة التضخم.

ويحصل الاختلال أيضا عندما يكون مقدار العرض الكلي من السلع والخدمات اكبر من حجم الإنفاق النقدي الكلي (الطلب الكلي) فتنخفض وتندهور مستويات الأسعار وتسود حالة الركود الاقتصادي. لهذا فان التضخم يرتبط بصورة مباشرة بالارتفاع المتزايد والمستمر في المستوى العام للأسعار. أما الارتفاعات النسبية لبعض السلع والخدمات لفترات معينة فإنها لا تعكس بالضرورة حالة تضخمية، أو يمكن أن تكون أسباب حدوثها غير الأسباب التي تدفع بالتضخم إلى الظهور، مثل المواسم الزراعية السيئة أو القصور في الإنتاج دون الطاقة المتاحة للإنتاج، أو تغير الفن التكنولوجي أو تغير الضرائب والإعانات الحكومية وغيرها من الأسباب الأخرى.

### 1-1- تعريف التضخم: على الرغم من جهود الاقتصاديين المبذولة في تعريف التضخم إلا أنهم

لم يصلوا إلى اتفاق حول تعريف موحد له، إلا انه من بين التعاريف المقدمة للتضخم ما يلي:

- التضخم كظاهرة نقدية يمكن تعريفه من خلال أسبابه: فهو عبارة عن زيادة في كمية النقود تؤدي إلى ارتفاع الأسعار، سواء ظهرت تلك الزيادة من خلال عرض النقود (الإصدار النقدي أو التوسع في خلق الائتمان)، أو من خلال الطلب على النقود (الإنفاق النقدي) <sup>(1)</sup>.

- يعرف بيرو التضخم على انه: "ازدياد في النقد الجاهز دون زيادة في السلع والمنتجات" <sup>(2)</sup>.  
- التضخم هو "ظاهرة تتمثل بوجود اتجاه مستمر نحو الارتفاع في المستوى العام للأسعار. وهو حالة من عدم التوازن في الاقتصاد تتجه فيها الأسعار إلى الارتفاع بصورة متواصلة، وقد تتدخل الحكومة بإجراءات معينة لمعالجة الوضع" <sup>(3)</sup>.

- التضخم هو: "الارتفاع المستمر والمتواصل للمستوى العام لأسعار السلع والخدمات" <sup>(4)</sup>.

### 2- أسباب التضخم:

يرجع الاقتصاديون التضخم لأسباب عديدة، فبمقتضى التحليل الكينزي فإن الطلب الكلي يعتبر عاملا رئيسيا في تحديد مستويات العمالة، الدخل و الإنتاج، فالتغيرات في مستويات الإنتاج، و الاستهلاك و الاستثمار و الادخار، تعتمد بصفة رئيسية على التغيرات في مستويات الطلب الكلي الفعال، و حالة التضخم تعبر عن الاختلال في التوازن، بارتفاع الطلب الكلي عن العرض الكلي أو بانخفاض

(1) مجدي محمود شهاب، اقتصاديات النقود والمال - النظرية والمؤسسات النقدية - دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، 2002، ص: 70.

(2) غازي حسين عناية، التضخم المالي، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2000، ص: 20.

(3) احمد الأشقر، الاقتصاد الكلي، الدار العلمية للنشر والتوزيع و دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، الطبعة الأولى، 2002، ص: 312.

(4) Bernard Bernier, Yves Simov, Initiation à la Macroéconomie, Dunod, Paris, 7<sup>ème</sup> édition, 1998, P:303.

العرض الكلي عن مستوى التشغيل الكامل، وسنتطرق فيما يلي إلى البحث في مجموع العوامل الدافعة بالطلب الكلي نحو الارتفاع و كذلك مجموع العوامل الدافعة بالعرض الكلي إلى الانخفاض.

## 2-1- العوامل الدافعة بالطلب الكلي إلى الارتفاع: يمكن إرجاع تلك الدوافع إلى ما يلي:

- **زيادة الاتفاق الاستهلاكي و الاستثماري:** إن الزيادة في الإنفاق الكلي عن مستوى التشغيل الكامل، يسبب زيادة في الطلب الكلي عن العرض الكلي، مما يسبب حدوث التضخم، والمتمثل في الزيادة في الإنفاق الكلي الذي لا تقابله زيادة مماثلة في المنتجات و السلع المعروضة.

- **التوسع في فتح الاعتمادات من قبل المصارف:** إن توسع البنوك التجارية في منح الائتمان والاعتمادات يعتبر عاملا مهما في تزويد الأسواق بمبالغ نقدية كبيرة، فقد ترغب الدولة في تنشيط الأعمال العامة و زيادة الإنتاج، فتشجع المصارف على فتح عمليات بوسائلها المعروفة كتخفيض سعر الفائدة، فيزيد إقبال رجال الأعمال على الاستثمار، و هذا بدوره يؤدي إلى ارتفاع الأسعار منبئا عن ظاهرة تضخمية كان سببها الأول الاعتمادات التي فتحتها المصارف للمنتجين<sup>(1)</sup>.

- **عوامل الميزانية:** إذا كانت الحكومة لا ترغب في موازنة ميزانيتها عن طريق الضرائب باعتبارها وسيلة غير شعبية حيث تلجأ إلى الاقتراض التضخمي<sup>(2)</sup>.

- **تمويل العمليات الحربية:** نظرا لما يتخللها من نفقات كبيرة فتلجأ الدولة إلى مواجهة ذلك من خلال آلية الإصدار النقدي لتمدها بالأموال اللازمة وهو ما يسبب انخفاض قيمة العملة و ارتفاع معدل التضخم.

- **ارتفاع معدلات الأجور:** إن زيادة الأجور ترفع من حدة التكاليف الإنتاجية مما يخفض من معدلات الأرباح و يمكن تجاوز هذه المشكلة باقتراح الحكومة للحلول التالية:

- الاتفاق مع الاتحادات العمالية على عدم المطالبة بزيادة الأجور لفترة زمنية محددة.

- الاتفاق مع الاتحادات العمالية على المطالبة بزيادات في الأجور بنسبة تتعادل مع نسبة الزيادة في إنتاجيتهم محافظة على استقرار و لو نسبي للأسعار.

- **التوقعات والأوضاع النفسية:** كثيرا ما يكون للحالات النفسية للأفراد الأثر الكبير في نشوء بعض الظواهر التضخمية و التي من بينها فترات الحروب حيث تكون الظروف مهياة للدعاية والتنبؤات بارتفاع الأسعار، و في قطاع الاستثمار تؤدي التوقعات بارتفاع الأسعار إلى ارتفاع الكفاية الحدية لرأس المال المستثمر مما يزيد حدة ارتفاع الطلب الكلي الفعال.

## 2-2- العوامل الدافعة بالعرض الكلي إلى الانخفاض: و أهمها:

- تحقيق مرحلة الاستخدام التام.

- عدم كفاية الجهاز الإنتاجي.

(1) بلعزوز بن علي، مرجع سابق، ص: 149.

(2) رشاد العصار، رياض الحلبي، مرجع سابق، ص: 168.

- النقص في الرأس مال العيني.

**3- أنواع التضخم:** يمكن حصر و تحديد أنواع التضخم في الجوانب الآتية:

**3-1- التضخم الحقيقي:** يعرف (كينز) التضخم الحقيقي بأنه الحالة التي لا تؤدي فيها الزيادة الإضافية في الطلب الكلي إلى زيادة في الإنتاج، و يعتقد (كينز) أن مرونة الإنتاج تكون في الطلب الكلي، و يسمى البعض هذا النوع من التضخم بالتضخم الصحيح أو الفعلي<sup>(1)</sup>.

**3-2- التضخم في ظل قاعدة الذهب:** هذا النوع من التضخم يحدث عندما يحدث تدفق في الذهب إلى داخل الدولة مما يؤدي إلى حدوث توسع في الائتمان، و لكن هذا الائتمان يعتمد على قاعدة الذهب كأساس لحدوثه، مما يعني أن عمليات تدفق الذهب ترتبط بسهولة مراقبة الائتمان الناتج عنه وقد انتهى هذا النوع من التضخم بانتهاء العمل بقاعدة الذهب.

**3-3- التضخم المكبوت أو الحبيس:** و هذا النوع من التضخم يتصل بالزيادات في الأسعار و التي كان يتعين وقوعها لو غابت الرقابة الحكومية و التقنين الرسمي بواسطة استخدام البطاقات التموينية و سياسة الدعم الحكومي لأسعار بعض السلع والخدمات الأساسية، وغالبا ما يظهر مثل هذا النوع من التضخم في الاقتصاديات المخططة مركزيا (الاشتراكية). كما عانت منه معظم بلدان أوربا الغربية التي فرضت رقابتها السعرية في سبيل مكافحة الاتجاهات التضخمية و منعها من الظهور<sup>(2)</sup>.

**3-4- التضخم الطليق (المكشوف):** ويتسم هذا النوع من التضخم في ارتفاع واضح في الأسعار دون تدخل من قبل السلطات الحكومية للحد من هذه الارتفاعات أو التأثير فيها، حيث تتجلى مواقف هذه السلطات بالسلبية، مما يؤدي إلى تفشي هذه الظاهرة التضخمية، و التسارع في تراكمها فترتفع المستويات العامة للأسعار بنسبة أكبر من زيادة التداول النقدي للكميات النقدية المعروضة<sup>(3)</sup>.

**3-5- التضخم الجامح<sup>(4)</sup>:** وهو من أخطر أنواع التضخم و فيه ترتفع الأسعار بمعدل كبير جدا، بحيث تنخفض قيمة النقود إلى درجة كبيرة جدا، و من يوم لآخر حتى تصبح بعد فترة عديمة القيمة، عندها يصبح من الضروري إصدار عملة جديدة لتحل مكان العملة القديمة، من أمثلة التضخم الجامح:

- ما حدث في أمريكا قبل الحرب العالمية الأولى و أثناء الحرب الأهلية.
- ما حدث في كل من ألمانيا، أستراليا، روسيا و بولندا بعد الحرب العالمية الأولى.
- ما حدث في هنغاريا، رومانيا، اليونان، الصين، بعد الحرب العالمية الثانية.

(1) ناظم محمد نوري الشمري، مرجع سابق، ص: 440.

(2) ناظم محمد نوري الشمري، المرجع نفسه، ص: 405.

(3) بلعزوز بن علي، مرجع سابق، ص: 147.

(4) رشاد العصار، رياض الحلبي، مرجع سابق، ص: 165 - 166.

و من أشهر الأمثلة على التضخم الجامح ما حدث في ألمانيا بعد الحرب العالمية الأولى عام 1924، إذ ارتفع معدل الأسعار ( تريليون مرة)، وهذا النوع من التضخم نادر الحصول إلا إذا حدث تفكك و انهيار اجتماعي و اقتصادي وعدم مقدرة الدولة على ضبط الأوضاع و فقدان سيطرتها على الشعب.

**3-6- التضخم الزاحف:** ويمكن تسميته بالتضخم المعتدل وذلك لان تزايد الأسعار مستمر ولكن معدل التزايد لا يكاد يصل إلى 10% خلال فترة زمنية معينة معقولة أي ليست قصيرة<sup>(1)</sup>.

#### 4- قياس التضخم:

ذكرنا فيما سبق أن المظهر العام للتضخم يتمثل في الارتفاع المتواصل للأسعار، و من ثم يمكن استقراء هذه الظاهرة من تتبع تطور الأرقام القياسية للأسعار، فالارتفاع المتواصل للأرقام القياسية للأسعار يعد مؤشرا عاما على وجود هذه الظاهرة، إلا أنه ينبغي التأكيد مرة أخرى على أن الارتفاع المتواصل في المستوى العام للأسعار قياسا برقم قياسي أو آخر و إن كان يشير إلى وجود هذه الظاهرة إلا أنه ليس سببا لوجودها بل نتيجة لوجود قوى تضخمية تتبع من حالات الاختلال في الاقتصاد القومي و هناك عدة معايير تستخدم لقياس القوى التضخمية.

**4-1- الرقم القياسي لأسعار المستهلكين:** إن الرقم القياسي للأسعار عبارة عن متوسط للتغيرات المئوية في أسعار عدد من السلع والخدمات<sup>(2)</sup>.

و هو مؤشر يعكس التغيرات التي تطرأ على القوة الشرائية للنقود و التي تستخدم في الإنفاق على البنود المختلفة للمعيشة ما بين فترتين زمنيتين، و يهتم في العادة بأسعار السلع و الخدمات المستهلكة من قبل العائلات، أي بأسعار التجزئة و بالتالي لا يتم الأخذ بعين الاعتبار أسعار الجملة و الأسعار لدى الإنتاج.

- و يمكن تعريف الأرقام القياسية للأسعار بأنها: " عبارة عن ملخص التغير النسبي في أسعار مجموعة معينة من السلع خلال فترة أو فترات مختلفة، بالقياس إلى ما كان عليه ذلك المستوى في فترة سابقة تتخذ أساسا للمقارنة و يطلق عليها فترة الأساس " <sup>(3)</sup>.

و يتم التعبير عن الرقم القياسي لأسعار المستهلكين كما يلي:

الرقم القياسي لأسعار المستهلك في سنة ما - الرقم القياسي لأسعار المستهلك في السنة السابقة لها × 100

الرقم القياسي لأسعار المستهلك =

الرقم القياسي لأسعار المستهلك في السنة السابقة لها

(1) مصطفى سلمان وآخرون، مرجع سابق، ص: 248.

(2) عبد الرحمن يسري احمد، قضايا إسلامية معاصرة في النقود والبنوك والتمويل، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2003-2004، ص: 246.

(3) زينب حسين عوض الله، مرجع سابق، ص: 214.

**4-2- معيار الاستقرار النقدي أو الضغط التضخمي:** ويستند هذا المعيار إلى منطق النظرية الكمية النيوكلاسيكية التي تدخل في اعتبارها إمكانية تغير كل من الدخل أو الناتج القومي، و أيضا إمكانية تغير الطلب على النقود أو سرعة دورانها، و طبقا لهذه النظرية أن الاستقرار النقدي يتحقق عموما إذا تعادل التغير في كمية النقود  $\Delta M/M$  مع معدل التغير في إجمالي الناتج القومي  $\Delta Y/Y$ ، و هنا يصبح الفرق بينهما أو معامل الاستقرار النقدي هو:

$$B = \frac{\Delta Y}{Y} - \frac{\Delta M}{M}$$

معادلا للصفر

أما إذا كان موجبا فيكون معاملا الاستقرار موجب، و هو ما يبين وجود فائض في القوه الشرائية يفوق المتاح من السلع و الخدمات المنتجة و المتاحة، و أن استمرار هذا الفرق في الارتفاع يشير إلى نمو حجم القوى التضخمية. فالقوى التضخمية كما يعبر عنها معامل الاستقرار النقدي مع الأخذ في الاعتبار ما يمارسه التغير في الطلب على النقود أو سرعة دورانها تكون وراء الارتفاع المشاهد في الأسعار و اتجاهها المستمر نحو الارتفاع<sup>(1)</sup>.

**4-3- معيار فائض الطلب:** ويستند هذا المعيار إلى النظرية الكينزية في الطلب الفعال و التي يستفاد منها أنه إذا لم يترتب على الزيادة في حجم الطلب الفعال زيادة مناظرة في حجم الإنتاج فإن فائض الطلب ينصب أثره بالكامل على رفع المستوى العام للأسعار حيث يواجه الاقتصاد القومي حالة من التضخم البحت<sup>(2)</sup>.

ويمكن قياس إجمالي فائض الطلب أو الفجوة التضخمية خلال فترة سابقة والتي انعكست كليا أو جزئيا في الارتفاع المتواصل للأسعار باستخدام الصيغة التالية:

$$D_X = C_P + C_g + I$$

$$I = \text{er} \ominus$$

حيث:  $D_X$ : إجمالي فائض الطلب.

$C_P$ : الاستهلاك الخاص بالأسعار الجارية.

$C_g$ : الاستهلاك الجماعي بالأسعار الجارية.

$I$ : الاستثمار بالأسعار الجارية.

$\text{er} \ominus$ : إجمالي الناتج المحلي الحقيقي.

و من هنا فإذا زاد مجموع الإنفاق الوطني أو الطلب بالأسعار الجارية على إجمالي الناتج المحلي الحقيقي ينشأ فائض طلب أو فجوة تضخمية تخلق قوى تضخمية تجذب الأسعار إلى أعلى.

(1) محمد عزت غزلان، مرجع سابق، ص: 315-316.

(2) محمود يونس، عبد النعيم مبارك، النقود وأعمال البنوك والأسواق المالية، مرجع سابق، ص: 408.

**4-4- معيار الإفراط النقدي:** و المعبر عن الفائض في الكتلة النقدية عن المستوى الملائم، فإذا استطعنا معرفة متوسط نصيب الوحدة من الناتج المحلي الخام الحقيقي من كمية النقود، فإذا ذلك يمكننا عند مستوى معين أو مرغوب من الأسعار بتحديد حجم الإفراط النقدي المولد للتضخم<sup>(1)</sup>.

$$\lambda = M/Y \quad \text{وانطلاقاً من:}$$

حيث:

$\lambda$ : متوسط نصيب الوحدة من الناتج المحلي الخام الحقيقي من كتلة النقود.

$M$ : كمية النقود معبر عنها في العادة بـ  $M_2$ .

$Y$ : الناتج المحلي الخام بالأسعار الثابتة.

و يتم حساب حجم الإفراط النقدي الزائد عن المستوى الملائم الضروري للمحافظة على استقرار الأسعار على النحو التالي:

$$M' = \lambda Y_t - M_t$$

$M'$ : حجم الإفراط النقدي

$Y_t$ : حجم الناتج المحلي الخام الحقيقي بالأسعار الثابتة في السنة.

$M_t$ : كمية النقود المتداولة فعلاً في السنة.

#### 5- آثار التضخم:

التضخم كظاهرة نقدية له من الآثار الاقتصادية و الاجتماعية ما يتجاوز خاصيته النقدية، فهو يؤدي إلى تخفيض القدرة الشرائية لحائزي النقود بصورة متفاوتة، فتأثيره في توزيع الدخل ليس محايداً، فالمقرضون هم أول من يعانون من آثار التغيير في قيمة النقود بالانخفاض، فهم ملتزمون بقبول قيمة قروضهم ممثلة لقوة شرائية أقل مما أعطيت. و بالعكس بالنسبة للمقترضين و المشروعات و المستثمرون هم أيضاً يستفيدون من التضخم لما يحققه في زيادة أسعار منتجاتهم، مما يرفع من معدل أرباحهم و نفس الأمر بالنسبة للمستثمرين فهم يدفعون سعر ثابت للفائدة و صكوكهم تزداد قيمتها.

أما العمال و ذوي الدخل الثابتة فهم من يتحمل الآثار الضارة للتضخم، فدخولهم النقدية ثابتة، في حين أن دخولهم الحقيقية أي قدرتهم على تحويل أجورهم إلى سلع و خدمات تتناقص.

أما بالنسبة لآثار التضخم على النشاط الاقتصادي فهو يؤدي إلى هجرة رؤوس الأموال إلى الخارج، حيث يتم تحويلها إلى عملات أجنبية حماية لها. كما أنه يشجع على الاستهلاك و يقلل من الرغبة في الادخار، و ظهور المضاربات في السوق السوداء بالإضافة إلى ازدياد عرض السلع الرديئة، و السلع الكمالية. كما يؤدي إلى إقلاع رجال الأعمال عن المشاريع الإنتاجية المستقبلية التي لا تبدأ إنتاجها إلا بعد فترة من الزمن، مما يؤدي إلى انخفاض الإنتاج وهو ما يؤدي إلى البطالة بسبب تراجع الإنتاج.

#### 6- السياسة النقدية و علاج التضخم:

(1) عبد المجيد قدي، مرجع سابق، ص: 49.

بذل الاقتصاديون جهودا كبيرة في دراسة ظاهرة التضخم، نظرا لما يسببه من أضرار جسيمة، اقتصادية و اجتماعية و حتى سياسية، و هو ما يدعو الحكومات إلى التدخل و اتخاذ التدابير اللازمة للقضاء على هذه الظاهرة. و عادة ما تلجأ الحكومات إلى استخدام وسائل السياسات المالية و النقدية لتقليل من حجم الطلب الكلي و جعله مساوي إلى مستوى العرض الكلي عند مستوى الاستخدام الكامل، و يمكن تقسيم وسائل مكافحة التضخم إلى ثلاثة أنواع هي: الإجراءات المباشرة، و وسائل السياسة المالية، و وسائل السياسة النقدية، و سنتناول فيما يلي النوع الأخير من السياسات و هي وسائل السياسة النقدية باعتبارها من اختصاص البنك المركزي.

**6-1-1- وسائل السياسة النقدية في معالجة التضخم:** تتضمن وسائل السياسة النقدية السيطرة على عرض النقود بواسطة البنك المركزي. و يستهدف استخدام وسائل السياسة النقدية المختلفة تقليل عرض النقود لغرض المضاربة و بالتالي رفع تكاليف القروض الممنوحة من قبل الجهاز المصرفي مما يقلل من رغبة الأفراد في الاقتراض من أجل شراء و تخزين السلع الضرورية التي تعاني من قلة العرض. و بوجه عام فالإجراءات النقدية المضادة للتضخم يمكن أن تصنف إلى إجراءات مباشرة و إجراءات غير مباشرة.

**6-1-1-1 إجراءات غير المباشرة:** تعتمد السياسة النقدية إلى التأثير في العرض النقدي بطريقة غير مباشرة عن طريق التأثير في حجم النقود و فرص الائتمان و التي يخلقها الجهاز المصرفي من خلال:

- **عمليات السوق المفتوحة:** تعتبر عمليات السوق المفتوحة من الوسائل المهمة التي يستعملها البنك المركزي لتقليص حجم الائتمان و ذلك عن طريق تدخل البنك المركزي في السوق المالية و بيع كميات كبيرة من الأوراق المالية إلى الجمهور و البنوك التجارية، مما يؤدي إلى تقليص حجم الأرصدة النقدية، فتضعف قدرة البنوك التجارية على منح القروض، و بشكل غير مباشر يؤدي قيام البنك المركزي ببيع كميات كبيرة من الأوراق المالية إلى ارتفاع أسعار الفائدة نتيجة تخفيض عرض النقود. و على افتراض أن الاستثمار دالة مرنة في سعر الفائدة، فإن ارتفاع سعر الفائدة سيؤدي إلى تقليص حجم الاستثمارات مما يساعد على التقليل من حدة الضغط التضخمي في الاقتصاد الوطني<sup>(1)</sup>.

وقد استخدمت هذه السياسة في الولايات المتحدة الأمريكية، وبصورة منتظمة منذ سنة 1923، وأثبتت فعاليتها أثناء الكساد الكبير في أوائل الثلاثينات<sup>(2)</sup>.

- **سعر إعادة الخصم:** باعتبار سعر إعادة الخصم يعبر عن السعر الذي يفرضه البنك المركزي على القروض التي يمكن أن تحصل عليها البنوك التجارية لقاء إعادة خصم الأوراق التجارية لديه، فعن طريق رفع هذا السعر ينقلص حجم الائتمان المصرفي، و تتوجه سياسة البنك المركزي نحو السيطرة على

(1) ضياء مجيد الموسوي، الاقتصاد النقدي، مرجع سابق، ص: 232.

(2) غازي حسين عنابة، مرجع سابق، ص: 134.

القوى التضخمية داخل الاقتصاد، إذ يؤدي رفع سعر الخصم إلى تقليل رغبة البنوك التجارية في الاقتراض نظرا لارتفاع تكاليفه. و بعبارة أخرى عندما يكون عرض الائتمان أكبر من العرض الكلي للسلع فإن ذلك يؤدي إلى ارتفاع الأسعار، و في هذه الحالة يتدخل البنك المركزي ليرفع من سعر إعادة الخصم، مما يضطر البنوك التجارية إلى إعادة النظر في سياستها الاقتراضية و تغيير شروط الائتمان.

- **نسبة الاحتياطي القانوني:** تعد نسبة الاحتياطي القانوني أبرز الأدوات غير المباشرة استعمالا في معالجة حالات عدم الاستقرار النقدي و المشاكل التي تواجه الاقتصاد الوطني. و للحد من الضغوط التضخمية فإن البنك المركزي يتجه إلى الحد من الائتمان باستخدام هذه الوسيلة، فرفع نسبة الاحتياطي القانوني بمعنى زيادة الحد الأدنى للاحتياطي النقدي الذي يتعين على البنك التجاري الاحتفاظ به قانونا، مما يدفع هذا الأخير إلى التشديد في تقديم قروض جديدة، و من ثم يتجه رصيد الائتمان إلى الهبوط أو على الأقل الثبات عند مستوى معين و من ثم ينخفض العرض النقدي أو ينمو بمعدل أقل و بالتالي يمارس تأثيرا انكماشيا على الائتمان فيعالج التضخم. و من ثمة تعتبر التغيرات في نسبة الاحتياطي القانوني سلاحا فعالا في تأثيره على حجم الائتمان و من ثم على عرض النقود، و عموما يعمل الاحتياطي القانوني كمنظم للمعرض النقدي، و عليه يمكن الاعتماد عليه بالتنسيق مع أدوات السياسة النقدية الأخرى للتحكم في التضخم.

و خلاصة القول أن الأدوات غير المباشرة تعمل على التأثير في إجمالي الاحتياطيات المتوفرة لدى الجهاز المصرفي حسب أهداف السياسة النقدية، و الحالة الاقتصادية، فتعمل على تقييد قدرة البنوك التجارية في منح الائتمان و خلقه، و ذلك للتحكم في ظاهرة التضخم و العمل على خفض معدلاته بما يتلاءم و الحالة الاقتصادية الكلية. كما أن البنوك المركزية لا تستغني بسلاح من هذه الأسلحة الثلاثة على الآخر، ذلك أنها غالبا ما تستخدم جنبا إلى جنب إضافة إلى أدوات أخرى.

**6-1-2- الإجراءات المباشرة:** هي أدوات السياسة النقدية التي يتمكن البنك المركزي بواسطتها من التحكم المباشر و المحدد لحجم الائتمان الذي يمكن للبنوك التجارية (أو غيرها) أن تمنحه، و من التأثير على حجم الائتمان الموجه لقطاع معين (أو أكثر) و غالبا ما لا تلعب قوى العرض و الطلب في السوق الدور الرئيسي في تحديد هذه الأدوات المباشرة، و يصعب كذلك على البنوك التملص منها أو الالتفاف حولها. و من أهم صور هذه الأدوات المباشرة ما يلي<sup>(1)</sup>:

- **سقف الائتمان:** حيث يتحدد سقف الائتمان بالنسبة للجهاز المصرفي بصفة عامة، ثم يعاد تحديده بالنسبة لكل بنك على حدى وفقا لمعايير متعددة، قد تكون نسبة من حجم تسهيلات البنك الائتمانية في تاريخ معين، أو نسبة من حجم ودائعه، أو أي معيار آخر يحدده البنك المركزي.

- **نسب السيولة القانونية** التي يتعين على البنوك الالتزام بها.

(1) أسامة محمد الفولي، زينب عوض الله، اقتصاديات النقود والتمويل، دار الجامعة الجديدة، الأزاريطة، 2005، ص ص: 199-200.

- حصص إعادة الخصم التي يسمح بها لكل بنك على حدى.
- الفرض التحكمي لأسعار الفائدة: حيث عادة ما تفرض أسعار فائدة تمييزية لتشجيع منح الائتمان لقطاع معين.
- التسهيلات الائتمانية المباشرة: بمعنى توفير قدر معين من التسهيلات الائتمانية لقطاعات معينة، كما في حالة الاعتمادات المقررة للبنوك المتخصصة.
- تحديد الهامش بالنسبة للاعتمادات التي تفتحها البنوك التجارية لتمويل أنشطة معينة، و بصفة خاصة تمويل شراء الأوراق المالية و العملات. و الهامش يعني النسبة التي يجب أن يوفرها العميل من قيمة الاعتماد المفتوح ( و يتمتع على البنك فاتح الاعتماد أن يغطيها في نفس الوقت).
- تقنين الائتمان: بمعنى تحديد حجم الائتمان الموجه لقطاع أو لغرض معين، كما يحدث غالبا عند الرغبة في الحد من الائتمان الموجه للاستهلاك بصفة عامة، أو الحد من استهلاك سلع معينة بالذات.

كما تجدر الإشارة إلى هناك بعض الصعوبات التي تعترض استخدام وسائل السياسة النقدية أهمها: أنه إذا قامت الحكومة بتقليص حجم الكتلة النقدية قبل بلوغ الاقتصاد حالة الاستخدام التام، فإن ذلك سيؤدي إلى ارتفاع سعر الفائدة، ثم انخفاض حجم الطلب الاستثماري، و انخفاض مستوى الدخل، و ما يترتب عليه من انخفاض في الطلب الكلي. و يترتب على هذه الحالة أن انخفاض حجم الإنتاج لا يؤدي إلى تخفيض المستوى العام للأسعار، و في هذه الحالة سيتحمل المجتمع تكلفة كبيرة تتمثل في عدم تخفيض معدلات البطالة من أجل المحافظة على استقرار مستوى الأسعار، كما أن انخفاض أسعار الأوراق المالية نتيجة ارتفاع أسعار الفائدة سيعرض أصحابها إلى الخسارة، مما سيثير سخطهم على السياسة النقدية. هذا بالإضافة إلى أن ارتفاع أسعار الفائدة سيؤدي إلى تخفيض الإنفاق الاستثماري بدرجة أكبر من تأثيره على باقي بنود الطلب الكلي الأخرى و ما يترتب عن ذلك من إبطاء في معدل النمو الاقتصادي.

### **المطلب الثاني: دور السياسة النقدية في استقرار أسعار الصرف**

الصرف هو عبارة عن عملية تظهر عندما يتم تبادل مختلف العملات فيما بينها، فكل دولة لها عملتها الخاصة، تستعمل في عمليات الدفع الداخلية. و تظهر الضرورة إلى استعمال العملات الخارجية (عملات الدول الأخرى) عندما تقوم علاقات تجارية أو مالية بين شركات تعمل داخل الوطن مع شركات تعمل خارجه، و تحتاج الشركات المستوردة إلى عملة البلد المصدر لتسديد أثمان السلع المستوردة، و تضطر لذلك الذهاب إلى سوق الصرف لشراء عملة البلد المصدر كي تتم هذه العملية، هذا بالإضافة إلى تنقلات الأشخاص إلى الخارج و الذين يحتاجون إلى العملات الأجنبية.

#### **1- مفهوم سعر الصرف:**

يعبر سعر الصرف عن عدد الوحدات النقدية الذي تبدل به وحدة من العملة المحلية إلى أخرى أجنبية. و هو بهذا يجسد أداة الربط بين الاقتصاد المحلي و باقي الاقتصاديات، فضلا عن كونه وسيلة هامة للتأثير على تخصيص الموارد بين القطاعات الاقتصادية و على ربحية الصناعات التصديرية و تكلفة الموارد المستوردة، و من ذلك على التضخم و النتائج و العمالة. و هو بالإضافة إلى ذلك يربط بين أسعار السلع في الاقتصاد المحلي و أسعارها في السوق العالمية. فالسعر العالمي و السعر المحلي للسلعة مرتبطان من خلال سعر الصرف<sup>(1)</sup>.

كما يعرف على أنه: " عدد الوحدات من عملة معينة الواجب دفعها للحصول على وحدة واحدة من عملة أخرى"<sup>(2)</sup>.

و تتم عمليات الصرف فيما يسمى بسوق الصرف و هو المكان الذي يتم فيه تبادل العملات المختلفة، و لكن هذا المكان ليس محدودا بحيز جغرافي، و إنما يقصد به شبكة العلاقات الموجودة بين وكلاء الصرف في كل البنوك المنتشرة عبر مختلف أنحاء العالم، بالإضافة طبعا إلى اللقاءات الفعلية بين وكلاء الصرف في غرفة خاصة موجودة على مستوى البورصة<sup>(3)</sup>.

## 2- تحديد سعر الصرف:

يتحدد سعر صرف العملات في ظل حرية الصرف بواسطة آليات السوق المتمثلة في قوى العرض والطلب، فطالما أن سعر الصرف هو ثمن الوحدة الواحدة من عملة ما مقوما بوحدات من عملة أجنبية أخرى، فإن مستوى التوازن لسعر الصرف يتحدد وفق نفس القواعد المحددة لسعر أي سلعة في نظرية الأثمان، حيث أن الطلب على العملة ينشأ غالبا من طلب المستوردين لصادرات البلدان الأخرى و المستثمرين الأجانب الراغبين في الاستثمار و كذلك من بعض البنوك سواء مركزية أو تجارية والتي تقوم بشراء العملة.

أما عرض العملة فينشأ من بيع بعض المستوردين لعملتهم من أجل الحصول على عملات أخرى لازمة لسداد قيمة وارداتهم من الخارج. أو من المستثمرين الراغبين الاستثمار في الخارج، أو من البنوك المركزية أو التجارية التي ستبيع العملة من أجل خفض قيمتها.

## 3- نظام أسعار الصرف:

تختلف العوامل المؤثرة في الطلب على الصرف و تتحكم في سعره و ذلك باختلاف نظم الصرف و المدفوعات، و من تلك النظم ما يلي:

### 3-1- نظام سعر الصرف الثابت:

يوجد نظام سعر الصرف الثابت تطبيقه في حالة الدول التي تأخذ بقاعدة الذهب، حيث تربط قيمة عملتها الوطنية بوزن معين بالذهب. و يترتب على احتفاظ كل دولة

(1) عبد المجيد قدي، مرجع سابق، ص 103.

(2) الطاهر لطرش، تقنيات البنوك، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، الطبعة الرابعة، 2005، ص: 96.

(3) الطاهر لطرش، المرجع نفسه، ص: 95.

بسعر ثابت للذهب تبيع وتشتري به، أن يتحقق سعر ثابت للعملات المختلفة بعضها ببعض. و لذلك فانه في ظل قاعدة الذهب الأصلي لا يتغير سعر الصرف بل يظل ثابتا، لأنه في حالة ارتفاع ثمن إحدى العملات فيكفي أن يقوم الأفراد بشراء الذهب ثم يبيعه لدولة هذه العملة بسعر التعادل مما يعود بثمن العملة إلى الأصل<sup>(1)</sup>.

**3-2- نظام سعر الصرف المعموم:** في النظام العائم "الحر" يترك تحديد أسعار الصرف بين العملات إلى قوى السوق، وتتوقف مدى تقلبات سعر الصرف على الكميات المعروضة والمطلوبة من الصرف الأجنبي. ويكون حجم الطلب على العملة في علاقة عكسية مع السعر، ينخفض الطلب على العملة إذا ما ارتفع سعرها، وعلى العكس من ذلك يزداد الطلب على العملة إذا ما اتجه السعر إلى الانخفاض، في الوقت الذي يتغير فيه العرض في اتجاه طردي مع السعر<sup>(2)</sup>.

وحين العمل بنظام أسعار صرف عائمة لا بد من تدخل السلطات في سوق العملة للحد من التقلبات الفجائية والحادة في سعر الصرف، وينتج عن هذا التدخل زيادة في عرض العملة الوطنية إذا ما اتجه السعر إلى الانخفاض وزيادة عرض العملة الأجنبية إذا ما اتجه السعر إلى الارتفاع.

#### 4- أنواع سعر الصرف: ينقسم سعر الصرف إلى:

**4-1- سعر الصرف الاسمي:** هو مقياس لقيمة عملة إحدى البلدان التي يمكن تبادلها بقيمة عملة بلد آخر. يتم تبادل العملات أو عمليات شراء و بيع العملات حسب أسعار هذه العملات بين بعضها البعض، و يتم تحديد سعر الصرف الاسمي لعملة ما تبعا للطلب و العرض عليها في سوق الصرف في لحظة زمنية ما، و لهذا يمكن لسعر الصرف أن يتغير تبعا لتغير الطلب و العرض، و بدلالة نظام الصرف المعتمد في البلد. فارتفاع سعر الصرف بالنسبة لعملة ما يؤثر على الامتياز بالنسبة للعملات الأخرى. و ينقسم سعر الصرف الاسمي إلى سعر صرف رسمي أي المعمول به فيما يخص المبادلات الجارية، و سعر صرف موازي و هو السعر المعمول به في الأسواق الموازية، و هذا يعني إمكانية وجود أكثر من سعر صرف اسمي في نفس الوقت لنفس العملة في البلد.

**4-2- سعر الصرف الحقيقي<sup>(3)</sup>:** يعبر سعر الصرف الحقيقي عن الوحدات من السلع الأجنبية اللازمة لشراء وحدة من السلع المحلية، و بالتالي يقيس القدرة على المنافسة و هو يفيد المتعاملين الاقتصاديين في اتخاذ قراراتهم، فمثلا ارتفاع مداخل الصادرات بالتزامن مع ارتفاع تكاليف إنتاج المواد المصدرة بنفس المعدل، لا يدفع إلى التفكير في زيادة الصادرات لأن هذا الارتفاع في العوائد لم يؤد إلى

(1) عادل احمد حشيش، العلاقات الاقتصادية الدولية، دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية، 2000، ص: 124.

(2) بسام الحجار، العلاقات الاقتصادية الدولية، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، الطبعة الأولى، 2003، ص: 117.

(3) عيد المجيد قدي، مرجع سابق، ص: 104.

أي تغيير في أرباح المصدرين و إن ارتفعت مداخيلهم الاسمية بنسبة عالية، فلو أخذنا بلدين كالجائر و الولايات المتحدة الأمريكية سيكون سعر الصرف كالتالي:

$$TCR = \frac{TCN / P_{dz}}{1\$ / P_{us}} = \frac{TCN \cdot P_{us}}{P_{dz}}$$

حيث:  $TCR$ : سعر الصرف الحقيقي.

$TCN$ : سعر الصرف الاسمي.

$P_{us}$ : مؤشر الأسعار بأمريكا.

$P_{dz}$ : مؤشر الأسعار بالجزائر.

تعطينا  $1\$/p_{us}$  القوة الشرائية للدولار الأمريكي في أمريكا، أما  $TCN/P_{dz}$  فتعطينا القوة الشرائية للدولار في الجزائر، وعليه فإن سعر الصرف الحقيقي للدينار الجزائري مقابل الدولار يعكس الفرق بين القوة الشرائية في أمريكا و القوة الشرائية في الجزائر، و كلما ارتفع سعر الصرف الحقيقي كلما ازدادت القدرة التنافسية للجزائر.

**3-4- سعر الصرف الفعلي:** و يعبر عن المؤشر الذي يقيس متوسط التغير في سعر صرف عملة ما بالنسبة لعدة عملات أخرى في فترة زمنية أخرى، و بالتالي مؤشر سعر الصرف الفعلي يساوي متوسط عدة أسعار صرف ثنائية، و هو يدل على مدى تحسن أو تطور عملة بلد ما بالنسبة لمجموعة أو لسلة من العملات الأخرى.

**4-4- سعر الصرف الآجل:** يقصد به القيمة الحالية لسعر الصرف الذي سيحدد في أي فترة في المستقبل و الذي يسمى سعر الصرف الحاضر (spot) وقت حدوثه، و يمكن التعبير عن سعر الصرف الآجل على أساس أنه محصلة عوامل هي:

- سعر الصرف الحاضر.

- معدل الخطر أو الخسارة الناتجة عن الفرق بين القيمة الآجلة و القيمة الحاضرة لسعر الصرف.

**5- الآثار المترتبة عن عدم استقرار أسعار الصرف:**

ينتج عن عدم الاستقرار في أسعار الصرف، تكاليف تتعدى الحدود الوطنية للبلد المعني، و من جملة هذه التكاليف ما يلي<sup>(1)</sup>:

- إن عدم استقرار أسعار الصرف يشكل عائقا للسلطات النقدية لتحقيق ظروف اقتصادية وطنية مستقرة.

- إن الاضطرابات في إحدى العملات الرئيسية مثلا: يمكن أن يدفع سعر الصرف إلى تجاوز الحد نتيجة آثاره على أسعار الفائدة الحقيقية و الميزان التجاري، و يعني تجاوز هذا الحد أن سعر الصرف تغير بمقدار يفوق المستوى الضروري لموازنة الفوارق الدولية في الأسعار، و هو الأمر الذي يضع

(1) محمود حميدات، مدخل للتحليل النقدي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1996، ص: 114.

السلطات في البلدان الشريكة تجاريا في مأزق و بين خيارين كلاهما مكلف، و هما إما أن تقبل التغييرات في سعر صرفها و ما ينتج عنه من آثار على تكاليفها و أسعارها الداخلية، و إما أن تغير سياستها النقدية لمواجهة الأمر المستجد.

و قد تؤثر التغييرات في أسعار الصرف على ميزان المدفوعات من خلال ارتفاع وانخفاض قيمة العملة. ففي حالة الانخفاض تتأثر الصادرات بانخفاض أثمانها، فإذا كان الطلب على الصادرات مرنا فإن النسبة المئوية من الزيادة في الكميات المطلوبة سوف تكون اكبر من النسبة المئوية من الهبوط في أسعارها، ولذلك فان مكاسب العملة الأجنبية من الصادرات سوف تزداد. و يحدث العكس في حالة إذا لم يكن الطلب مرنا.

أما بالنسبة للواردات فان انخفاض قيمة العملة يرفع أسعار الواردات بالعملة المحلية، ولكن أسعارها بالعملة الأجنبية تظل دون تغيير. فإذا أدت الزيادة في الأسعار المحلية للواردات إلى تخفيض الكمية المطلوبة فإن إنفاق العملة الأجنبية على الواردات سوف يهبط. و مع ذلك فإن زيادة أسعار الواردات، على اثر الانخفاض في قيمة العملة يمكن أن تؤدي إلى ضغوط تضخمية بفعل زيادة التكاليف ولا سيما إذا كان الطلب على الواردات غير مرن (كالطلب على المواد الغذائية والمواد الأولية).

و في حالة الارتفاع فإن أسعار الصادرات سوف ترتفع في الأسواق الأجنبية. فإذا كان الطلب على الصادرات مرنا، فإن النسبة المئوية من الهبوط في الكمية المطلوبة سوف تكون أكبر من النسبة المئوية في الزيادة في السعر، و سوف تتخفف المكاسب من العملة الأجنبية. أما إذا كان الطلب على الصادرات غير مرن فإن النسبة المئوية من الزيادة في السعر سوف تكون أكبر من النسبة المئوية في الهبوط في الكمية المطلوبة و سوف تزداد المكاسب من العملة الأجنبية. و بالنسبة للواردات فان ارتفاع قيمة العملة يؤدي إلى انخفاض الأسعار المحلية لها و بذلك سوف تزداد الكمية المطلوبة، بما أنه لا يوجد أي تغيير في أسعار العملة الأجنبية المنفقة على الواردات. و إذا كان الطلب على الواردات عديم المرونة تماما فلن يحصل تغيير في إنفاق العملة الأجنبية.

#### 6- دور السياسة النقدية في استقرار أسعار الصرف:

اتبعت الدول ابتداء من عام 1931 وسائل مختلفة لتدعيم نقدها و تحقيق الاستقرار في اقتصادها و كانت أهم تلك الوسائل هي:

**6-1- تخفيض القيمة الخارجية للعملة:** يمكن أن تغير الدولة سعر الصرف بين عملتها و عملات الدول الأخرى صعودا أو هبوطا، و في الحياة العملية قلما تقوم الدول برفع القيمة الخارجية لعملاتها و لكنها كثيرا ما تلجأ إلى تخفيض القيمة كوسيلة للتغلب على بعض مشاكلها الاقتصادية، و على الأخص مشاكل ميزان المدفوعات. فلقد عانت الكثير من الدول في فترة الكساد العالمي من العجز في الميزان الحسابي، و بالتالي من النقص في الأرصدة الذهبية و أرصدة العملات الأجنبية، فرأت بعض هذه الدول علاج هذه المشكلة عن طريق تخفيض قيمة عملتها إلى الذهب حتى تخفف الضغط على

ميزانها الحسابي. فتخفيض القيمة الخارجية لعملة دولة معينة يؤدي إلى انخفاض أسعارها مقومة بوحدات النقد الأجنبي مما يؤدي إلى تنشيط الصادرات.

كما أن أسعار السلع الأجنبية مقومة بعملة تلك الدولة تصبح مرتفعة مما يؤدي إلى الحد من الواردات، على أن النتيجة النهائية لتخفيض قيمة عملة بلد ما إنما يتوقف على مدى مرونة العرض و الطلب لصادراته و وارداته، فإذا كان الطلب الخارجي على صادرات الدولة التي قامت بها بالتخفيض مرنا و كان العرض من منتجاته المعدة للتصدير مرنا كذلك، فإن تخفيض العملة يؤدي إلى زيادة الصادرات<sup>(1)</sup>.

**6-2- الرقابة على الصرف:** احتفظ عدد الدول بسعر الصرف القديم و لم تلجأ إلى تخفيضه، كذلك قد لا تلجأ الدول إلى إجراء انكماش كبير أي أنها لم تقم بإجراء تخفيض ملموس في الدخول و الأسعار، و إنما تلجأ إلى فرض رقابة، تختلف في درجة شمولها و شدتها من دولة إلى أخرى على الصرف الخارجي بقصد مع تسرب الذهب إلى الخارج أو للحيلولة دون انخفاض أرصدة الدولة من العملات الأجنبية عن حد معين. و تتلخص الرقابة على النقد الأجنبي في الأمور التالية:

- محاولة منع هروب رؤوس الأموال.

- حماية القيمة الخارجية للعملة من التدهور: إذ تهدف الرقابة إلى حماية العملة من الانخفاض و التقلب. أي تعمل على منع تدهور قيمتها الخارجية، و يقصد بحماية العملة الاحتفاظ بسعر صرفها و عدم القيام بتخفيضه خوفا من أن يؤدي التخفيض إلى التضخم، و ما يتبع ذلك من متاعب و صعوبات اقتصادية. و تتخذ الرقابة أحد أو بعض الأشكال التالية:

- الاحتفاظ بسعر الصرف الرسمي دون تغيير على أن تدفع الدولة إعانة للمصدر و على أن يقوم المستورد بدفع رسم مقابل الحصول على العملات بالأسعار الرسمية، فمنح المصدر علاوة و مطالبة المستورد برسم أو ضريبة يعتبر بمثابة تخفيض في القيمة الخارجية للعملة دون حاجة إلى إعلان رسمي بالتخفيض.

- أن تسمح الدولة للمصدرين ببيع نسبة معينة من حصيلة صادراتهم من العملات الأجنبية في سوق حرة بأسعار تتحدد دون أي تدخل من قبل الدولة، و في تلك السوق يحصل المستوردون على جزء من حاجاتهم إلى العملات الأجنبية. و لا شك أن هذا الإجراء يعتبر مشجعا على التصدير لأن المصدر يحصل على مبلغ أكثر بعملة الوطنية مما يمكنه من تخفيض ثمن البيع. و هذا في العادة يؤدي إلى زيادة الصادرات فزيادة في حصيلة العملات الأجنبية، و من الناحية الأخرى يعمل على نقص الواردات لأن المستورد يدفع ثمنا أعلى للحصول على العملات الأجنبية.

(1) صبحي تادريس قريصة، مدحت محمد العقاد، مرجع سابق، ص ص: 352-353.

- تقليل اعتماد الدولة على العالم الخارجي: تحاول الرقابة على الصرف أن تقلل من اعتماد الدولة على العالم الخارجي و أن تنظم تجارتها و توجهها التوجيه السليم.

**6-3- وسائل الرقابة على النقد الأجنبي:** تتخذ وسائل الرقابة على النقد الأجنبي صورتين: رقابة مباشرة و رقابة غير مباشرة. و تتمثل صور الرقابة المباشرة في نظام الحصص و تراخيص الاستيراد و التصدير و الرقابة على الصرف الأجنبي و الاتجار الحكومي المباشر. أما أساليب الرقابة غير المباشرة فتتخصص في الرسوم الجمركية و إعانات التصدير و تغيير القيمة الخارجية للعملة.

### **المطلب الثالث: دور السياسة النقدية في معالجة العجز في ميزان المدفوعات**

تحدث المعاملات الاقتصادية الدولية عن طريق استيراد و تصدير السلع و الخدمات ورؤوس الأموال. و استيراد السلع و الخدمات الأجنبية يعتبر ديناً على الدولة، بينما يعتبر تصدير السلع والخدمات ديناً للدولة. و لذلك فإن الدولة تحتاج إلى سجل دقيق بتلك المعاملات لكي تحدد موقعها من حيث المديونية الدولية، كما أن هذا السجل له آثاره الاقتصادية على مستوى النشاط الاقتصادي للدولة و يعرف هذا السجل بميزان المدفوعات.

#### **1- تعريف ميزان المدفوعات:**

يعرف ميزان المدفوعات بأنه: " سجل محاسبي منتظم لكافة المبادلات الاقتصادية التي تمت ما بين المقيمين في الدولة و المقيمين في الدول الأخرى، و ذلك خلال مدة معينة هي في الغالب سنة<sup>(1)</sup>. أو هو عبارة عن: " سجل حسابي تسجل فيه الدولة قيم المعاملات الاقتصادية التي تتم بين المقيمين و بين الدول الأخرى -غير المقيمين- " <sup>(2)</sup>.

(1) صبحي تادريس قريصة، مدحت محمد العقاد، مرجع سابق، ص: 323.

(2) أحمد رمضان نعمة الله وآخرون، مبادئ الاقتصاد الكلي، مرجع سابق، ص: 293.

و يتكون ميزان المدفوعات أساسا من جانبين جانب دائن و جانب مدين، و يسجل الجانب الدائن من ميزان المدفوعات حقوق الدولة لدى غيرها من الدول الأجنبية، و في الجانب المدين تسجل قيمة واردات الدولة من الخارج أي ديون الدولة و التزاماتها مع الخارج.

## 2- تركيب ميزان المدفوعات:

يتم تقسيم ميزان المدفوعات إلى ثلاثة حسابات رئيسية على النحو الآتي:  
**1-2 الحساب الجاري:** و تسجل فيه المعاملات التي تتم بصورة دورية، و يتم تقسيم هذا الحساب إلى حسابين فرعيين:

### 2-1-1- حساب المعاملات المنظورة "الميزان التجاري":

يسجل هذا الحساب قيمة السلع المنظورة و تشمل الصادرات و الواردات. حيث تسجل الصادرات بقيد دائن حيث يترتب على تدفقها إلى الخارج تدفق عملة أجنبية بقيمتها إلى داخل الدولة، و تسجل الواردات بقيد مدين حيث يترتب على دخولها إلى الدولة تدفق عملة أجنبية إلى خارج الدولة. و إذا زادت الصادرات عن الواردات يحقق الميزان التجاري فائضا. و في الحالة العكسية يحقق عجزا.

### 2-1-2- حساب المعاملات غير المنظورة "ميزان الخدمات":

يسجل في هذا الحساب قيمة المتحصلات والمدفوعات عن الخدمات مثل خدمات النقل والشحن والتأمين و السفر إلى الخارج في بعثات دبلوماسية أو علمية، و فوائد القروض و غيرها. و تسجل المدفوعات عن الخدمات المؤداة من الغير للدولة بقيد مدين، حيث يقابلها تدفق مدفوعات من العملة الأجنبية للخارج. و تسجل المتحصلات عن الخدمات المؤداة من جانب الدولة إلى الغير بقيد دائن، حيث يقابلها تدفق عملة أجنبية إلى داخل الدولة نظير أداء هذه الخدمات، و زيادة الجانب الدائن عن المدين يعني أن ميزان الخدمات يحقق فائضا و العكس صحيح.

و للوصول إلى رصيد المعاملات الجارية يتم جمع رصيد كل من الميزان التجاري و ميزان الخدمات و لذلك فإن العجز في الميزان التجاري قد يعوض في ميزان الخدمات.

### 2-2- حساب رؤوس الأموال:

يسجل في هذا الحساب تدفقات رؤوس الأموال (استثمارات و قروض) من و إلى الدولة.

و تقيد رؤوس الأموال المتدفقة إلى داخل الدولة بقيد دائن، حيث يترتب على تدفقها زيادة رصيد العملة الأجنبية، و تقيد رؤوس الأموال المتدفقة إلى الخارج بقيد مدين، حيث يترتب على تدفق الاستثمارات الوطنية إلى الخارج تدفق عملة أجنبية إلى خارج الدولة.

و يشمل هذا الحساب نوعين من حساب رؤوس الأموال:

### 2-2-1: حساب رؤوس الأموال قصيرة الأجل:

تسجل فيه المعاملات الرأسمالية قصيرة الأجل و التي تقل مدتها عن سنة و تكون في شكل استثمارات مالية قصيرة الأجل مثل أذون الخزانة.

## 2-2-2: حساب رؤوس الأموال طويلة الأجل: وتسجل فيه قيمة المعاملات الرأسمالية طويلة

الأجل والتي تزيد مدتها عن سنة، أو تكون في شكل استثمارات أو قروض طويلة الأجل. ويحقق حساب رؤوس الأموال فائضا إذا زادت قيمة تدفقات رأس المال القصير الأجل والطويل الأجل إلى داخل الدولة عن قيمة التدفقات إلى خارج الدولة ويحقق عجزا في الحالة العكسية.

### 2-3- حساب التسويات الرسمية<sup>(1)</sup>: يسجل في هذا الحساب تحركات الاحتياطيات المالية للدولة وتكون في شكل ذهب أو عملات أجنبية ويحتفظ بها البنك المركزي نائبا عن الدولة لتسوية الرصيد الدائن أو المدين الناتج عن حسابات ميزان المدفوعات السابقة.

فإذا ظهر مجموع رصيد الحساب الجاري وحساب رأس المال رصيد مدين لا بد وان يقابل هذا الرصيد رصيد دائن في حساب التسويات الرسمية، ويتم ذلك عن طريق قيام البنك المركزي ببيع ذهب في الخارج والحصول في مقابله على عملة أجنبية تعادل الرصيد المدين. وإذا اظهر مجموع رصيد الحساب الجاري وحساب رأس المال رصيد دائن، يقوم البنك المركزي باستخدام هذا الرصيد في شراء ذهب من الخارج، وبذلك يحدث تدفق للعملة الأجنبية للخارج يعادل قيمة الرصيد الدائن.

### 3- الفائض أو العجز في ميزان المدفوعات:

إذا أخذنا في اعتبارنا الصورة النهائية للثلاث حسابات السابقة في ميزان المدفوعات، فان ميزان المدفوعات لا بد وان يكون متوازنا حسابيا، فالتوازن الحسابي هو توازن حتمي لا بد وان يحدث في ميزان المدفوعات، حيث تتم تسوية الميزان عن طريق تحركات الذهب والعملات الأجنبية في حساب التسويات الرسمية، ولكن التوازن الحسابي يختلف عن التوازن الاقتصادي في حساب المدفوعات. فمن الناحية الاقتصادية نجد أن ميزان المدفوعات قد يحقق فائضا وقد يحقق عجزا، ويشير الفائض أو العجز إلى رصيد الحساب الجاري وحساب رأس المال معا. فإذا أخذنا في الاعتبار رصيد الحساب الجاري وحساب رأس المال معا فمن الممكن أن يكون هذا الرصيد متعادلا، أي أن ميزان المدفوعات يكون متوازنا اقتصاديا، وقد يحقق فائضا إذا كانت المتحصلات من الحسابين السابقين تفوق المدفوعات عنهما، وتقوم الدولة بالتصرف في هذا الفائض عن طريق زيادة احتياطياتها من العملة الأجنبية. أما الحالة التي نحن بصدد تناولها وهي حالة العجز، والتي تحدث إذا كانت المتحصلات من العملة الأجنبية تقل عن المدفوعات الناشئة عن المعاملات الجارية والرأسمالية، وهو يعتبر مشكلة بالنسبة للدولة، والتي لا بد وان تقوم بسد هذا العجز.

(1) احمد رمضان نعمة الله وآخرون، مبادئ الاقتصاد الكلي، مرجع سابق، ص: 297.

وتقوم الدولة باتخاذ العديد من الإجراءات من شأنها المساعدة على تخفيض الواردات وزيادة الصادرات. منها ما يتعلق بالسياسة المالية ومنها ما يتعلق بالسياسة النقدية.

#### 4- السياسة النقدية ودورها في معالجة العجز في ميزان المدفوعات:

تشمل السياسة النقدية عدة إجراءات تستخدم لتصحيح الاختلال في ميزان المدفوعات وتتمثل هذه الإجراءات في:

##### 1-4- تقليص العرض النقدي:

تهدف السياسة النقدية إلى تخفيض عرض النقود أو بدقة أكثر بتخفيض معدل تزايدها، ويولد هذا التأثير على الكتلة النقدية ارتفاعا في معدلات الفائدة ، والذي له تأثيرين هما:

- دخول رؤوس الأموال الأجنبية التي جذبتها مكافأة مرتفعة كثيرا في الأسواق المالية للدولة.
- انخفاض الدخل الوطني لان ارتفاع المعدلات لا يشجع التسليف للاستهلاك ويعزز تمويل الاستثمارات، وهذا الانخفاض يستدعي تخفيض الواردات.

كما أن تقليص العرض النقدي من شأنه أن يخفض مقدار القوة الشرائية المتاحة، وبهذا الوجه ينخفض أيضا مجموع الطلب. والمتوقع أيضا أن تتخفف الأسعار الداخلية وهو ما يؤدي إلى انخفاض الطلب على الاستيراد، كما أن الهبوط في الأسعار الداخلية يفضي في الغالب إلى زيادة التصدير، وبهذا الوجه فان الهبوط في الواردات وارتفاع الصادرات سوف يساعدان على تصحيح الاختلال في ميزان المدفوعات.

\* وهكذا فان دور السياسة النقدية في تقليل العجز في ميزان المدفوعات يبرز من خلال قيام البنوك المركزية باستخدام أداة من أدوات السياسة النقدية، وهي رفع سعر الخصم، لأنه سيجعل البنوك التجارية ترفع من أسعار الفائدة، وإذا ارتفعت فان الإقبال على الائتمان أو طلبه سينخفض وهو ما سيجعل الأسعار تميل إلى الانخفاض أيضا، لان الطلب قد قل على السلع المعروضة. وإذا انخفضت الأسعار محليا فان هذا الإجراء سيؤدي إلى تشجيع الصادرات، والى تخفيض الطلب على السلع الخارجية طالما أن الأسعار المحلية منخفضة، وكما أن ارتفاع الأسعار محليا سيغري الأفراد الأجانب إلى توظيف أموالهم بالبنوك الوطنية، وبالتالي تدفق أموال أجنبية إلى داخل الدولة. وهذا ما يساهم في تخفيض العجز في ميزان المدفوعات. ومع انخفاض الأسعار المحلية ينخفض معدل التضخم، وهو ما يجعل الأسعار المحلية أكثر قدرة على منافسة السلع الأجنبية، كما انه يشجع زيادة الصادرات ويخفض العجز في ميزان المدفوعات. وذلك ما حدث في أعقاب انتخابات 1980 في الولايات المتحدة عندما كان الاهتمام بمعدل التضخم المرتفع، وارتفعت قيمة الدولار بالنسبة للعملة الرئيسية خلال نفس السنة (1).

(1) صالح مفتاح، مرجع سابق، ص ص: 131 - 132.

**4-2- تخفيض قيمة العملة:** ويراد بالتخفيض تقليل السعر الرسمي لمبادلة العملة المحلية بالعملات الأخرى، ويؤخذ بهذا الإجراء عادة إذا كان ميزان المدفوعات مصابا بالاختلال الأساسي، وهذا الإجراء من شأنه أن ينشط التصدير ويعرقل الاستيراد. فالتخفيض يجعل الصادرات أرخص من السابق ويجعل الواردات أعلى مما كانت عليه. وبهذا الوجه يمكن أن يصحح الاختلال في ميزان المدفوعات.

**4-3- الرقابة على الصرف:** وهو إجراء شائع في الأقطار النامية، كما انه يستخدم أوقات الحروب والذعر المالي. وتعني الرقابة على الصرف أو على العملات الأجنبية قيام الحكومة أو المصرف المركزي بالسيطرة على جميع الاحتياطات الموجودة من العملة الأجنبية بالإضافة إلى ما يكسبه القطر عن طريق الصادرات وغيرها. وبموجب رقابة الصرف يسلم المصدرون جميع ما يكسبونه من العملة الأجنبية إلى الحكومة أو إلى المصرف المركزي ويأخذون مقابله العملة المحلية بالسعر الرسمي، كما أن الذين يستوردون من الخارج وغيرهم من الذين يحتاجون إلى العملة الأجنبية يشترون ذلك من المصرف المركزي أو من يخوله من المصارف التجارية طبقا للأحكام والمقايير والأسعار الواردة في قانون الرقابة على الصرف. وبهذه الوسيلة يمكن للسلطات النقدية أن تتحكم بالواردات وان تعمل على معالجة العجز<sup>(1)</sup>.

### خاتمة الفصل الثالث:

إن تحقيق الاستقرار الاقتصادي مرتبط أساسا بتحقيق الاستقرار النقدي، وتعتبر السياسة النقدية الأداة الرئيسية التي يستخدمها البنك المركزي في تحقيق الاستقرار النقدي. وتشتمل السياسة النقدية على الأدوات الكمية، والتي تتمثل أساسا بسعر الخصم وذلك عن طريق رفع معدله أو تخفيضه بحسب اتجاهات السياسة النقدية توسعية كانت أم انكماشية، فإذا ارتفع عرض النقود إلى مستوى غير مرغوب فيه، فإن رفع معدل الخصم يؤدي إلى تقليل العرض النقدي وبالتالي وسائل الدفع المتاحة، وهذا من شأنه أن يقلل من الإنفاق الاستهلاكي ويخفف من حدة الضغوط التضخمية ويحدث العكس في حالة انخفاض العرض النقدي.

أما الوسيلة الثانية فتتمثل بعمليات السوق المفتوحة والتي يقصد بها تدخل البنك المركزي بائعا أو مشتريا للأوراق المالية، وتتوقف هذه الوسيلة أساسا على كمية النقود، فإذا كان الهدف هو زيادتها فإنه يعمد إلى عمليات الشراء لتلك الأوراق المالية بهدف امتصاص الفائض منها. وهو ما يؤدي إلى تقليل العرض النقدي.

أما الوسيلة الثالثة فتتمثل بنسبة الاحتياطي القانوني، وهدفها التأثير في مقدرة البنوك التجارية في خلق الائتمان وزيادة كمية النقود. فإذا رأى البنك المركزي ظهور بوادر ضغوط تضخمية، فإنه يلجأ إلى

(1) محمد عزيز، محمد عبد الجليل أبو سنينة، مرجع سابق، ص: 620.

رفع نسبة الاحتياطي القانوني مما يؤدي إلى انخفاض الاحتياطيات لدى المصارف التجارية وتخفض قدرتها على منح الائتمان مما يؤدي إلى تقليل الطلب ومن ثم تتخفض الأسعار.

بالإضافة إلى الأدوات الكمية فهناك الأدوات المباشرة أو ما يسمى بالأدوات النوعية أو الحديثة، كسياسة تاطير القروض، هامش الضمان المطلوب، والإقناع الأدبي وغيرها، والتي تستهدف توجيه الائتمان صوب قطاعات معينة والتأثير على حجم القروض الممنوحة إلى قطاعات خاصة في الاقتصاد. وهي تتضمن مجموعة من الإجراءات التي تتخذها السلطات النقدية بهدف التأثير المباشر على الائتمان وكذا على سياسة الإقراض من خلال التحكم في حجمه، ومن ثمة تحقيق سياسة نقدية نوعية من شأنها أن تساعد على تحقيق الاستقرار النقدي والاقتصادي.

الخاتمة العامة

## خاتمة البحث ونتائجه:

تتضمن الخاتمة حوصلة أو خلاصة عامة عن ما تم تناوله في موضوع البحث، والإجابة عن الإشكاليات المطروحة، ثم استخلاص النتائج وتقديم التوصيات والاقتراحات.

تناولنا في بحثنا هذا دور البنوك المركزية في تحقيق الاستقرار النقدي من خلال البحث في موضوع النقود و السياسة النقدية، فباعتبار أن النقود هي المحرك الأساسي للنشاط الاقتصادي، والآلية التي تتم بها المبادلات وتسوى بها المقبوضات. وفي ظل تطور أنواع النقود واتساع النشاط الاقتصادي، ظهرت البنوك بمختلف أنواعها، وخاصة منها البنوك المركزية، والتي تلعب الدور الأساسي في إدارة وتسيير النقود والسياسة النقدية بهدف الحفاظ على الاستقرار النقدي.

كما تم تناول القواعد النقدية وأنواعها بالإضافة إلى الكتلة النقدية ومكوناتها. وخلصنا إلى أن تطور النقود بأنواعها المختلفة ونشأة البنوك عموما والمركزية خصوصا جاء نتيجة لاتساع نطاق المبادلات التجارية والاقتصادية، وكضرورة حتمية لتنظيم هذا التطور ومسايرته، وتنظيم النشاطات النقدية والمالية والتي أصبحت تحتاج إلى تنظيم أكثر دقة وملائمة.

كما تم تناول عرض النقود والطلب عليها وتحقيق التوازن النقدي، من خلال بيان مفهوم عرض النقود، أنواعه ومحدداته وأيضاً كيفية التحكم في عرض النقود من قبل البنك المركزي، وبيان الآليات المتبعة في تحقيق هذا الهدف. هذا بالإضافة إلى نظريات الطلب على النقود، بدءاً بالنظرية الكلاسيكية، ثم النظرية الكينزية، فالنظرية النقودية، حيث بينا آراء وأفكار كل نظرية وتفسيرها لدوافع الطلب على النقود، وأهم الانتقادات الموجهة لكل نظرية، كما تطرقنا أيضاً إلى التوازن النقدي، والذي يتحقق بتقاطع منحني الطلب على النقود مع منحنى العرض عليها. و اثر تحقيق التوازن على المستوى النقدي في التوازن العام.

ونظراً لأهمية السياسة النقدية باعتبارها وسيلة البنك المركزي الرئيسية في تحقيق أهدافه فقد تم تبيان ماهيتها أنواعها وأدواتها ودورها في معالجة التضخم و استقرار أسعار الصرف، وأيضاً دورها في معالجة العجز في ميزان المدفوعات.

وفي الأخير تم تدعيم الجانب النظري لموضوع بحثنا بجزء تطبيقي يتمحور حول الإجراءات المتبعة من طرف البنك المركزي الجزائري والهادفة إلى تحقيق الاستقرار النقدي في الجزائر، حيث تم التعرف على مدى نجاعة الإجراءات والسياسة النقدية المنتهجة من طرف هذا الأخير في هذا الاتجاه، حيث تم تناول ماهية البنك المركزي الجزائري من خلال نشأته، تطوره في ظل النظام المصرفي، إذ لم يكن البنك المركزي متمتعاً بالاستقلالية في إدارة السياسة النقدية، بل كان قبل الشروع في الإصلاحات عبارة عن صندوق لطبع الأوراق النقدية و مكلف بتمويل عجز الخزينة الناتج عن تمويل الاستثمارات المخططة آنذاك. وهو ما ساهم في اتساع المعروض النقدي و ارتفاع معدلات التضخم خلال تلك الفترة. إلا أنه وبعد الشروع في الإصلاحات الاقتصادية والمصرفية ابتداءاً من سنة 1989 تم إعطاء نوع من

الاستقلالية للبنك المركزي في إدارة السياسة النقدية وذلك بعد إصدار قانون 90-10 المتعلق بالنقد والقرض، والذي يعد توجها جديدا في الميدان المصرفي والمالي، وأعطى الاستقلالية للبنك المركزي لاتخاذ الإجراءات التي يراها مناسبة بهدف تحقيق الاستقرار النقدي. كما تم تناول قانون النقد والقرض 90-10 واهم التعديلات التي جاءت فيما بعد من خلال الأمرين 01-01 و 03-11، وبيان مدى استقلالية بنك الجزائر خاصة فيما يتعلق بإدارة السياسة النقدية. بالإضافة إلى تطورات الكتلة النقدية في الجزائر وأيضا معدلات التضخم والتي تميزت بالتذبذب من فترة إلى أخرى، هذا بالإضافة إلى تطور معدلات الصرف الخاصة بالدينار الجزائري. وانتهاء بتطور وضعية ميزان المدفوعات.

إن أهم النتائج التي تم التوصل إليها في هذا البحث هي:

1- تعتبر النقود المحرك الأساسي للنشاط الاقتصادي، إذ من خلالها تتم جل المبادلات والمعاملات على المستوى الاقتصادي. وساهم التطور في الأنواع المختلفة للنقود في نشأة المؤسسات المالية والنقدية، والتي كان لها دور هام في إدارة وتنظيم النشاط المصرفي والنقدي، مما ساعد في زيادة النمو الاقتصادي.

2- تؤدي زيادة الطلب الكلي عن مستوى العرض الكلي نتيجة زيادة العرض النقدي أي زيادة كمية النقود إلى ارتفاع الأسعار وبالتالي زيادة حدة التضخم.

3- يعتبر البنك المركزي هو السلطة النقدية في الدولة، وبالتالي فهو المشرف على إدارة السياسة النقدية وتنفيذها بما يتوافق وأهداف السياسة الاقتصادية، بما يضمن تحقيق أهداف النمو الاقتصادي والحد من ارتفاع الأسعار وتخفيض معدلات التضخم واستقرار أسعار الصرف وتوازن ميزان المدفوعات.

4- يعتبر البنك المركزي بنك الدولة ومستشارها المالي وهو المسؤول عن تصحيح الاختلالات التي تحدث على المستوى النقدي، إذ أن البنوك المركزية في معظم دول العالم تمثل السلطة النقدية وهي مكلفة بتسيير الشؤون المتعلقة بالنقد، وتتحصر أهميتها أساسا في إدارة السياسة النقدية وتسيير احتياطات الدولة من العملة الصعبة، وتمثيل الدولة في الهيئات النقدية والمالية الدولية وإجراء المفاوضات معها، بالإضافة إلى أن البنك المركزي يتخذ كل ما يراه مناسبا لتصحيح الاختلالات التي قد تحدث على المستوى النقدي من خلال التأثير في عرض النقود مما يؤدي إلى الحد من الضغوط التضخمية التي قد تحدث من جراء ازدياد العرض النقدي. هذا بالإضافة إلى الإجراءات الأخرى المتعلقة باستقرار كل من سعر الصرف وتوازن ميزان المدفوعات، كالرقابة على الصرف وتخفيض قيمة العملة بهدف زيادة الصادرات وبالتالي زيادة الطلب على العملة ومن ثم إعادة الاستقرار لها.

5- تعتبر السياسة النقدية أداة فعالة في يد البنك المركزي لمعالجة الاختلالات التي قد تحدث على المستوى النقدي، من خلال التأثير في العرض النقدي، بواسطة استخدام الأدوات الكمية والمتمثلة بسعر إعادة الخصم و الاحتياطي الإلزامي و سياسة السوق المفتوحة، وكذلك الأدوات النوعية، كسياسة تاطير القروض وهامش الضمان المطلوب، والإقناع الأدبي وغيرها. وهي غالبا ما تحدث عند زيادة الكمية

المعروضة من النقود بأنواعها المختلفة مما يؤدي إلى زيادة الطلب الذي يؤدي بدوره إلى ارتفاع الأسعار والذي ينتج عنه زيادة معدل التضخم، مما ينبئ بحدوث اختلال على المستوى النقدي، وهو ما يؤكد الفرضية الأولى للبحث.

6- تعتبر الأدوات الكمية والنوعية الأدوات الفعالة للسياسة النقدية وتستخدم بحسب السياسة المستهدفة، توسعية كانت أم انكماشية. وتعتبر الأدوات الكمية أدوات شاملة، بينما الأدوات النوعية فهي أدوات انتقائية متعلقة ببعض القطاعات والتي قد تكون سببا إما في ارتفاع معدل التضخم وبالتالي تقييدها، أو تكون سببا في الانكماش فتقوم الدولة بتشجيعها بتوجيه الائتمان نحوها.

7- إن استقلالية البنك المركزي وفق معايير الاستقلالية تؤدي إلى إدارة سياسة نقدية سليمة بعيدا عن الضغوط والتدخلات الحكومية في الشؤون النقدية، التي أوكلت مهمتها للبنك المركزي، وخاصة عند تعارضها مع بعض السياسات الحكومية الأخرى في المجال الاقتصادي والمالي، وهو تأكيد للفرضية الثانية.

8- إن علاقة السياسة النقدية بالسياسة الاقتصادية تكمن في علاقة كمية النقود المتاحة بمستوى النشاط الاقتصادي وأيضا من خلال مساهمة التوازن النقدي في تحقيق التوازن العام على المستوى الاقتصادي. أما علاقة السياسة النقدية بالسياسة المالية فتكمن من خلال التنسيق في استخدام السياستين لتحقيق أهداف معينة، كالتنسيق بين أدوات كل من السياستين بهدف التحكم في التضخم. وكذلك تحقيق الأهداف الأخرى المتعلقة بالنمو الاقتصادي.

9- أن أدوات السياسة النقدية المطبقة في الجزائر ساهمت إلى حد ما في تحقيق أهدافها، إذ أنه من خلال استخدام هذه الأدوات من طرف البنك المركزي تم الحد من التوسع النقدي وتخفيض معدلات التضخم خاصة خلال السنوات التي تم فيها تطبيق برامج الإصلاحات الاقتصادية، حيث لم تكن قبل ذلك سياسة نقدية واضحة المعالم، وهو ما ساهم في ارتفاع معدلات التضخم، كما أن تحديد سعر الصرف في تلك الفترة ساهم أيضا في اختلال التوازن النقدي. إلا أنه وبعد الشروع في تطبيق الإصلاحات الاقتصادية أصبحت السياسة النقدية تتمتع نوعا ما بالاستقلالية خاصة بعد أن تم إصدار الأمر 90-10 المتعلق بالنقد والقرض، مما سمح باستخدام أدوات السياسة النقدية المتعارف عليها، وهو ما ساهم نوعا ما في تحقيق الاستقرار النقدي. وهذا تأكيد للفرضية الثالثة.

10- أن وجود قطاع مصرفي غير مواكب للتطورات المصرفية في العالم أعاق إلى حد ما قيام بنك الجزائر بأداء سياسة نقدية حقيقية، كما أن وجود كتلة نقدية معتبرة خارج الدائرة المصرفية ساهم في ضعف سيولة الجهاز المصرفي، وهو ما عاد بالسلب على أداء السياسة النقدية. وبروز سوق موازية للصرف اثر أيضا في الأسعار الحقيقية له.

11- أن بنك الجزائر لا يتمتع عمليا بالاستقلالية التي من المفروض أن يتمتع بها في الحد من التضخم ومحاربتة. كما الشأن بالنسبة لبعض الدول المتقدمة والتي تعطي الاستقلالية الكاملة لبنوكها

المركزية في محاربة التضخم. كما يحدث أحيانا تعارض بين السياسة النقدية والسياسات الأخرى، و تداخل لصلاحيات كل من بنك الجزائر ووزارة المالية وهو ما يؤثر سلبا على فعالية الأداء وبالتالي الأهداف المرجوة.

12- أن السبب الرئيسي للوضع المتينة لميزان المدفوعات في الجزائر خلال السنوات الأخيرة يعود بالأساس إلى ارتفاع البترول والتي سلكت اتجاهها تصاعديا ابتداء من سنة 2000 وهو ما ساهم في تعزيز احتياطات الصرف من سنة لأخرى، بعيدا عن الصادرات الأخرى خارج المحروقات والتي مازالت تشكل نسبة ضئيلة من إجمالي الصادرات. وبالتالي فان مساهمتها في احتياطات الصرف تبقى ضئيلة جدا.

#### - التوصيات والاقتراحات:

من بين أهم الاقتراحات التي يمكن تقديمها ما يلي:

- أن يكون الهدف الأساسي للسياسة النقدية هو محاربة التضخم والعمل على استقرار قيمة العملة.

- اعتماد معايير علمية والقيام بالدراسات المستقبلية للتنبؤ بمعدلات التضخم حتى يتم توفير بيئة مستقرة للنشاط الاقتصادي و تجنب ارتفاع معدلات التضخم مستقبلا.

- الاستقلال في صياغة السياسة النقدية، بحيث يجب أن يقوم مجلس النقد والقرض بصياغة السياسة النقدية و الائتمانية و الإشراف على تنفيذها، أما فيما يخص حل التعارضات فانه من المفروض أن لا تعترض الحكومة أو أي مؤسسة أخرى على قرارات البنك المركزي التي تتعلق بسياسته النقدية.

- أن لا يقوم البنك المركزي بمنح قروض للحكومة خاصة بتغطية العجز الموسمي، والتي قد يؤدي منحها إلى تعارض سياسة البنك المركزي مع سياسته في تحقيق استقرار الأسعار.

- الإسراع في تنفيذ إصلاحات مصرفية وفق المعايير العالمية حتى يساهم القطاع المصرفي في تمويل التنمية وتشجيع الاستثمار بهدف زيادة العرض الكلي وتشجيع الصادرات مما يساهم في تحقيق النمو الاقتصادي.

- القيام بتشجيع الصادرات خارج المحروقات من خلال تبني إستراتيجية وطنية للنهوض بالصناعة والفلاحة بعيدا عن البيروقراطية، واعتمادا على الكفاءات العلمية و الاستفادة من خبرات الدول الرائدة في هذا المجال، مما يساهم في زيادة تنافسية المنتج الجزائري وبالتالي زيادة الصادرات منه مما يعزز من احتياطات الصرف خارج المحروقات. وبالتالي ارتفاع سعر صرف الدينار الجزائري مقابل العملات الأخرى.

## قائمة المراجع

## قائمة المراجع:

### أولاً: قائمة المراجع باللغة العربية

#### I- الكتب:

- 1- الأشقر احمد، الاقتصاد الكلي، دار الثقافة للنشر و التوزيع، الدار العلمية للنشر و التوزيع، عمان، 2002.
- 2- الحجار بسام، العلاقات الاقتصادية الدولية، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، الطبعة الأولى، 2003.
- 3- الدوري زكرياء، السامرائي يسرى، البنوك المركزية والسياسات النقدية، دار اليازوري العلمية، عمان، الطبعة العربية، 2006.
- 4- الرفاعي غالب عوض، بلعربي عبد الحفيظ، اقتصاديات النقود والبنوك، الجزء الأول الأساسيات، دار وائل للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، 2002.
- 5- الزبيدي حمزة محمود، إدارة المصارف، مؤسسة الوراق، عمان، الطبعة الأولى، 2000.
- 6- السيد علي عبد المنعم، العيسى نزار سعد الدين، النقود والمصارف والأسواق المالية، الطبعة الأولى، دار الحامد، عمان، 2004.
- 7- السيد عطية عبد الواحد، التحليل الاقتصادي الكلي، دار النهضة العربية، القاهرة، 2002.
- 8- الشمري ناظم محمد نوري، النقود والمصارف والنظرية النقدية، دار زهران للنشر والتوزيع، عمان، الطبعة الأولى، 1999.
- 9- الصحن احمد فريد، عفر محمد عبد المنعم، الاقتصاد النقدي والمصرفي بين النظرية والتطبيق، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2006.

- 10- العصار رشاد، الحلبي رياض، النقود والبنوك، دار صفاء، عمان، الطبعة الأولى، 2000.
- 11- الفولي أسامة محمد، عوض الله زينب، اقتصاديات النقود والتمويل، دار الجامعة الجديدة،  
الازاريطة، 2005.
- 12- الفولي أسامة محمد، شهاب مجدي محمود، مبادئ النقود والبنوك، الدار الجامعية الجديدة للنشر،  
الإسكندرية، 1997.
- 13- القزويني شاكراً، محاضرات في اقتصاد البنوك، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1992.
- 14- الموسوي ضياء مجيد، الإصلاح النقدي، دار الفكر، الجزائر، الطبعة الأولى، 1993.
- 15- الموسوي ضياء مجيد، النظرية الاقتصادية- التحليل الاقتصادي الكلي - ديوان المطبوعات  
الجامعية، الجزائر، الطبعة الثالثة، 2005.
- 16- الناقة احمد أبو الفتوح، نظرية النقود و البنوك و الأسواق المالية، مدخل حديث للنظرية النقدية و  
الأسواق المالية، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 1998.
- 17- النشاشيبي كريم وآخرون، الجزائر وتحقيق الاستقرار والتحول إلى اقتصاد السوق، صندوق النقد  
الدولي، واشنطن، 1998.
- 18- الوكيل نشأت نبيل محمد، التوازن النقدي ومعدل الصرف، شركة ناس للطباعة، القاهرة، الطبعة  
الأولى، 2006.
- 19- بريش السعيد، الاقتصاد الكلي، دار العلوم للنشر والتوزيع، عنابة، 2007.
- 20- بن علي بلعزوز، محاضرات في النظريات والسياسات النقدية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر،  
2004.

21- بoudiab سلمان، اقتصاديات النقود والبنوك، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، الطبعة الأولى، 1996.

22- بوراس احمد، أسواق رؤوس الأموال، مطبوعات جامعة منتوري، قسنطينة، 2005-2006.

23- توماس ماير، جيمس أس دوسينبري، روبرت زد اليبير، النقود والبنوك والاقتصاد، ترجمة: السيد احمد عبد الخالق، مراجعة: احمد بديع بليح، دار المريخ، الرياض، الطبعة الانجليزية، 1996.

24- حداد أكرم، هذلول مشهور، النقود والمصارف، مدخل تحليلي ونظري، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر، عمان، 2005.

25- حشيش عادل احمد، العلاقات الاقتصادية الدولية، دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية، 2000.

26- حميدات محمود، مدخل للتحليل النقدي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1996.

27- خريس جمال وآخرون، النقود والبنوك، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، الطبعة الأولى، 2002.

28- دويدار محمد، الفولي أسامة، مبادئ الاقتصاد النقدي، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، دون سنة نشر.

29- راضي عبد المنعم، النقود والبنوك، مكتبة عين شمس، القاهرة، 1998.

30- سحنون محمود، الاقتصاد النقدي والمصرفي، دار بهاء الدين للنشر والتوزيع، قسنطينة، الطبعة الأولى، 2003.

31- سلمان مصطفى وآخرون، مبادئ الاقتصاد الكلي، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، الطبعة الثالثة، 2005.

32- سمير محمد عبد العزيز، اقتصاديات وإدارة النقود والبنوك في إطار عالمية القرن الحادي والعشرون- الصناعة المالية الحديثة واتجاهات التجارة الدولية - المكتب العربي الحديث، دون سنة نشر، الإسكندرية.

- 33- شهاب مجدي محمود، اقتصاديات النقود والمال - النظرية والمؤسسات النقدية - دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، 2002.
- 34- ضياء مجيد، الاقتصاد النقدي، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2002.
- 35- عبد الحميد عبد المطلب، السياسات الاقتصادية، مجموعة النيل العربية، القاهرة، الطبعة الأولى 2003.
- 36- عزيز محمد، أبو سنية محمد عبد الجليل، مبادئ الاقتصاد، منشورات جامعة قار يونس، بنغازي- ليبيا، الطبعة الأولى، 2002.
- 37- عقيل جاسم عبد الله، النقود والمصارف، الطبعة الثانية، دار مجدلاوي للنشر، عمان، الطبعة الثانية، 1999.
- 38- عناية غازي حسين، التضخم المالي، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2000.
- 39- عوض الله زينب حسين، اقتصاديات النقود والمال، الدار الجامعية، بيروت، 1994.
- 40- عوض الله زينب، الفولي أسامة محمد، أساسيات الاقتصاد النقدي والمصرفي، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، 2003.
- 41- غزلان محمد عزت، اقتصاديات النقود والمصارف، دار النهضة العربية، بيروت، 2002.
- 42- قدي عبد المجيد، المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، الطبعة الثانية، □□□□.
- 43- قريصة صبحي تادريس، النقود والبنوك، دار النهضة العربية، بيروت، 1984.
- 44- قريصة صبحي تادريس، مدحت العقاد، النقود والبنوك والعلاقات الاقتصادية الدولية، دار النهضة العربية، بيروت، 1983.
- 45- لطرش الطاهر، تقنيات البنوك، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، الطبعة الرابعة، 2005.

46- مبارك عند النعيم محمد، يونس محمود، اقتصاديات النقود والصيرفة والتجارة الدولية، الدار الجامعية، بيروت، 1996.

47- ملاك وسام، النقود والسياسات النقدية الداخلية، دار المنهل اللبناني، بيروت، 2000.

48- ناصف السيد عبد المعبود، عثمان محمد عثمان، النظرية الاقتصادية الكلية، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، 1986-1987.

49- نعمة الله احمد رمضان وآخرون، النظرية الاقتصادية الكلية، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2001.

50- نعمة الله احمد رمضان وآخرون، مبادئ الاقتصاد الكلي، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2004.

51- هاشم محمد إسماعيل، مذكرات في النقود والبنوك، دار النهضة العربية، بيروت، الطبعة الأولى، 1996.

52- يسرى احمد عبد الرحمن، اقتصاديات النقود والبنوك، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2003.

53- يسري احمد عبد الرحمن، قضايا إسلامية معاصرة في النقود والبنوك والتمويل، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2003-2004.

54- يونس محمود، عبد النعيم مبارك، النقود وأعمال البنوك والأسواق المالية، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2002-2003.

## II- الأطروحات والرسائل الجامعية

1- البحري عبد الله، اثر العولمة على فعالية السياسة النقدية- دراسة حالة الجزائر- رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2004-2005.

2- بطاهر علي، إصلاحات النظام المصرفي الجزائري وآثارها على تعبئة المدخرات وتمويل التنمية، أطروحة دكتوراة دولة غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير جامعة الجزائر، 2005-

2006.

3- درواسي مسعود، السياسة المالية و دورها في تحقيق التوازن الاقتصادي، أطروحة دكتوراه دولة غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2005-2006.

4- رحيم حسين، وظائف النقد في الفكر الاقتصادي - دراسة مقارنة بين الفكر الاقتصادي الإسلامي والفكر الاقتصادي المعاصر - أطروحة دكتوراه دولة غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2001-2002.

5- مفتاح صالح، النقود والسياسة النقدية، أطروحة دكتوراه دولة غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2002-2003.

6- ناصر سليمان، علاقة البنوك الإسلامية بالبنوك المركزية، مذكرة دكتوراه دولة غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2004-2005.

### III- المجالات والتقارير والمقالات:

#### 1- المجالات و المقالات:

1- الزركوتشي ومحسن خان، الأنظمة النقدية واستهداف التضخم، مجلة التمويل والتنمية، منشورات صندوق النقد الدولي، مجلد 37، العدد: 3 سبتمبر 2000.

2- السيارى حمد بن سعود، محافظ مؤسسة النقد العربي السعودي، النظام المصرفى العربى السعودى والأسواق المالية، على الموقع الإلكتروني: [www.gov.sa/ar/news/1424/1424-04-11htm-37](http://www.gov.sa/ar/news/1424/1424-04-11htm-37)

3- اسينج اوتمار، السياسة النقدية لنظام اليورو، مجلة التمويل و التنمية، منشورات صندوق النقد الدولي، مجلد 36، العدد: 1 مارس 1999.

4- باتع هلال خليفة، فاعلية السياسة النقدية للتقليل من ظاهرة التضخم في الاقتصاد العراقى، جريدة المدى، العدد: 553، على الموقع الإلكتروني: [www.almadapaper.com/sub/12-553/p19.htm](http://www.almadapaper.com/sub/12-553/p19.htm)

5- بلعزوز بن علي، عبد العزيز طيبة، السياسة النقدية واستهداف التضخم في الجزائر خلال الفترة 1994-2006، مجلة بحوث اقتصادية عربية، مركز دراسات الوحدة العربية، العدد 41، شتاء 2008،

على الموقع الإلكتروني: [www.caus.org.lb/home/electronic-magazine.php](http://www.caus.org.lb/home/electronic-magazine.php)

6- منصورى زين، استقلالية بنك الجزائر وأثرها على فعالية السياسة النقدية، مداخلة خلال ملتقى حول المنظومة المصرفية الجزائرية والتحويلات الاقتصادية، المنظم بكلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة الشلف، أيام 14-15 ديسمبر 2004.

#### ب- التقارير:

1- بنك الجزائر، التقرير السنوي 2006، تطور الأوضاع الاقتصادية والنقدية في الجزائر خلال سنة 2006، أكتوبر 2007.

### IV - التعليمات والتنظيمات والقوانين والأوامر

#### أ- التعليمات:

- 1- التعليمات رقم: 01-2001 الصادرة بتاريخ 11 فيفري 2001 والمتعلقة بنظام الاحتياطات الإلزامية.
- 2- التعليمات رقم: 06-2001 الصادرة بتاريخ 06 ديسمبر والمعدلة للتعليمات رقم 01-2001 والمتعلقة بنظام الاحتياطات الإلزامية.
- 3- التعليمات رقم: 02-04 الصادرة بتاريخ 13 ماي 2004 والمتعلقة بنظام الاحتياطات الإلزامية.
- 4- التعليمات رقم: 02-2002 المؤرخة في 11-04-2002 والمتضمنة إدخال عملية استعادة السيولة في السوق النقدية.

5- التعليمات رقم: 04-05 المتعلقة بالتسهيل الخاصة بالوديعة المغلة للفائدة.

#### ب- التنظيمات:

1- التنظيم رقم: 92-02 المؤرخ في 22-03-1992، والخاص بتنظيم وعمل مركزية عوارض الدفع.

2- التنظيم رقم: 92-03 المؤرخ في 22-03-1992، والمتعلق بإنشاء جهاز مكافحة إصدار الشيكات دون رصيد.

3- التنظيم رقم: 04-03، المؤرخ في 04 مارس 2004، والمتعلق بإنشاء نظام التأمين على الودائع البنكية.

4- المنشور رقم: 003 المؤرخ في 28 ماي 1989 والمتعلق بالرقابة البعدية للقروض.

### ج- القوانين والأوامر:

1- القانون 86-12- المؤرخ في 19-08-1986 والمتعلق بنظام البنوك والقرض.

2- القانون 88-06 المتضمن علاقة النظام المصرفي بالمؤسسات العمومية الاقتصادية، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 02، بتاريخ 18 جانفي 1988.

3- قانون النقد والقرض رقم 90-10 المؤرخ في 14-04-1990 والصادر في الجريدة الرسمية، العدد: 16، بتاريخ: 18-04-1990.

4- الأمر 01-01 المؤرخ في: 27-02-2001 والمتعلق بالنقد والقرض.

5- الأمر الرئاسي رقم: 11-03، المؤرخ في 26-08-2003، والمتعلق بالنقد والقرض والصادر في الجريدة الرسمية، العدد: 52 والصادرة بتاريخ: 27-08-2003.

### ثانيا: قائمة المراجع باللغة الفرنسية

#### I- Les Ouvrages:

1 - Benhalima Ammour, Monnaie et régulation monétaire, (référence à l'Algérie) Editions Dahlab, Alger, 1997.

2 - Bernier Bernard, Simov Yves, Initiation à la Macroéconomie, Dunod, Paris, 7<sup>ème</sup> édition, 1998.

3 - Besson Jean-Louis, Monnaie et Finance, Office Des Publications Universitaires Alger ,1993.

4 - Bouyacoub Farouk, L'entreprise et le financement Bancaire, Casbah Editions, Alger, 2000.

5 - Descames Christian, Soichot Jacques, Economie et Gestion de la Banque, édition EMS, Colombelles, 2002.

6 - Jacoud Gilles, La Monnaie Dans L'Economie, Nathan, Paris, 2<sup>ème</sup> édition, 1994.

7- Naas Abdelkrim, Le Système Bancaire Algérien – de la décolonisation à L'économie de marché, éditions INAS, Paris, 2003.

8 - Pattat Pierre, Monnaie, Institutions Financières et Politiques Monétaires, 4<sup>ème</sup> Edition, Economica, Paris, 1987.

9 - Penau, R. les Institutions Financières, 2 édition, Revue Banque, Paris, 1982.

## **II - Les Rapports ,Les Revues et Les Articles:**

### **a- Les Rapports:**

1- Banque D'Algérie, Rapport 2001 -Evolution Economique et Monétaire en Algérie, Juillet, 2002.

2- Banque D'Algérie, Rapport 2003 -Evolution Economique et Monétaire en Algérie, Avril , 2004.

3- Banque D'Algérie, Rapport 2004 -Evolution Economique et Monétaire en Algérie, Juillet 2005.

4- Banque D'Algérie, Rapport 2005 -Evolution Economique et Monétaire en Algérie, Octobre, 2006.

5- Banque D'Algérie, Rapport 2006 -Evolution Economique et Monétaire en Algérie, Octobre, 2007.

### **b- Les Revues:**

- 1- Banque D'Algérie, Media Bank, Le Journal Interne de le Banque D'Algérie N° 24, Publication Bimestrielle, Juin - Juillet 1996.
- 2- Banque D'Algérie, Media Bank, Le Journal Interne de le Banque D'Algérie N° 34, Publication Bimestrielle, Février- Mars 1998.
- 3- Banque D'Algérie, Media Bank, Le Journal Interne de le Banque D'Algérie N°48 , Publication Bimestrielle, Juin /Juillet 2000.
- 4- Banque D'Algérie, Media Bank Le Journal Interne de le Banque D'Algérie, N°55, Publication Bimestrielle, Août ☐ Septembre 2001.
- 5- Banque D'Algérie, Media Bank, Le Journal Interne de le Banque D'Algérie N°67 , Publication Bimestrielle, Aout/Septembre 2003.
- 6 - Banque D'Algérie, Media Bank Le Journal Interne de le Banque D'Algérie N° 74, Publication Bimestrielle, Octobre/Novembre 2004.
- 7- Banque D'Algérie, Media BANK, Le Journal Interne de le Banque D'Algérie, Numéro Spécial, Décembre 2005.
- 8 - Banque D'Algérie, Media Bank Le Journal Interne de le Banque D'Algérie N° 82 , Publication Bimestrielle, Février/Mars 2005.

**c- Les Articles:**

- 1 - Karim Djoudi, Refinancement des banques, Media Bank, Le Journal Interne De La Banque D'Algérie N°:34, Février- Mars 1998.
- 2- Intervention du Gouverneur de la Banque D'Algérie devant l'Assemblée populaire Nationale ☐ Evolution Economique et Monétaire En Algérie Année 2004. Le 14 Novembre 2004, Media BANK, Le Journal Interne de La Banque D'Algérie -publication Bimestrielle N°80 -Octobre -Novembre 2005.

## فهرس المحتويات

- الإهداء

- التشرکات

- قائمة الجداول

- قائمة الأشكال

- فهرس المحتويات.....VII-I

### مقدمة عامة للبحث

- ا..... طرح الإشكالية
- ب..... أهمية الموضوع ودوافع اختياره
- ب..... أهداف البحث
- ج..... فرضيات البحث
- ج..... مناهج البحث
- ج..... هيكل البحث

### الفصل الأول: النقود والبنوك المركزية

#### مقدمة الفصل

- الأول.....
- المبحث الأول: نشأة النقود، تطورها التاريخي، أنواعها وخصائصها.....
- المطلب الأول: نشأة النقود، تعريفها و تطورها التاريخي.....
- 1- نشأة النقود.....
- 2- تعريف النقود.....
- المطلب الثاني: أنواع النقود.....

		1- النقود
☐☐	.....	السلعية
		2- النقود
☐◎	.....	الورقية
		3- نقود الودائع (النقود
	☐☐.....	المصرفية)
		4- النقود المعدنية
	☐☐.....	المساعدة
		5- النقود
	☐☐.....	الالكترونية
<b>النقود</b>	<b>وظائف</b>	<b>المطلب</b>
	☐☐.....	<b>وخصائصها</b>
		1- وظائف
	☐☐.....	النقود
<b>خصائص</b>		2-
	☐☐.....	النقود
18.....		المبحث الثاني: ماهية البنوك المركزية، وظائفها، خصائصها وعلاقتها بالنظام المصرفي
18.....		المطلب الأول: مفهوم البنوك المركزية ، نشأتها وتطورها
18.....		1- نشأة البنوك المركزية
21.....		2- تعريف البنوك المركزية
23.....		المطلب الثاني: خصائص البنوك المركزية ووظائفها
23.....		1- خصائص البنوك المركزية
23.....		2- وظائف البنوك المركزية
30.....		المطلب الثالث: البنوك المركزية والنظام المصرفي
30.....		1- علاقة البنك المركزي بالبنوك الأخرى
31.....		2- علاقة البنك المركزي بالحكومة
32.....		3- علاقة البنك المركزي بالجمهور
32.....		4- ميزانية البنك المركزي
34.....		5- البنوك المركزية والإصلاح المصرفي
35.....		6- التعاون بين البنوك المركزية

37.....	المبحث الثالث: عناصر النظام النقدي والقواعد والكتلة النقدية.
38.....	المطلب الأول: النظام النقدي، عناصره وصفاته.
38.....	1- عناصر النظام النقدي.
38.....	2- صفات النظام النقدي الجيد.
39.....	المطلب الثاني: أسس إصدار النقود والقواعد النقدية.
39.....	1- أسس إصدار النقود.
40.....	2- أنواع القواعد النقدية.
46.....	المطلب الثالث: الكتلة النقدية وسيولة الاقتصاد.
46.....	1- تحليل الكتلة النقدية.
47.....	2- سيولة الاقتصاد.
50.....	خاتمة الفصل الأول.

### الفصل الثاني: عرض وطلب النقود وتحقيق التوازن النقدي

52.....	مقدمة الفصل الثاني.
53.....	المبحث الأول: نظرية عرض النقود.
53.....	المطلب الأول: مفهوم عرض النقد وأنواعه.
53.....	1- تعريف عرض النقد.
55.....	2- العوامل المؤثرة في عرض النقد.
57.....	3- القيمة الاسمية والحقيقة لعرض النقد.
58.....	المطلب الثاني: الجهات المسؤولة عن خلق النقود.
58.....	1- البنك المركزي.
60.....	2- البنوك التجارية.
62.....	3- الحكومة.
62.....	المطلب الثالث: كيفية التحكم بعرض النقود من قبل البنك المركزي.
62.....	1- عوامل تحديد عرض النقود من طرف البنك المركزي.
64.....	2- العلاقة بين عرض النقود والقاعدة النقدية.
70.....	المبحث الثاني: نظريات الطلب على النقود.
70.....	المطلب الأول: النظرية الكلاسيكية.
70.....	1- فرضيات النظرية الكلاسيكية.

- 2- معادلة المبادلة ل: ارفنج فيشر ..... 71
- 3- صيغة الأرصدة النقدية- صيغة كمبردج..... 73
- 4- أوجه الاختلاف والتشابه بين معادلتى المبادلة والأرصدة النقدية..... 74
- 5- الطلب على النقود واثـر الأرصدة الحقيقية ( اـثر بيجو)..... 75
- 6- الانتقادات الموجهة إلى النظرية الكلاسيكية..... 76
- المطلب الثاني: النظرية النقدية الكينزية (نظرية تفضيل السيولة)..... 79**
- 1- دافع المبادلات..... 80
- 2- دافع الاحتياط..... 80
- 3- دافع المضاربة..... 81
- 4- الطلب الكلي على النقود..... 83
- المطلب الثالث: الصيغة الحديثة لنظرية كمية النقود (النظرية النقودية)..... 84**
- 1- ماهية النظرية النقودية..... 84
- 2- الاختلافات بين النظرية الكينزية والنظرية الكمية الحديثة..... 85
- المبحث الثالث: السوق النقدية والتوازن النقدي..... 87**
- المطلب الأول: مفهوم السوق النقدية..... 88**
- 1- تعريف السوق النقدية..... 88
- 2- أدوات السوق النقدية..... 89
- 3- خصائص السوق النقدية..... 90
- 4- المقرضون والمقترضون من السوق النقدية..... 90
- 5- مخاطر الاستثمار في السوق النقدية..... 91
- المطلب الثاني: التوازن النقدي..... 91**
- 1- علاقة عرض النقد بالطلب عليه..... 91
- 2- المنحنى LM..... 92
- 3- التوازن النقدي وسعر الفائدة..... 93
- 4- العوامل المؤثرة في منحنى LM..... 94
- المطلب الثالث: التوازن النقدي وأثره على التوازن العام..... 94**
- 1- التوازن الحقيقي (سوق المنتجات)..... 95
- 2- اشتقاق منحنى IS..... 96
- 3- حالة التوازن في القطاع الحقيقي..... 98
- 4- التوازن العام..... 98

100.....خاتمة الفصل الثاني

### الفصل الثالث: السياسة النقدية ودورها في تحقيق الاستقرار والاقتصادي النقدي

102.....مقدمة الفصل الثالث

103.....المبحث الأول: مفهوم الاستقرار الاقتصادي والنقدي

103.....المطلب الأول: تعريف الاستقرار الاقتصادي وعوامل تحقيقه

103.....1- تعريف الاستقرار الاقتصادي

104.....2- عوامل تحقيق الاستقرار الاقتصادي

106.....المطلب الثاني: الاستقرار النقدي ومؤشرات تحقيقه

106.....1- تعريف الاستقرار النقدي

107.....2- مؤشرات تحقيق الاستقرار النقدي

108.....المطلب الثالث: إجراءات تحقيق الاستقرار الاقتصادي والنقدي

108.....1- من جانب إدارة السياسة النقدية

109.....2- من جانب اقتراحات صندوق النقد الدولي

110.....3- منهج صندوق النقد الدولي في الإصلاح الاقتصادي

112.....المبحث الثاني: مفهوم السياسة النقدية، أدواتها، أهدافها وعلاقتها بالسياسات الأخرى

112.....المطلب الأول: مفهوم السياسة النقدية

112.....1- تعريف السياسة النقدية

113.....2- أهداف السياسة النقدية

116.....3- اتجاهات السياسة النقدية

116.....4- المعلومات اللازمة لتنفيذ السياسة النقدية

118.....المطلب الثاني: أدوات السياسة النقدية ومصادقيتها

118.....1- أدوات السياسة النقدية

129.....2- مصادقية السياسة النقدية

130.....المطلب الثالث: علاقة السياسة النقدية بالسياسة الاقتصادية والمالية

130.....1- علاقة السياسة النقدية بالسياسة الاقتصادية

131.....2- علاقة السياسة النقدية بالسياسة المالية

133.....المبحث الثالث: دور السياسة النقدية في تحقيق الاستقرار النقدي

133.....المطلب الأول: دور السياسة النقدية في مكافحة التضخم

133.....	1- التعريف العام لظاهرة التضخم.....
135.....	2- أسباب التضخم.....
136.....	3- أنواع التضخم.....
137.....	4- قياس التضخم.....
139.....	5- آثار التضخم.....
140.....	6- السياسة النقدية وعلاج التضخم.....
143.....	<b>المطلب الثاني: دور السياسة النقدية في استقرار أسعار الصرف.....</b>
143.....	1- مفهوم سعر الصرف.....
143.....	2- تحديد سعر الصرف.....
144.....	3- نظام أسعار الصرف.....
144.....	4- أنواع سعر الصرف.....
146.....	5- الآثار المترتبة عن عدم استقرار أسعار الصرف.....
147.....	6- دور السياسة النقدية في استقرار أسعار الصرف.....
149.....	<b>المطلب الثالث: دور السياسة النقدية في معالجة العجز في ميزان المدفوعات.....</b>
149.....	1- تعريف ميزان المدفوعات.....
149.....	2- تركيب ميزان المدفوعات.....
151.....	3- الفائض أو العجز في ميزان المدفوعات.....
151.....	4- السياسة النقدية ودورها في معالجة العجز في ميزان المدفوعات.....
153.....	<b>خاتمة الفصل الثالث.....</b>
	<b>الفصل الرابع: السياسة النقدية للبنك المركزي الجزائري ودورها في تحقيق</b>
	<b>الاستقرار النقدي</b>
155.....	<b>مقدمة الفصل الرابع.....</b>
156.....	<b>المبحث الأول: ماهية البنك المركزي الجزائري.....</b>
156.....	<b>المطلب الأول: نشأة البنك المركزي الجزائري في ظل تطور النظام المصرفي.....</b>
156.....	1- نشأة البنك المركزي الجزائري.....
157.....	2- مكانة البنك المركزي الجزائري في ظل تطور النظام المصرفي.....
162.....	<b>المطلب الثاني: قانون النقد والقرض 90-10.....</b>
162.....	1- مبادئ قانون النقد والقرض 90-10.....
163.....	2- أهداف قانون النقد والقرض 90-10.....

- 3- مضمون قانون النقد والقرض 90-10.....164
- 4- مهام بنك الجزائر وصلاحياته.....166
- 5- استقلالية بنك الجزائر في اطار قانون 90-10.....166
- المطلب الثالث: التعديلات التي مست قانون 90-10 وأثرها في الجهاز المصرفي.....168
- 1- الأمر 01-01- المؤرخ في 27-02-2001.....168
- 2- الأمر 03-11- المؤرخ في 26 أوت 2003.....169
- 3- مدى استقلالية بنك الجزائر وفق معايير الاستقلالية.....171
- 4- اثر قانون النقد والقرض 90-10- في الجهاز المصرفي.....173
- المبحث الثاني: مراحل تطور السياسة النقدية في الجزائر وأدواتها.....177
- المطلب الأول: السياسة النقدية في الجزائر حتى صدور قانون 90-10.....177
- 1- السياسة النقدية خلال الفترة (62-82).....177
- 2- السياسة النقدية خلال الفترة ( 82-89).....178
- 3- السياسة النقدية بعد صدور قانون 90-10 المتعلق بالنقد والقرض.....179
- المطلب الثاني: برامج الإصلاح الاقتصادي والسياسات النقدية المتبعة.....181
- 1- السياسة النقدية في ظل الاستعداد الائتماني الأول.....181
- 2- السياسة النقدية المتبعة في ظل الاستعداد الائتماني الثاني.....181
- 3- السياسة النقدية المتبعة في ظل الاستعداد الائتماني الثالث.....182
- 4- السياسة النقدية المتبعة في ظل اتفاق التصحيح الهيكلي.....182
- 5- السياسة النقدية بعد سنة 1998.....184
- المطلب الثالث: تطور أدوات السياسة النقدية في الجزائر.....185
- 1- سياسة معدل الخصم.....185
- 2- سياسة الاحتياطي الإلزامي.....187
- 3- سياسة عمليات السوق المفتوحة.....188
- 4- أدوات أخرى للسياسة النقدية.....188
- 5- السوق النقدية في الجزائر.....189
- المبحث الثالث: مؤشرات وأهداف السياسة النقدية في الجزائر.....192
- المطلب الأول: تطور الكتلة النقدية في الجزائر.....192
- 1- مكونات الكتلة النقدية في الجزائر.....192
- 2- تطور الوضعية النقدية في الجزائر خلال الفترة 2002-2006.....194

المطلب الثاني: السياسة النقدية في الجزائر ودورها في تخفيض معدلات التضخم.....	197
1- اثر السياسة النقدية على معدل التضخم.....	197
2- متطلبات سياسة استهداف التضخم في الجزائر.....	199
المطلب الثالث: استقرار أسعار الصرف وتوازن ميزان المدفوعات.....	201
1- استقرار أسعار الصرف.....	201
2- تطور وضعية ميزان المدفوعات في الجزائر.....	205
خاتمة الفصل الرابع.....	212
الخاتمة العامة.....	214
قائمة المراجع.....	219
قائمة الملاحق	